الباب الأول

خصائص العمالة فى الدول النامية

الباب الأول

خصائص العمالة فى الدول النامية

ان خصائص العمالة فى الدول النامية ترتبط بخصائص اقتصاديات هذه الدول بالمقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة ، ولذلك فانه يمكننا التعرف بصفة عامة على خصائص عنصر العمل وعناصر الانتاج الاخرى وخصائص القطاعات الاقتصادية على النحو الآتى :

عناصر الانتاج :

الموارد الطبيعية :

ويقصد بالموارد الطبيعية (كافة هبات الطبيعة التى لم يوجدها عمل انسانى سابق او حاضر والتى تمكن الانسان من انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها لاشباع حاجاته وذلك كالأرض والغابات ومصائد الاسماك ومساقط الماء) (١) . ولأن الانسان لم يكن يملك فى بداية الخلق الا الموارد الطبيعية ممثلة فى الارض وثرواتها الطبيعية السابقة فانه ينظر الى هذه الموارد الطبيعية والعمل على أنها عاملى وعنصرى الانتاج الاصليين (٢) .

تمثل الأرض بالنسبة للدول النامية عنصر انتاج رئيسى لما يتمتع به القطاع الزراعى فى هذه الدول من اهمية بالغة على النحو الذى نفصله فيما بعد ، ولكننا نود أن نذكر خصائص عامة لهذا العنصر الانتاجى هى انه تم استغلال معظم الارض الزراعية القابلة للاستغلال الزراعى فى غالبية الدول النامية وان كان الاستغلال لا يتم على النحو الاقتصادى الملائم للتنمية . ويتم استغلال الارض بواسطة الملاك أنفسهم أو المزارعين او الأجراء ، والارض مقسمة فى الغالب الى وحدات صغيرة غير مناسبة للاستغلال السليم وان كان يوجد فى الجانب الآخر المزارع الحديثة ذات المساحة الكبيرة بحيث يمكن القول بوجود « ازدواج » داخل القطاع الزراعى كما هو الحال فى جميع القطاعات الاقتصادية بالدول النامية .

راس المال :

يمثل راس المال فى الدول النامية عنصر الانتاج الأكثر ندرة بالمقارنة

---

(١) د. احمد جامع ـ النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، الطبعة الثالثة ـ دار النهضة العربية ، القاهرة ـ ١٩٧٧ ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق .

لوفرة عنصر العمل خاصة فيما يتعلق بالقطاع التقليدى ، اما فيما يتعلق بالبنية الاساسية من شبكات للطرق والمواصلات والطاقة فان الدول النامية تعانى من النقص الشديد فى هذه المجالات ، كما ان معدل تكوين راس المال فى هذه الدول بطىء لا يتناسب مع ضروراتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدنى معدلات الادخار لأن العمال فى القطاع التقليدى على وجه الخصوص يحصلون على اجور تصل حد الكفاف ، وان كان الامر يختلف بالنسبة للقطاع الحديث وقطاع التعدين . ويرجع السبب فى تدنى معدلات الادخار ايضا الى عدم وجود الحافز على الادخار بين قطاع كبير من يعملون فى القطاع التقليدى . فضلا عن غياب المؤسسات المالية فى نطاق القطاع الزراعى والحرفى حيث يكون المدخر هو نفسه الذى يقوم بالاستثمار حسب حاجته لتأمين ادوات ومعدات الانتاج البسيطة التى يستخدمها بنفسه او عمال قليلوا العدد عادة . اما القطاع الحديث فانه يتميز بوجود قاعدة عريضة من الاستثمار الاجنبى سواء داخل القطاع الصناعى المتطور فى بعض الدول او فى مجال استغلال الثروات الطبيعية مثل المعادن (١) .

عنصر العمل :

التعليم غير منتشر بصفة عامة بين طبقات كبيرة من القوى العاملة خاصة الزراعية والعمالة غير الماهرة فى الصناعة والخدمات اذ تصل نسبة التعليم بين الكبار فى الدول النامية الى معدلات منخفضة حيث تبلغ فى دول الدخل المنخفض (اقل من ٣٦٠ دولارا سنويا) ٣٨٪ فى المتوسط واحيانا تصل الى ١٠٪ فى بعض الدول مثل السنغال ومالى و٥٪ فى فولتا العليا و٨٪ فى النيجر و١٥٪ فى تشاد و١٩٪ فى نيبال وتصل الى اعلى من ذلك فى بعض الدول من هذه المجموعة حيث تبلغ ٧٨٪ فى سريلانكا و٨٧٪ فى فيتنام و٦٦٪ فى تنزانيا ، ولكن نسبة المتعلمين ترتفع مع ارتفاع الدخل القومى اذ تبلغ فى المتوسط بالنسبة لمجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط (اكثر من ٣٦٠ دولارا سنويا للفرد) ٧١٪ مع وجود تفاوت بين دول هذه المجموعة انتراوح بين ١٣٪ فى جمهورية اليمن الشمالى وهى حالة استثنائية بالنسبة لهذه المجموعة ودول اخرى تصل فيها نسبة التعليم بين الكبار الى ٩٥٪ فى ترينيداد و٩٤٪ فى كل من اورجواى والارجنتين و٩٣٪ فى كوريا . اما بالنسبة للدول الصناعية فان متوسط نسبة التعليم بين الكبار تبلغ ٩٩٪ وتبلغ ١٠٠٪ فى كل من فنلندا واستراليا ولكنها لم تقل عن ٩٨٪ فى بقية دول هذه المجموعة وهذا يوضح الفارق

---

(١) Fei. C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy. The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967. P. 256.

الكبير بين الدول النامية فى مجموعها والدول الصناعية المتقدمة اذ يوجد تفاوت كبير فى نسبة المتعلمين بين الدول النامية ولا يوجد هـذا التفاوت بين الدول الصناعية المتقـدمة ، وهـذا ينعكس بالطبع على كفاءة القوى العاملة وقدرتها على استيعاب طرق الانتاج الحديثة كما يترك اثره ظاهرا فى مجال تفاوت الدخول بين مختلف المهن تبعا للمستوى التعليمى الذى يتطلبه كل مستوى (١) .

وسوف نتناول فيما بعـد شرح خصـائص عنصر العمل فى الدول النامية وان كنا نرى انه يبدو بوضوح ان مشكلة العمالة فى الدول النامية تنتج بصفة أسـاسية من عـدم التوازن الهيكلى فى البنية الاجتمـاعية والاقتصـادية ، بمعنى أن بعض البـلدان تنعم بوفرة فى بعض الموارد الاقتصـادية من أرض ورأس مال وعمالة بدرجات متفـاوتة وفى تركيب هيكل العمالة وتوزيع العمـالة حسب المهن والتخصصـات والقطاعات الاقتصادية . وتبدو مشكلة معظم الدول فى نسبة ما لديها من الأرض الى السكان فى حين أن مشكلة القـليل منها مثل المملكة العربيـة السعودية والجمهورية العربية الليبية ودول الخليج المنتجة للبترول تتمثل فى النقص فى القوى العاملة الماهرة لديها بالنسبة لما تتمتع به من وفرة رأس المال ، وتعمل عيوب سوق العمل وعـدم مرونتها وكذلك التطور البطىء للطلب لأسباب عديدة على تفاقم الاختلال فى بنية الاقتصاد القومى لهذه الدول (٢). ان السمة العامة للدولة النامية هى الازدواج الاقتصادى على النحو المشار اليه وهذا بدوره ترك بصماته على هيكل العمالة ووسمها بخصائص عامة توجد فى جميع الدول النامية بدرجات متفاوتة حسب درجة الاختـلال الهيكلى للقطاعات الاقتصادية .

وسوف نحاول فى هذا الباب تفصـيل بعض خصائص العمالة فى الدول النامية على النحو الآتى :

١ — توزيع غير متوازن للقوى العاملة .
٢ — معدل مرتفع للزيادة فى القوى العاملة .
٣ — وجود فائض كبير فى القوى العاملة .

---

(١) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٨٠ — ص ١٧٢ — ١٧٣ .

(٢) روبرت مابرو : العمالة — اختيار التكنولوجيا — الاولويات القطاعية — فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » — الامم المتحدة — بيروت ١٩٧٩ — ص ٢٢ .

الفصل الأول

توزيع غير متوازن للقوى العاملة

يضم اقتصاد الدولة النامية قطاعين اقتصادين احدهما متقدم والآخر تقليدى ، ويتركز القطاع التقليدى فى الزراعة التقليدية والحرف والصناعات الصغيرة وهى مرتبطة بالريف فى غالبها وان كانت توجد صناعات حرفية فى المدن أيضا . ويتميز هذا القطاع بمعدل عمالة عالى بالنسبة لراس المال المستثمر وبكثافة عمالية عالية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية أيضا ، ويتميز كذلك ببطء التقدم التكنولوجى وقلة تكوين راس المال وبالتالى انخفاض الانتاجية .

بينما يشمل القطاع الحديث المزارع الكبيرة التى تنتج على اسس تجارية بالمقارنة مع الزراعة التقليدية التى يتم الانتاج فيها لتغطية استهلاك المزارعين انفسهم اساسا ، ويشمل هذا القطاع أيضا التعدين وصناعة استخراج البترول والمصانع الكبيرة فضلا عن قطاع الخدمات المصرفية والنقل والتوزيع المرتبطة بهذه النشاطات الاقتصادية . ويتميز هذا القطاع بارتفاع كثافة راس المال بالنسبة للعامل وسرعة تكوين راس المال والتقدم التكنولوجى ممثلا فى الآلات الحديثة المستخدمة فى الانتاج وكفاءة التنظيم الصناعى للوحدات الانتاجية وبالتالى ارتفاع انتاجية العامل وارتكاز النشاط الاقتصادى على العمالة مدفوعة الأجر .

وهذا هو ما يسمى بحالة الازدواج الاقتصادى فى اقتصاديات الدول النامية بحيث يكون الاقتصاد خليطا من مرحلتين من النمو الاقتصادى حيث يشمل من ناحية قطاعا متقدما جدا يتميز بوجود نظام للعمالة مدفوعة الاجر والعمليات الاقتصادية ذات النطاق الكبير وتوافر وسائل الانتاج الحديثة ذات الكثافة الراسمالية والتى تتميز بانها تدر على العاملين فيها دخلا كبيرا بالنسبة للفرد ، وعلى الجانب الآخر يتضمن الاقتصاد قطاعا غير راسمالى يرتكز اساسا على الحرف والعمل العائلى غير مدفوع الأجر وعمليات الانتاج صغيرة الحجم وتوفر راس مال ضئيل ويدر العمل بهذا القطاع على القائمين به دخل صغير بالنسبة للفرد (١) .

---

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 3.

جـــــدول رقـــم : ٢ ـ ١

التوزيع المهني في بعض الدول المتقدمة نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة

المهن الرئيسية	المملكة المتحدة	السويد		ألمانيا الاتحادية	اسبانيا		اليابان		فرنسا	كندا		الولايات المتحدة		استراليا	ايطاليا
السنة	١٩٦٦	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٦٢	١٩٤١	١٩٧١	١٩٤٠	١٩٧٠	١٩٦٦	١٩٦٥
المهن العلمية والفنية وما اليها	٩٫٦	٧٫١	١٥٫٣	٧٫٦	٣٫٤	٣٫١	٤٫٦	٦٫١	٩٫١	١٫٢	١٢٫٣	٧٫٠	١٣٫٢	٣٫١	٥٫٣
المهن الادارية وما اليها	١٦٫٨	١٣٫٢	١١٫٧	١٥٫٠	٧٫٥	٨٫٥	١٠٫٦	١٧٫٧	١١٫١	١٥٫٢	٢٣٫٤	١٧٫٧	٢٦٫٤	٢١٫٠	٨٫٠
الفلاحون والصيادون وما اليهم	٣٫٥	٤٫٠	١١٫٧	١٣٫٥	٤٩٫٦	٢٨٫٥	٤٨٫٠	١٩٫٠	١٩٫٩	٢٨٫١	٧٫١	١٨٫٣	٣٫٧	٩٫٧	٢٤٫٨
عمال النـاجم والمحاجر	١٫٠	٠٫٤	٠٫٤	١٫٤	١٫٤	٠٫٧	١٫١	٠٫٢	١٫١	١٫٧	٠٫٧	١٫٧	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٠
الحرفيون وعمال الانتاج	٣٩٫٣	٣٨٫٨	٣٤٫٤	٣٨٫٥	٢٤٫٨	٣٢٫٨	٢٢٫١	٣١٫٣	٣٤٫٣	٢٩٫٥	٢٦٫٤	٣٣٫٠	٢٩٫١	٣٥٫٣	٣٥٫٩
عمال الخدمات والمواصلات	١٨٫٠	١٣٫٢	١٦٫٣	١٢٫٣	٩٫٠	١٣٫٤	٥٫٢	١٢٫٠	١٠٫٦	١٣٫٦	٩٫٦	١١٫٠	١٦٫٧	١٣٫٥	٨٫١
مهن أخرى	٥٫٧	٦٫١	١٠٫٢	١١٫٧	٣٫٣	١٢٫٢	٨٫٤	١٣٫٢	١٣٫٩	٤٫٩	٥٫٩	٦٫٣	١٠٫٢	١٠٫٥	١٧٫٤

جـــدول رقـــم : ٢ ــ ٢

التوزيع المهنى فى بعض الدول النامية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة

المهن الرئيسية	الجزائر	ليبيا	المغرب	الفلبين	باكستان	البرازيل	بولندا	تركيا	تونس	غانا	المكسيك	أسبانيا	ا
السنة	١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٨	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠
المهن العلمية والفنية وما اليها	٣٫٤	٣٫١	٣٫١	٦٫١	١٫٨	١٫٧	٥٫٦	٢٫٢	٢٫٤	٢٫٢	٣٫٦	٣٫٦	٣٫١
مهن ادارية وما اليها	٤٫٣	٦٫٢	٨٫٢	١٣٫٥	١٫٧	٢٫٧	٤٫٩	٢٫٦	١٫٤	٢٫١	٦٫٧	٦٫٧	٤٫٧
الفلاحون والصيادون	٤١٫٧	٣٢٫٤	٥٢٫٥	١٧٫٩	٦٨٫٩	٧٢٫٩	٥٦٫٧	٧١٫٦	٥٥٫٧	٥٢٫٤	٣٠٫٢	٣٠٫٢	٥٣٫٥
الحرفيون وعمال الانتاج	١٤٫٢	١٨٫٧	١٤٫٦	٣٠٫٨	١٢٫٩	١٤٫٥	١٩٫٥	١١٫٠	١٢٫٠	١٤٫٤	٣٠٫٤	١٦٫٠	١٦٫٠
عمال الخدمات والمواصلات	١١٫٤	١٥٫٢	١٠٫٥	١٣٫٤	٦٫٠	٤٫٠	٨٫٤	٥٫٠	٦٫٣	٣٫٩	١٨٫٧	١٨٫٧	١٢٫٣
عمال النساجم والمحاجر	٠٫٤	١٫٨	٠٫٣	٠٫٣	—	٠٫٤	١٫٣	٠٫٠	٠٫١	١٫٣	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٢
مهن أخرى	١٦٫٦	١٧٫٦	١٠٫٨	١٨٫٠	٨٫٧	٣٫٨	٣٫٦	٦٫٦	٢٢٫١	١٨٫٧	٩٫٦	٩٫٦	١٠٫٢

المصدر : د . عبد العزيز فهمى هيكل ــ اتجاهات القوة العاملة فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية ــ جامعة بيروت العربية ــ ١٩٧٣ .

جـــدول رقـــم ٣

الفرق بين الدخـل الفردى فى الريف والمـدن

الدولـــة	السنـــة	عندما يكون متوسط الدخـل الفـــردى فى الريف = ١٠٠ يكـــون فى المـــدن
البرازيـــل	١٩٦٠	اكثر من ٣٠٠
كـــولمبيا	١٩٦٣	اكثر من ٢٠٠
الهنـــد	١٩٦٦	٢٥٠
ساحل العاج	١٩٦٥	٨٠٠
بنجـلاديش	١٩٦٣ / ١٩٦٤	٢٧٠
الفلبيـــن	١٩٦٥	٢٥٠
فنزويـــلا	١٩٦٢	٢٥٠
مصـــر	١٩٦٠	٤٠٠

المصدر :

Mouly, J and E. Costa: Employment policies in developing countries. George Allen & Unwin Ltd. London - 1970 P. 209

وفى الواقع ان حالة الازدواج الاقتصادى موجودة فى جميع الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة او النامية على حد سواء ولكن الفارق بين هذه المجموعات من الدول هو فى درجة نمو القطاع الحديث وحجمه بالمقارنة للقطاع التقليدى . ومساهمة كل من القطاعين فى الناتج القومى الاجمالى . مما ينعكس بالتالى على نصيب الفرد من الدخل القومى . وهذا يعنى ان الفارق بين النظام الاقتصادى المزدوج فى الدول النامية والنظام الاقتصادى المتقدم هو وجود القطاع المتخلف على نطاق محدود جدا فى النظام الاقتصادى المتطور مع وجود فارق صغير فى دخل الفرد بين القطاعين .

وغالبا ما يرتبط وجود القطاعين جغرافيا باقاليم الدولة النامية حيث يوجد القطاع الحديث فى بعض الاقاليم ويوجد القطاع التقليدى فى غيرها، ففى البرازيل يوجد القطاع الحديث فى مناطق ريو وساو باولو بينما يوجد القطاع التقليدى فى الشمال والشمال الشرقى .

ويبدو الاختلاف عظيما بين اقاليم الدولة الواحدة نتيجة تركز القطاع الحديث او التقليدى فيها حتى يبلغ الدخل الفردى فى المناطق الجغرافية التى يتركز فيها القطاع التقليدى حوالى ٣٥٪ فقط من الدخل فى مناطق القطاع الحديث او اقل . (انظر الجدول رقم ٣) (١) .

وفيما يلى نتناول بالبحث ظاهرة الازدواج الاقتصادى فى الدول النامية لبيان اسبابها ومظاهرها وتأثيرها على العمالة فى هذه الدول وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية كأثر من آثار هذا الازدواج .

المبحث الاول

اسباب الازدواج الاقتصادى

ترجع اسباب الازدواج الاقتصادى الى ظروف تاريخية للدول النامية احيانا او الى وفرة لبعض عناصر الانتاج فى بعض مناطق الدولة مما يدعو تنميتها بطريقة اسرع من غيرها من المناطق ، ومن آثار الاستعمار على الدول النامية التى خضعت له تعميق الفروق بين بعض القطاعات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات التى تخدم مصالح الاستعمار لانتاج المواد الاولية للصناعة فى المستعمرة دون النظر الى مصلحة اقتصاد الدولة المحتلة — وتبدو آثار الاستعمار فى :

---

(١) Mouly, J. and E. Costa : Employment policies in developing countries. George Allen & UNWIN Ltd. London — 1978, P. 209.

١ — ان نظم التعليم فى ظل الاستعمار يتم تكيفها لخدمة اغـــراض الاستعمار لمواجهة احتياجات النظام الاستعمارى وتخريج الكوادر الادارية التى تلزم لتسيير القطاع الحديث الذى يخلقه الاســـتعمار داخل الدولة المحتلة فيتم تعليم وتدريب اليد العاملة بالقدر المطلوب وفى المهن اللازمة دون الاهتمام بتعليم الوطنيين طبقا لحاجات التنمية الاقتصادية فى بلادهم ولا يبدى الاستعمار الاهتمام بالقطاعات التى يكتسبون منها مورد رزقهم .

٢ — يقوم الاستعمار بربط اقتصاد الدولة المحتلة باقتصـــاد الدولة المستعمرة فيتم تنمية قطاعات دون اخرى والتركيز على الاحتفاظ بالدولة المحتلة كسوق للمنتجات الصناعية من الدول الخارجية .

٣ — وكنتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية محصورة بين الدولتين فى صورة اســـتيراد المواد الأولية من الدولة المحتلة وتصـــنيعها فى الدولة المستعمرة ثم اعادة تصديرها مصنعة الى الدولة المحتلة (١) .

٤ — بالنسبة للمشروعات الصناعية التى يتم انشـــاؤها فى داخل الدولة المحتلة يتم تحديدها لخدمة الاستعمار ايضا ســـواء فى حجمها او نوع المنتجات وغالبا ما تكون مشروعات اســـتخراج المعـــادن ، ومن المنطقى بالنسبة لهذه المشروعات ان يتم اعتمادها على اساليب الانتاج والمعدات المستخدمة فى دولة الاستعمار بما لا يتناسب مع حاجات وامكانات الدولة المنشـأ فيها الصناعة . وهذا يؤدى الى سيطرة دولة الاســـتعمار على القطاع الحديث والعمالة فيه وعدم اعطاء الفرصة للقوى العاملة الوطنية فى بعض المجالات المهنية خاصة فى وظائف الادارة العليا مما يؤدى الى اختلال فى بنية العمالة الوطنية ، وتتسم مثل هذه الصناعات باســـتخدام تكنولوجيا انتاجية ذات كثافة راسمالية عالية تعمق الفرق بين أســـاليب الانتاج فى بقية الاقتصاد القومى وبين اساليبه فى مثل هذه الصناعات .

٥ — والاسوأ عند الاستقلال تقوم الحكومات الوطنية بعمليـــات تاميم ضرورية من وجهة نظـــر القومية للســـيطرة على الاقتصاد القـــومى ولكنها تؤدى الى تضـــخم حجم القطـــاع العام مما يزيد من حجم العمالة الحكومية غير المنتجة .

كما ان للازدواج الاقتصادى فى الدول النامية أسباب اخرى اهمهـــا ظهور الشركات الكبيرة المسيطرة والتى تكون غالبـــا عبارة عن شركات استثمار اجنبى ، ومثل هذه الشركات تستخدم طرقا انتاجية متطورة ذات كثافة راسمالية عالية لانها نشأت اصلا فى بيئة صـــناعية بالدول المتقدمة تتمتع بوفرة فى راس المال وندرة فى عنصر العمل ، وتظهر فروق بين مثل

---

(١) Meier, Richard L. : Development Planning — Mcgraw-Hill Book Co., USA. P. 260.

هذه الشركات المملاقة وبين الصناعات القائمة بالدول النامية سواء فى مجال طرق الانتاج او فى جودة المنسجات ذاتها مما يؤدى الى الاضرار بتسويق السلع المنتجة فى المصانع الصغيرة والتى لا تقو على المنافسة من حيث التكلفة أو جودة المنتج . وبذلك يزيد الازدواج الصناعى ، كذلك من اسباب الازدواج الصناعى طبيعه وهيكل النظام البنكى فى الدول النامية حيث تقتصر الخدمات المصرفية على القطاع الحديث الذى يجد راس المال ووسائل الائتمان الأخرى متاحة له بصورة غير مكمولة للقطاع التقليدى ، ويكون القطاع الاخير محروما من وجود وسائل الائتمان لتمويل عملياته الانتاجية الخاصة فى ضوء حقيقة عدم قدرة العامل الحرفى او المزارع الذى لا يملك الأرض على تقديم ضمان القرض الذى يريده وهذا لا يخلق الازدواج الاقتصادى فحسب وانما يزيد الهوة بين القطاعين التقليدى والحديث (١). وتنشأ مثل هذه الشركات الصناعية الكبيرة فى الدول النامية احيانا باستثمار حكومى فى نطاق القطاع العام بغرض انشاء قاعدة صناعة للنمو الاقتصادى مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الكيماويات والبتروكيماويات والصناعات المعدنية وهذا امر قد يكون اساسيا كعنصر من عناصر خطة اقتصادية شاملة ولكن المشكلة تنشأ بسبب اعتماد مثل هذه المشروعات على تكنولوجيا متقدمة تختلف اختلافا جذريا عن تلك المستخدمة فى بقية القطاع الصناعى ومن باب اولى مختلفة عن طرق الانتاج التقليدية فى الصناعات الحرفية أو الزراعة . وهذا التلازم الموجود بين الصناعات الضخمة والآلاف المصانع الصغيرة ذات الكثافة العملية العالية يزيد من الفرق بين مستويات الأجور فى كل من القطاعين بسبب مستوى الانتاجية المنخفضة لنسبة كبيرة من القوى العاملة فى الصناعات الصغيرة .

وهذه الأسباب متداخلة بطريقة تجعل من الصعب ايهما يحتد او يؤدى الى الآخر وموجودة بدرجات مختلفة من دولة الى اخرى .

المبحث الثانى

مظاهر الازدواج الاقتصادى

من أهم مظاهر الازدواج الاقتصادى فى الدول النامية اختلاف فى درجة الكثافة الراسمالية فى القطاع الحديث عنها فى القطاع التقليدى حيث يملك القطاع الحديث الآلات الحديثة ومعدات افضل فضلا عن طرق انتاج لا يملكها القطاع التقليدى سواء فى نطاق الصناعة او فى مجال المقارنة بين الصناعة والزراعة او فى نطاق القطاع الزراعى ذاته حيث يحدث فى نطاق العمليات الانتاجية الحديثة أن تتجه الى استخدام الطرق التكنولوجية ذات الكثافة الراسمالية الأعلى ويكون القطاع التقليدى بعيدا

---

(١) Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. Frank Cass, London, 1976, P. 12.

عن تأثيرات التقدم العلمى بسبب انخفاض تكلفة العمل فى هذا القطـــاع بالنسبة لراس المال . ويتمتع العامل فى القطاع الحديث بوفرة فى المعدات المتاحة له للقيام بالعملية الانتاجية ويملك وسائل للانتاج لايملكها قرينه فى القطاع التقليدى وهذا بدوره يجعل انتاجية كل منهما مختلفة ويخلق الفارق الكبير فى الدخل بين كل منهما برغم قيامهما بانتاج سلعة واحدة احيانا .

وفى اليابان على سبيل المثال كان معدل الانتاجية للقطاع الصـــناعى الى القطاع الزراعى تساوى ٣ : ١ قبل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذه النسبة تزيد فى معظم الصناعات ذات الكثافة الراسمالية وارتفاعها يعتبر من المؤشرات على وجود الازدواج الاقتصادى بين القطاعات او فى داخلها حيث تكون الفروق فى الانتاجية داخل الصناعة فروقا شاسعة تبعا لدرجة الكثافة الراسمالية لكل فرع او مشروع على حده (١) .

وتتمتع الوحدات الانتاجية فى القطـــاع الحديث بعامل جذب للعمالة سعيا لتحقيق دخل اعلى الا انه نظرا لان مثل هذه الوحدات الانتـــاجية تتبع طرقا انتاجية ذات كثافة راسمالية او انها تقوم بانتاج سلع بطبيعتها ذات كثافة راسمالية عالية فانها لا تستطيع تحقيق فرص العمالة بالقدر المناسب لحجم العمالة النازحة من القطاع التقليدى . وهذا بذاته يخلق البطالة السافرة وتحول البطالة المقنعة او العمالة الناقصة فى القطاع التقليدى الى بطالة سافرة فى القطاع الحديث .

ففى عام ١٩٦١ بلغت نسبة الزيادة فى قيمة المنتجات الصناعية فى اليابان ٥٥٪ بالنسبة للمصانع التى يعمل بها ٣٠٠ عامل فاكثر فى حين كانت نسبة العاملين بها ٣٢٪ فقط من مجموع العمالة الصـــناعية (٢) واختلاف درجة الكثافة الراسمالية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى يعتبر بذاته دليلا على وجود اقتصاد متخلف وهو معيار لاعتبار دولة ما دولة نامية ، اذ انه رغم وجود قطـــاع زراعى او حرفى فى الدول المتقدمـــة يستخدم طرقا انتاجية مختلفة عما هو مطبق فى القطاع الصناعى الا ان درجة الكثافة الراسمالية فى القطاعين متقاربة ولا يوجـــد فارق كبيرة بين انتاجية كل منهما ومن ثم فان مستوى الاجور فى القطاعين متساوية او متقاربة الى حد كبير بسبب انتشار استخدام الآلات والمعدات المتقدمة فى الزراعة ووصول الاقتصاد فى هذه الدول الى مرحلة النمو الكامل وتوزيع العمالة على القطاعات بطريقة تدل على اختفاء العمالة الناقصة فى الزراعة والتى تعتبر سمة بارزة من سمات الاقتصاديات النامية .

---

(١) Seymour Broadbridge : Industrial dualism in Japan, Frank Cass — London, 1976, P. 62.

(٢) Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. Frank Cass, London, 1976, P. 56.

٢ - ويعتبر الاختلاف فى ديناميكية كل من القطاعين الصناعى والزراعى مظهرا من مظاهر الازدواج الاقتصادى ، حيث أن القطاع المتقدم يبحث دائما وبصفة مستمرة عن طرق انتاج احدث وافضل وهو فى سبيل هذا الهدف يقوم باجراء البحوث وتمويلها وتعتبر جزءا من خطة انفاقه لتطوير وادخال المعدات والآلات الحديثة التى تتيح الفرصة لهذا القطاع لتطوير طرق الانتاج ، والسمة البارزة لمثل هذا البحث والتطوير فى القطاع الحديث هى صفة التواصل والاستمرارية بحيث أخذت حكم العادة والروتين الطابع المميز للاطار التنظيمى للاقتصاد المتقدم . أما القطاع التقليدى فى الدول النامية فانه يتميز بالركود والمحافظة والاعتماد المتواصل على التقليد واتباع الطرق المتوارثة فى الانتاج دون الاعتماد على التطوير الداخلى والتغيير التكنولوجى ، وهذا يرجع الى أن هذا القطاع لا يتبع اسلوب الانتاج التجارى أى الانتاج للسوق وانما الانتاج للاستهلاك الذاتى بواسطة المنتجين انفسهم فى الغالب ، وهذا بدوره يضعف الحافز على التقدم والبحث والتطوير ، كما ان ذلك يرجع أيضا الى ضعف قاعدة الادخار فى نطاق هذا القطاع .

٣ - كذلك من مظاهر الازدواج الاقتصادى الاختلاف فى حجم الوحدات الانتاجية فى كل من القطاع التقليدى والقطاع المتقدم ، فبينما يكون حجم الوحدات الانتاجية فى القطاع الحديث كبيرا سواء فى صورة مزارع كبيرة الحجم او مشروعات صناعية ضخمة ، فان الحال ليس على هذا النحو فى القطاع التقليدى الذى تميل الوحدات الانتاجية فيه الى التفتت وضآلة الحجم ، وكلما تقدم النظام الاقتصادى واختفت اسباب الازدواج الاقتصادى تضاءل عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة ، لانه مع تقدم الاقتصاد نحو النمو الكامل يبدأ الاعتماد على المؤسسات المالية فى تمويل الاستثمار بعدما كانت المشروعات تعتمد على المدخرات الشخصية لأصحابها وهى محدودة القيمة فى ظل انماط الانتاج وانخفاض الدخل . وربما كانت التجربة اليابانية استثناء على هذه القاعدة حيث ان الدور الذى قام به أصحاب الأراضى الزراعية والحافز لديهم على الادخار لتكوين رأس المال منحهم الدافع القوى لزيادة الانتاجية الزراعية التى تعتمد عليها قدراتهم على الادخار والاستثمار الصناعى وهذا بدوره دافع لهم على البحث عن الاكتشافات التكنولوجية وتعديلها لتتناسب مع حاجاتهم ولاستخدام العمالة المتوفرة لاقصى درجة ممكنة . ولأن صاحب الأرض الزراعية هو نفس صاحب العمل الصناعى وهى حالة فريدة فى تاريخ التنمية الاقتصادية لليابان بعكس ما حدث فى الثورة الصناعية فى أوربا، فان مثل صاحب العمل هذا يكون اكثر استجابة للتغير الذى يطرأ على ظروف السوق للاقتصاد فى مجموعة وتعديل قراراته بالنسبة للاستثمار فى الزراعة أو الصناعة تبعا للظروف السائدة وهذا بذاته يزيد المرونة والقدرة على التعديل للنظام الاقتصادى فى مجموعه . ومثل هؤلاء الأشخاص هم ما يحتاجهم أى اقتصاد للقيام بدور المنظمين ودور الريادة

والتجربة مما يدفع الآخرين لتقليدهم ويتحقق النمو من طريق زيادة ديناميكية القطاع التقليدى (١) .

ويبدو اثر حجم الوحدات الانتاجية فى معدل نمو العمالة والانتاجية حيث يكون معدل نمو العمالة والانتاجية اعلى فى الوحدات المتوسطة الحجم عما هو عليه الحال فى الوحدات الصغيرة جدا ، ففى مصر مثلا بلغ معدل نمو العمالة فى الصناعة الحديثة ١٦٠٪ بين ١٩٤٧ و ١٩٦٤ بينما كانت النسبة فى الصناعات الصغيرة هى ٧ — ١٠٪ فى نفس الفترة بحيث ان نسبة العمالة فى الصناعة الصغيرة الى مجموع العمالة فى الصناعة التحويلية انخفضت من ٤٨٪ عام ١٩٤٨ لتصبح ٢٧٪ عام ١٩٦٤ كما ان الانتاجية فى الصناعة الصغيرة منخفضة كثيرا عما هى عليه فى الصناعة الحديثة بسبب تكثيف راس المال فى الاخيرة (٢) . وقد ظهر اثر الفرق فى الانتاجية فى صورة فارق فى القيمة المضافة لكل عامل فى الصناعة الصغيرة والصناعة الحديثة وصل الى ١٥٢٪ وهذا الفارق يعكس الفروق فى حجم راس المال والمهارة المستخدمة فى كل من الصناعتين وفى ايران بلغ هذا الفارق ٢٤٠٪ (٣) .

والجدول التالى يبين القيمة المضافة لكل عامل طبقا لحجم المصنع فى مصر :

جدول رقم (٤)

حجم المصنع (عدد العمال)	القيمة المضافة بالجنيه	المؤشر	متوسط عدد العمال
١ — ٩ عامل	٢٠١	١٠٠	٢
١٠ — ٢٤	٢٠٢	١٠٠	١٤٫٧
٢٥ — ٤٩	٢٥٣	١١٣	٣٣٫٣
٥٠ — ٦٩	٢٢٧٫٥	١٢٦	٦٨٫٨

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the labour surplus economy — The economic growth center. Yale University Richard D. Irwin Inc Homewood. Illinois 1967, P. 44.

(٢) Mabro. Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939 — 1973 — policy and performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 107.

(٣) المرجع السابق — ص ١١٩ .

ولذلك فانه بالرغم من أن الصناعة الصغيرة فى مصر تستوعب ثلث القوى العاملة الصناعية الا أن القيمة المضافة لهذه الصناعة لا تتجاوز ١٦٪ من مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة كما أن مساهمة الصناعة الصغيرة فى مجال استيعاب العمالة ضئيلة حيث ظلت العمالة فى هذا القطاع ثابتة فى الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٦٤ ، وهذا بعكس حجم مساهمة الصناعة الصغيرة فى ايران فى مجال استيعاب العمالة حيث استوعبت ٨٥٪ من مجموع العمالة الصناعية بسبب ارتفاع انتاجيتها وجودة انتاجها وهى صناعات حرفية تتمتع بسمعة خارجية جيدة خاصة صناعة السجاد (١) اما الصناعة الصغيرة المصرية فانها تنتج سلعا استهلاكية تنافسها المصانع الحديثة .

يتميز الاقتصاد اليابانى بوجود الازدواجية الصناعية رغم اعتباره اقتصادا متقدما الا أن الازدواج الصناعى فى اليابان له خصائصه التى تميزه عن الازدواجية فى الاقتصاد النامى حيث أن النمو الذى حققه القطاع الحديث فى اليابان كان بفضل مساهمات القطاع الزراعى الذى لم يقتصر دوره على توفير القوى العاملة للصناعة بل قام بتوفير فئة المنظمين واصحاب العمل الصناعيين . وقد أدى نمو القطاع الصناعى الحديث الى زيادة الطلب على منتجات القطاع التقليدى التى تدخل فى المنتج النهائى للقطاع الحديث وبالتالى كان اثر هذا القطاع قويا فى خلق الصناعات المساعدة او التكميلية ، فالعملية الانتاجية مقسمة عملا بين المصانع الصغيرة المنتشرة فى القطاع التقليدى وبين المصانع العملاقة التى تعتمد فى انتاجها على ما توفره المصانع الصغيرة من اجزاء للمنتج النهائى وهذه العملية تعتمد على نظام « المقاولة من الباطن » (٢) ولذا فقد اهتمت المصانع الكبيرة بتنمية قدرة المصانع الصغيرة على الانتاج وقامت بتوفير الخبرة الفنية واساليب الانتاج والآلات الحديثة للمصانع الصغيرة وقدمت لها القروض والتمويل اللازم لدعم عملياتها الانتاجية ، ولذلك فان العلاقة التكاملية الموجودة بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى فى اليابان بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة غير موجودة فى الدول النامية . وبالتالى فان التلازم فى الوجود للقطاعين أمر يخدم كل منهما فى الدول المتقدمة اما فى الدول النامية فان القطاع الحديث يؤثر سلبيا على القطاع التقليدى وينافسه فى تقديم منتجات متطورة لا يقو القطاع التقليدى على منافستها بل ينافسه أيضا فى جذب العمالة الماهرة وحرمانه من الاستفادة منها ، اذن فهى علاقة تنافسية بينهما وليست علاقة تكاملية بين القطاعين كما هو الحال فى الدول المتقدمة .

---

(١) Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939 — 1973 — policy and peformance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, PP. 120-127.

(٢) Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. Frank Cass, London, 1976, P. 72.

٤ — ومن مظاهر الاقتصاد المزدوج فى الدول النامية والتى اشرنا اليها بالفعل وتحتاج الى تفصيل وجود ازدواج تكنولوجى له تأثيره على العمالة . ويقصد بالازدواج التكنولوجى استخدام وسائل انتاجية تختلف باختلاف القطاع الاقتصادى وترتبط كل منها بدرجة نمو كل قطاع . ولذلك ترتبط البطالة الناتجة عن اختلال هيكل العمالة بوجود الازدواج الاقتصادى، وتسمى هذه البطالة « بالبطالة التكنولوجية » (١) والتى تحدث نتيجة ضيق فى فرص العمل ، ليس بسبب عجز فى الطلب الكلى ، ولكن بسبب ما تفرضه التكنولوجيا المستخدمة فى كل قطاع اقتصادى . ففى القطاع التقليدى الذى يشمل الزراعة التقليدية والصناعات الحرفية او المصانع الصغيرة الحجم يمكن أن تقم العملية الانتاجية بوسائل فنية مختلفة بحيث يتم استخدام عنصرى العمل ورأس المال بنسب تعكس وفرة عنصر العمل اى أنها تستخدم عنصر العمل بنسب أعلى من استخدام رأس المال . أما فى القطاع الحديث الذى يشمل الزراعة الحديثة والمناجم وصناعات التعدين والصناعات الثقيلة والصناعات البترولية ، فان ثمة طرق محدودة للانتاج بحيث تكون الفرصة للاختيار بينها ضئيلة ومن ثم لا توجد فرصة كبيرة لعملية استبدال عناصر الانتاج حيث توجد نسب معينة لكل عنصر فى العملية الانتاجية وفى الغالب فهى تميل لاستخدام رأس المال بكثافة أعلى بصرف النظر عن الوفرة النسبية لعناصر الانتاج .

فاذا زاد حجم العمالة المتوفرة عن النسبة اللازمة حسب هذه الأساليب الفنية للانتاج فى القطاع الحديث فانه لا يمكن استبدال العمال برأس المال وتظل هناك بطالة عمالية وبصرف النظر عن التكلفة النسبية لعناصر الانتاج ويكون الحل الممكن لزيادة حجم العمالة المستخدمة هو زيادة حجم رأس المال المستثمر بالقدر اللازم لامتصاص فائض العمالة ، ولكن مشكلة الدول النامية هى عدم قدرتها على تكوين رأس المال بسبب الزيادة فى السكان بمعدلات تزيد عن قدرة القطاع الحديث على توفير رأس المال اللازم ولا يجد فائض العمالة الا الانتقال الى القطاع التقليدى أو بمعنى آخر البقاء فى القطاع الذى لديه امكانية تطبيق أساليب فنية للانتاج اكثر كثافة عمالية ، ولكن مع استمرار زيادة الفائض فى العمالة تبدأ الانتاجية الحدية للعمل فى الانخفاض حتى تصل الى الصفر فى رأى من يعتقدون بامكانية حدوث ذلك أو انها تقترب من الصفر وتبدأ البطالة المقنعة فى الظهور (٢).

وتتجه الكثافة الراسمالية فى العملية الانتاجية الى الزيادة فى

---

(١) Gerald M. Meier : Leading issues in Economic Development — Second edition, Oxford University Press, 1971, P. 348.

(٢) روبرت مابرو : العمالة — اختيار التكنولوجيا — الاولويات القطاعية — فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » — الامم المتحدة بيروت ١٩٧٩ — ص ٢٩ .

الاساليب الفنية للانتاج ذات الكثافة الراسمالية الاعلى بدرجة اكبر مما يحدث بالنسبة للوظيفة الانتاجية الاقل كثافة راسمالية بمعنى ان التقدم التكنولوجى يجد طريقة الى العمليات الانتاجية بشكل مكثف كلما زادت الكثافة الراسمالية وهذه العملية تزيد من تكثيف راس المال فى القطاع الحديث اما بالنسبة للقطاع التقليدى فانه يظل بعيدا عن تاثير التقدم التكنولوجى بسبب انخفاض تكلفة العمل بالنسبة لراس المال وعدم وجود الدوافع لتخفيض تكلفة راس المال فى هذا القطاع لصغر حجم راس المال المستثمر بالنسبة لعنصر العمل .

ويترتب على عملية تكثيف راس المال فى القطاع الحديث اتساع الهوة بين الاساليب التكنولوجية المستخدمة فى كل من القطاعين مع مرور الزمن وتزداد الازدواجية التكنولوجية حدة كلما تمكن القطاع الحديث من الاستفادة من التقدم العلمى فى مجال تحسين طرق الانتاج بل حتى فى مجال انتاج سلعة صناعية جديدة لم تكن معروفة من قبل او تم تحسينها بحيث تزيد من قدرتها على منافسة السلع المنتجة فى القطاع التقليدى . وهذا بدوره يؤثر على قدرة القطاع التقليدى على استيعاب فائض العمالة . كما ان التقدم التكنولوجى فى القطاع الحديث يقلل من فرص العمل المتاحة فيه من ناحيتين : فهو اولا باستخدامه طرقا انتاجية ذات كثافة راسمالية اعلى يعدل من نسب تضافر عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية ضد صالح العمالة باستخدامه نسبة اعلى من راس المال ونسبة اقل من عنصر العمل ، ومن ناحية اخرى فانه بزيادة حدة الازدواج التكنولوجى تزيد قدرة القطاع الحديث على منافسة القطاع التقليدى فى مجال انتاج السلع الصناعية التى كان يتم انتاجها فى كل من القطاعين وبذلك يقل الطلب على العمالة فى القطاع التقليدى . ويكون الحل هو زيادة قدرة هذا القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة والآلات وتحسين طرق الانتاج وان كان ذلك يتطلب حسن اختيار الأساليب الانتاجية التى تتفق مع واقع فائض العمالة فى هذا القطاع وفى الاقتصاد ككل .

المبحث الثالث

توزيع العمالة بين القطاعات

ان احدى خصائص اقتصاديات الدول النامية هى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية ، بحيث تمثل العمالة فى القطاع التقليدى وهو الذى يشمل الزراعة والحرف نسبة عالية بالمقارنة للقطاع الصناعى على وجه الخصوص ، واذا كان من الملاحظ ايضا ان نصيب قطاع الخدمات يمرتفع الى درجة تصل الى نفس النسبة الموجودة فى الدول الصناعية المتقدمة الا ان الفارق كبير فى خصائص العمالة فى قطاع الخدمات فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ولذلك يبقى ارتفاع نصيب الزراعة من القوى العاملة مؤشرا لدرجة نمو الاقتصاد فى الدول النامية . وسوف نتعرض فيما

بلى لتوزيع اليد العاملة فى الدول النامية بين القطاعات الاقتصادية على النحو التالى :

العمالة فى القطاع الزراعى :

تبلغ نسبة القوى العاملة فى الزراعة الى مجموع القوى العاملة فى دول الدخل المنخفض ٧٢٪ عام ١٩٧٨ (١) وهى ٤٥٪ فى دول الدخل المتوسط ولكن هذه المتوسطات تغطى مجموعة كبيرة من الدول يبلغ الفرق بين دولها حدا عاليا ، حيث تبلغ العمالة الزراعية فى بعض الدول مثل نيبال ٩٣٪ من مجموع القوى العاملة وتبلغ فى افريقيا الوسطى ٨٩٪ وفى مالى ٨٨٪ و ٩١٪ فى النيجر وهى نسب عالية جدا تدل على مدى اهمية القطاع الزراعى فى توفير فرص العمل ، ويلاحظ ان نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع القوى العاملة تنقص مع تقدم النمو الاقتصادى لهذه الدول حيث كان متوسط نسبة العمالة الزراعية فى الدول النامية سنة ١٩٥٠ يبلغ ٧٨٪ ثم تناقص ليبلغ ٧٧٪ سنة ١٩٦٠ ، ٧٥٪ سنة ١٩٧٠ وهو تقدم ضئيل فى سبيل اعادة توزيع العمالة بين القطاعات ويشير الى التعثر فى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط فان نسبة القوى العاملة بالزراعة قد انخفضت من ٦٥٪ سنة ١٩٥٠ لتصبح ٥٩٪ ثم ٥٠٪ سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ على التوالى .

وبمقارنة هذه النسب مع نسبة العمالة الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة فاننا نجد الفارق شاسعا حيث تبلغ ٦٪ عام ١٩٧٨ ، ليس هذا فقط بل ان هذه النسبة انخفضت بمعدل أعلى من انخفاضها فى الدول النامية اذ كانت ٢٥٪ عام ١٩٥٠ ثم ١٧٪ عام ١٩٦٠ وهذا يشير الى فشل الدول النامية فى تحقيق توزيع متوازن للعمالة لديها برغم ان هذه الدول تحقق معدلات نمو اقتصادى أعلى مما حققته الدول الصناعية ذاتها منذ عام ١٩٥٠ . ففى حين بلغ معدل النمو السنوى للناتج القومى فى الدول النامية ذات الدخل المنخفض ٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ وبلغ معدل النمو للناتج القومى فى دول الدخل المتوسط ٦٪ فى نفس الفترة ووصل الى ٧ر٧٪ فى بعض دول شرق آسيا ، فان هذا المعدل لم يتجاوز ٥٪ بالنسبة للدول الصناعية عن نفس الفترة ، وقد انعكس معدل العمالة الزراعية العالى فى الدول النامية كلها على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى حيث لم يحقق نموا يتجاوز ٨ر١٪ فى المتوسط خلال المدة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ بالنسبة للدول المنخفضة الدخل ونسبة ١ر٣٪ بالنسبة لمجموع الدول النامية وانخفض هذا المعدل ليصبح ٨ر٢٪ فى المدة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى الدول الصناعية هو ٩ر٣٪ بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وانخفض الى ٤ر٢٪ بين عامى ١٩٧٠ -

---

(١) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم - واشنطن ، اغسطس ١٩٨٠ - ص ١٦٤ .

١٩٨٠ ، وذلك برغم الفارق بين الدول النامية والدول الصناعية فى معدل النمو السنوى للناتج القومى . وبذلك يتضح اثر سوء توزيع العمالة فى الدول النامية الذى ظهرت نتائجه فى انخفاض الانتاجية وبالتالى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى (١) .

وقد ظهر اثر انخفاض انتاجية العمالة الزراعية فى نصيب الفرد من الانتاج للمواد الغذائية حيث انخفض الى ٩٧٪ عام ١٩٧٨ عما كان عليه فى العام ٦٩ — ١٩٧١ بالنسبة لدول الدخل المنخفض بينما ارتفع نصيب الفرد من المواد الغذائية بالدول الصناعية الى ١٠٨٪ فى نفس الفترة ، مع الاخذ فى الاعتبار ان نسبة القوى العاملة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية المذكورة كانت ٧٥٪ عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ٧٢٪ اما بالنسبة للدول الصناعية فقد كانت نسبة القوى العاملة بالزراعة ١٧٪ عام ١٩٦٠ وانخفضت الى ٦٪ عام ١٩٧٨ ، وهو انخفاض كبير جدا اذ أصبح العاملون بالزراعة يمثلون فقط ٣٥ر٢٩٪ ممن كانوا يعملون فى هذا القطاع عام ١٩٦٠ وبرغم ذلك فان نصيب الفرد من الناتج الغذائى قد ارتفع بنسبة ٨٪ خلال المدة من ٦٩ — ١٩٧١ الى ١٩٧٨ (٢) .

ويتضح ان ضخامة حجم العمالة الزراعية أمر لا يبرره الواقع الاقتصادى لهذا القطاع فى الدول النامية فى ضوء نسبة مساهمته فى الناتج القومى الاجمالى وان كان هذا القطاع يمثل اهمية خاصة فى مجال تحقيق الدخل القومى ، اذ انه يمثل مورد الدخل لنسبة كبيرة من السكان بعكس موقف القطاع الزراعى فى الدول الصناعية حيث لا يكتسب اهمية كبيرة فى هذا المجال . وكلما تقدمت الدولة فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية تضاءلت اهمية القطاع الزراعى ليس فى مجال تحقيق الدخل القومى فقط وانما فى مجالات توفير القوى العاملة اللازمة للقطاعات الاقتصادية الاخرى والقطاع الصناعى بصفة خاصة . وهذه العملية تتم عن طريق اعادة توزيع العمالة بين القطاعات لصالح الصناعة والخدمات .

واذا كان الاتجاه السائد هو انخفاض نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع القوى العاملة منذ ١٩٥٠ وحتى الآن الا ان ذلك لا يخفى حقيقة ان هذا الانخفاض لا يشمل العدد المطلق للعمالة الزراعية بل على العكس من ذلك فان العدد المطلق للعاملين بالزراعة فى ازدياد مستمر ومن المتوقع الاستمرار فى هذا الاتجاه فى المستقبل . ففى مصر على سبيل المثال ارتفع عدد العاملين بالزراعة من ٥ر٢ مليون شخص عام ١٩٢٧ ليصبح ٥ر٤ مليون شخص عام ١٩٦٠ رغم ان نسبة العاملين بالزراعة الى مجموع القوى العاملة انخفضت من ٦٧٪ عام ١٩٢٧ لتصبح ٦ر٥٦٪ عام

---

(١) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم — واشنطن ١٩٨٠ ، ص ١١٧ .

(٢) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — وشنطن — ١٩٨٠ ص ١٢٨ .

جـــــدول : ٥

توزيع العمالة على القطاعات ٤٧ ـ ١٩٧٨ م

(نسبة مئوية)

الدولـــــــــــــــــــــــــــ	الســـــنة	الزراعـــة	الصناعـــية	الخدمات
امريكا اللاتينيـــــــــــــــة :				
الارجنتـــــــــــــــين	١٩٤٧	٢٦٫٧	٣٠٫٩	٤٣٫١
	١٩٦٠	١٩٫٨	٣٥٫١	٤٤٫٣
	١٩٧٨	١٤	٢٩	٥٧
شيلـــــــــــــــــي	١٩٥٢	٤١٫٢	٢٠٫٥	٣٨٫٣
	١٩٦٠	٢٤٫٦	٣٠٫١	٤٥٫٣
	١٩٧٨	٢٠	٢٦	٥٤
كولومبـــــــــــــــيا	١٩٥١	٥٥٫١	١٨٫٤	٢٥٫٧
	١٩٦٤	٤٩	١٩٫٦	٣١٫٤
	١٩٧٨	٣٠	٢٣	٤٧
المكســـــــــــــــيك	١٩٥٠	٦٠٫١	١٦٫٧	٢٣٫٤
	١٩٦٠	٥٤٫٦	١٩٫١	٢٦٫٣
	١٩٧٨	٣٩	٢٦	٣٥
دول اســـــــــيا :				
الهـــــــــــند	١٩٥١	٧٠٫٦	١١٫١	١٨٫٣
	١٩٦١	٧٣٫٨	١١٫٧	١٤٫٧
	١٩٧٨	٧٤	١١	١٥
كوريـــــا الجنوبيـــــة	١٩٦٠	٦٥٫١	٦٫١	٢٨٫٤
	١٩٦٦	٥٧٫٢	١٥٫١	٢٧٫١
	١٩٧٨	٤١	٣٧	٢٢
باكســـــــــتان	١٩٥١	٣٩٫٥	٧٫٦	١٣٫٥
	١٩٦١	٧٥٫٦	٩٫٦	١٤٫٨
	١٩٧٨	٥٨	١٩	٢٣
الشـــرق الأوســـط :				
أيـــــــران	١٩٥٦	٥٨	٢٠٫٧	٢١٫٣
	١٩٦٦	٤٧٫١	٢٧٫١	٢٥٫٣
	١٩٧٨	٤٠	٣٣	٢٧
مصـــــــــــــــر	١٩٤٧	٦٣٫٨	١٢٫١	٢٤٫١
	١٩٦٧	٥٠٫٦	١٥٫٦	٣٤٫٨
	١٩٧٨	٥١	٢٦	٢٣

المصـــدر : Mouly, J and e. Costa: Employment policies in developing countries. George Allen UNWIN Ltd. London - 1978 P. 55

البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم - واشنطن - ١٩٨٠ ص ١٦٤

جـدول رقـم (٦)
توزيع القوى العاملة كأصحاب عمل وعمال (نسبة مئوية)

الدولة	السنة	اصحاب عمل	عمالة بأجر	عمالة عائلية
دول صناعية :				
الولايات المتحدة	١٩٥٠	٩ر١٥	٢ر٨٩	١ر١
	١٩٧٠	٧ر٨	١ر٨٩	١ر١
كندا	١٩٥١	٥ر١٩	٣ر٧٧	٢ر٣
	١٩٧١	٧ر١٢	١ر٨٦	٢ر١
بلجيكا	١٩٤٧	٢ر٢٦	١ر٧١	٦ر٢
	١٩٦١	٨ر١٨	٥ر٧٢	٨ر٧
فرنسا	١٩٥٤	٦ر٢٠	٣ر٦٦	١ر١٣
	١٩٦٢	٨ر١٨	٥ر٧٢	٨ر٧
المملكة المتحدة	١٩٥١	٢ر٧	٥ر٩٢	٣ر٠
	١٩٦٦	١ر٦	١ر٩٢	٧ر٠
استراليا	١٩٥٤	٩ر١٧	٣ر٨١	٨ر٠
	١٩٦٦	٣ر١٤	٢ر٨٣	٥ر٢
اليابان	١٩٥٤	٩ر٢٥	٦ر٣٨	٥ر٣٥
	١٩٦٥	٢ر١١	٨ر٥٧	٠ر٣١
دول نامية :				
مصر	١٩٤٧	٣٧	١ر٤٢	١ر٢٠
	١٩٦٠	٦ر٣٣	١ر٥١	٥ر١٤
باكستان	١٩٥١	٤ر٨٣	٢ر١٦	١ر٠
	١٩٦٨	٥ر٤٨	٣ر٣٠	٢ر٢١
تايلاند	١٩٤٧	٦ر٣٣	١ر١٠	٥ر٥٥
	١٩٦٠	١ر٢١	٨ر١١	٣ر٥٨
الهند	١٩٥١	٧ر٥١	٣ر٢١	٠ر٢٧

المصدر : د . عبد العزيز فهمي هيكل ـ أتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ـ جامعة بيروت العربية ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ص ٥٤ ٥٥

١٩٦٠ (١) . وهناك تقدير آخر لحجم العمالة الزراعية في مصر خلال نفس الفترة يقدر ان عـدد العـاملين بالزراعة عام ١٩٢٧ يبلغ ٣٫٥٢٦ مليون شخص بينما يبلغ العدد ٤٫٢٤٧ مليون شخص عام ١٩٤٧ و٤٫٠٧ مليون شخص عام ١٩٦٠ و٤٫٦٤ مليون شخص عام ١٩٧٠ (٢) . ويذهب رأي آخر الى تقدير العمالة الزراعية بمقدار ٦٫٤٩ مليون شخص عام ١٩٧٦ من مجموع عدد سكان الريف البـالغ عـددهم ٢٠٫٥٦ مليون شخص اي يمثل هذا الرقم معدلا خاما للمشاركة في النشـاط الاقتصـادى قـدر ٣١٫٥ ٪ (٣) .

اما بالنسبة للدول المتقـدمة فان العمـالة الزراعية في اليابان لم تنخفض كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة فقط وانما انخفض العدد المطلق للعاملين بالزراعة مع تقدم الاقتصاد نحو النمو الكامل ، فقد انخفض عدد العاملين بالزراعة من ١٨ مليون شخص عام ١٩٥٤ ليصبح ١٠ مليون شخص فقـط عام ١٩٧٠ وانخفضت بالتـالي نسبتهم الى مجموع القوى العاملة من ٤٥ ٪ الى ١٩٫١ ٪ فقط على التوالي (٤) .

العمـالة في القطاع الصنـاعي :

تحتل العمـالة في القطاع الصناعي بالدول النـامية المركز الثالث والاخير من حيث نسبة القوى العـاملة في القطـاع الى مجموع القوى العاملة ، وتبلغ نسبة العمالة الصناعية ١١٪ في دول الدخل المنخفض عام ١٩٧٨ وقد ارتفعت النسبة بدرجة طفيفة منذ عام ١٩٦٠ حيث كانت ٩ ٪ بالنسبة لهذه الدول ، ولكن نسبة هذه العمالةبالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط بلغت ١٧ ٪ عام ١٩٦٠ ثم ارتفعت الى ٢٣ ٪ عام ١٩٧٨ ، الا انه بالرغم من ان هذه النسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض الا انها ما زالت منخفضة بالمقارنة بنسبة العمالة الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة التي بلغت ٣٩ ٪ في عام ١٩٧٨ بزيادة طفيفة عما كانت عليه عام ١٩٦٠ بلغت في ذلك التاريخ ٣٨ ٪ من مجموع القوى العاملة، وهذه الزيادة الطفيفة خلال ٢٠ سنة تشير الى أن القطاع الصناعي في

---

(١) د. عبد العزيز فهمي هيكل ـ اتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ـ جامعة بيروت العربية ـ ١٩٧٣ ص ٤٠ .

(٢) د. عمرو محيي الدين ـ العمالة الناقصة في الزراعة المصرية ـ القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية ـ الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت ١٩٧٩ ص ١٤٨ .

(٣) ج. س. بيركس و ا. ا. سينكلر ـ السكان والهجرة الدولية في الدول العربية مكتب العمل الدولي ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت ـ ١٩٨٠ ـ ص ٨٧ .

(٤) Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. Frank cass, London, 1976, P. 38.

الدول المتقدمة قد اكتمل نموه بحيث اصبحت نسبة القوى العاملة فيه ثابتة تقريبـــا .

ان نسبة القوى العاملة فى القطاع الصناعى تعتبر مؤشرا اقتصاديا لتحـديد درجة النمو فى الاقتصـــاد فى مجموعه لأنه برغم ارتفـــاع نسبة العمالة فى قطاع الخدمات فى الدول المتقدمة الا ان ارتفاع هذه النسبة فى الدول النامية لا يدل على نمو الاقتصاد القومى ولا يعتبر مؤشرا على النجاح فى اعادة توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية طالما كانت نسبة العمالة الصناعية فى هذه الدول ما زالت متدنية . وسوف نرى فيما بعد مدى تقارب نسبة العمالة فى القطاع الثالث فى الدول النامية وفى الدول المتقدمة (١) .

ان اهم ما يتطلبه الاقتصـــاد فى الدول النـــامية الذى يتميز بوجود قطاعين تختلف درجـــة نموهما وتخصيص غير سليم للموارد البشرية مع ضغط سكانى متزايد هو اعادة النظر فى تخصيص القوى العاملة ونقـــل العمالة على نطاق واسع من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى بمعنى ان يحظى هذا القطاع بنسبة اعلى من السكان ومن القوى البشرية النشطة اقتصاديا وهذه العملية هى التصنيع ، ان القول باتخاذ معيار النجاح فى اعادة توزيع العمالة لتحقيق التصنيع كدليل على تحقيق التنمية مبنى على التجربة المستوحاة من تاريخ التنمية فى الدول الصناعية المتقدمة ، فقـــد تميزت هذه الدول على مدى ٢٥٠ سنة بالاتجاه الى انحسار عدد السكان فى الزراعة من ٧٠ — ٨٠٪ الى ٢٠٪ من مجموع السكان ، كما ان عملية انتقال الثقل الاقتصادى من الزراعة الى الصنـــاعة باعتبارها المصـــدر الرئيسى للدخل يعتبر عملية حاسمة للوصول بالدول النامية الى مرحلة النمو الكامل ، ان اهمية انتقال العمالة الى الصناعة وتجاح هذا القطاع فى توفير فرص العمل لأعداد اكبر يعنى زيادة انتاجية العمل ذاته فضلا عن زيادة انتاجية العمـــالة الزراعية الى مستوى انتـــاجية العمالة الصناعية عند مرحلة النمو الكامل . طبقا لقانون انجل Engel الذى يقول بأنه كلما زاد متوسط دخل الفرد مع مضى الوقت فان الزيادة فى انتاج السلع الصناعية تصبح ضرورية (٢) ، ذلك انه عنـــدما يكون ٨٠٪ من الســـكان يعملون بالزراعة او يعتمدون عليها كمصدر للدخل ويقومون بانتاج سلعا

---

(١) د. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة ١٩٧٧

(٢) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy — The economic growth center. Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 115.

زراعية تكفى مجموع السكان فانه بزيادة الانتاجية للعمالة الزراعية يصبح فى استطاعة ٤٠٪ من العمالة الزراعية انتاج ما يكفى السكان جميعهم ويكون على العمالة الصناعية المتزايدة مع النمو أن تنتج ما يكفى الطلب المتزايد على السلع الصناعية كنتيجة للزيادة فى متوسط الدخل الفردى . وعلى ذلك تظهر ضرورة اعادة توزيع العمالة بين القطاعين لمواجهة الطلب على السلع الصناعية وانخفاض الطلب نسبيا على السلع الزراعية، الا ان هذا القانون لا يعمل بالطريقة التى تخيلها واضعه نظرا للظروف الخاصة بالطلب فى الدول النامية وانخفاض الدخول لدرجة لا تسمح بزيادة الطلب على السلع الصناعية بدرجة كافية .

ان مشكلة زيادة العمالة الصناعية ليست مجرد ضرورة انشاء مصانع وتزويدها بالآلات ومعدات الانتاج لتتمكن من تشغيل عمال جدد لانه فى اقتصاديات السوق التى تعتمد على قوى العرض والطلب فان الأمور تكون اكثر تعقيدا وتتعلق بالنجاح فى خلق الطلب وتغذيته حتى ينشأ الطلب على العمالة ويزداد . ان العوامل التى تؤثر على مستوى الطلب الكلى وموقع منحنى الطلب على العمل فى قطاع الصناعة هى عوامل تكوين راس المال والتقدم العلمى والتكنولوجى ومدى الكثافة التكنولوجية ودرجة ميله الى استخدام احد عناصر الانتاج بكثافة اعلى من استخدام العناصر الأخرى . فضلا عن مدى قوة عمل قانون الغلة المتناقصة، بمعنى انه كلما كانت كثافة الاكتشاف العلمى او التكنولوجى اعلى وكان يميل الى جانب تكثيف استخدام عنصر العمل وكان قانون الغلة المتناقصة يعمل بدرجة ضئيلة فان التقدم التكنولوجى يؤدى الى زيادة القدرة على استيعاب عمالة جديدة فى الصناعة . فاذا افترضنا زيادة فى تكوين راس المال وان معامل راس المال/العمل سيظل ثابتا وكذلك ثبات الغلة بصرف النظر عن تاثير حجم المشروع ومستوى الأجور الحقيقية ، فانه يترتب على تكوين راس المال استيعاب عمالة بنفس نسبة الزيادة المتحققة فى راس المال . ولذلك فان معدل استيعاب العمالة فى قطاع الصناعة يعتمد على سرعة تكوين راس المال كما يعتمد على طبيعة التقدم التكنولوجى ودرجة استخدامه (١) .

ان معدلات النمو فى الانتاج فى قطاع الصناعة والمنتجات الصناعية ومقارنتها بمعدلات النمو فى القوى العاملة بالصناعة بالدول النامية تكشف أن الصناعة فى الدول النامية تستخدم طرق انتاج ذات كثافة راسمالية عالية ذات انتاجية مرتفعة ولكنها لا تؤدى الى زيادة قدرة القطاع الصناعى

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 136.

بهذه الدول على استيعاب نسبة كبيرة من العمالة تتناسب مع معدل تكوين راس المال فى هذا القطاع (١) . ففى حين بلغت نسبة النمو فى الصناعة فى دول الدخل المنخفض فى المدة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ما يساوى ٧ر٦٪ ثم ٦ر٤٪ فى المدة ١٩٧٠ — ١٩٧٨ ، فان المعدل السنوى للنمو فى القوى العاملة فى هذه الدول كان ٧ر١٪ و٩ر١٪ خلال هاتين الفترتين على التوالى ، ورغم أن القطاع الصناعى فى الدول النامية بصفة عامة يساهم بنسبة عالية نسبيا فى الناتج القومى الاجمالى فانه لا يستوعب الا نسبة أقل نسبيا من مجموع القوى العاملة ، فنسبة العاملين بالقطاع الصناعى بالدول النامية ذات الدخل المنخفض هى ٩٪ ، ١٠٪ ، ١١٪ فى سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ على التوالى الا أن نصيب الانتاج الصناعى فى مجموع الناتج القومى قد بلغ ١٧٪ سنة ١٩٦٠ وارتفع الى ٢٤٪ سنة ١٩٧٨ كما أن المنتجات الصناعية قد بلغت ١١٪ ، ١٣٪ فى خلال هذه السنوات على التوالى ليكون مجموع مساهمة الصناعة والمنتجات الصناعية هو ٢٨٪ ، ٣٧٪ أى أن نسبة ١١٪ من القوى العاملة فى القطاع الصناعى قد ساهمت بنسبة ٣٧٪ من مجموع الناتج القومى فى دول الدخل المنخفض عام ١٩٧٨ (٢) وهذه النسبة المرتفعة تدل فضلا عن ارتفاع الانتاجية فى هذا القطاع على درجة الكثافة الراسمالية فى هذا القطاع بحيث ان الناتج يزيد كثيرا عن معدلات الزيادة فى القوى العاملة الصناعية وبحيث يكون الحل لزيادة قدرة القطاع الصناعى على زيادة فرص العمل فيه هو استخدام طرق انتاج ذات كثافة عمالية أعلى من تلك التى يعتمد عليها حاليا .

ان مشكلة الدول النامية هى فى زيادة القوى العاملة لديها بمعدلات مرتفعة جدا اذا قورنت بمعدلات الزيادة فى الدول الصناعية ، اذ يبلغ معدل زيادتها فى الدول النامية ما بين ٢٪ و٣٪ سنويا بينما يبلغ معدل الزيادة هذا فى الدول الصناعية ١٪ فقط سنويا علما بانه يجب تحقيق زيادة فى العمالة الصناعية فى الدول النامية بمعدل يتراوح بين ٣ — ٤٪ سنويا لكى يمكن امتصاص فائض العمالة فى هذه الدول الموجود حاليا بصورة بطالة أو عمالية ناقصة فى الزراعة ولمواجهة معدلات الزيادة السنوية المرتفعة فى القوى العاملة ، ولأن دور القطاع الصناعى يعتبر حاسما فى تحقيق النجاح فى اعادة توزيع العمالة بالدول النامية ، فانه يجب تحقيق زيادة فى الناتج الصناعى بنسبة تزيد عن ٧٪ سنويا بسبب ارتفاع الكثافة الراسمالية فى هذا القطاع (٣) .

---

(١) Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939-1973, Clarendon Press. Oxford 1976, P. 117.

(٢) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — وشنطن ١٩٨٠ .

(٣) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 225.

ويرجع تخلف نمو العمالة الصناعية فى الدول النـــامية الى ظاهرة الازدواج الاقتصادى فى هذه الدول وانتشار مشروعات الاستثمار الاجنبى فى القطاع الحديث حيث أن الاعتماد على اثر المضاعف للاستثمار الاجنبى فى الدول النامية من أجل تحقيق زيادة فى الدخل وزيادة معدل نمو العمالة الصناعية فى هذه الدول لا يحقق الهدف المتوقع من هذه الاستثمارات بالقدر الذى يحققه الاستثمار الوطنى فى هذا المجال ، فالاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية يمكن اعتبارها جزءا من اقتصاديات الدول المتقدمة وامتدادا لها من حيث اثر المضاعف على اقتصاديات تلك الدول صاحبة الاستثمارات المذكورة وان كانت تقع جغرافيا فى اقليم دول نامية (١) . ان الدليل على ذلك هذا التفاوت فى مستوى الانتاجية لهـــذه الاستثمـــارات مقـــارنة مع الانتاجية فى بقية القطاعات الاقتصادية بالدول النامية من ناحية ، واتجاه عائد الاستثمار فى صورة الارباح المتحققة الى خارج الدول النامية التى تستضيف هذه الاستثمارات ، أو فى صورة انخفاض اسعـــار المنتجات الأولية المنتجة فى الدول النامية بواسطة مشروعات الاستثمارات الاجنبية بالمقارنة بأسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها الدول الناميـــة فى مقابل صادراتها من المنتجات الأولية ، ولذلك فان الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية لا تحقق انتشار النمو فى بقية القطاعات (٢) .

العمالة فى قطاع الخـــدمات :

تبلغ نسبة العمالة فى قطاع الخـــدمات بالدول النامية ذات الدخل المنخفض ١٧٪ عام ١٩٧٨ وقد تدرجت النسبة من ١٤٪ منذ ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٠ الى ١٥٪ عام ١٩٧٠ مما يدل على نموها بدرجة ضئيلة نظرا لسيطرة قطاع الزراعة فى هذه المجموعة من الدول النـــامية على سوق العمل اذ يستوعب ٧٧٪ فى الستينات و٧٢٪ فى ١٩٧٨ ، الا انه بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ترتفع النسبة للعمالة فى القطاع الثالث لتصبح ٢١٪ ، ٢٤٪ ، ٣٠٪ ، ٣٢٪ فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ على التوالى ، وان كانت هذه النسبة ترتفع فى بعض الدول النامية من المجموعة المذكورة (٣) فتبلغ ٦٠٪ فى سنغافورة ، ٥٧٪ فى الارجنتين ، ٥٤٪ فى تشيلى وهى نسب تعادل نسبة العمالة فى الدول الصناعية فى هذا القطاع برغم الاختلاف الكبير فى درجة النمو الاقتصادى بين المجموعتين من الدول . اذ أن القطاع الصناعى فى الدول النـــامية يستوعب نسبة صغيرة من القوى العاملة فى الصناعة تتراوح بين ١٠ — ٢٠٪ فى الدون

---

(١) د. محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول — دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ — ص ٦٠ .

(٢) د. عمرو محيى الدين : التخلف والتنمية — دار النهضة العربية — بيروت — ١٩٧٥ ص ١٨٧ .

(٣) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — وشنطن — ١٩٧٩ .

النامية بالمقارنة مع نسبة ٣٠ — ٤٠٪ فى الدول الصناعية المتقدمة مما يجعل المقارنة بين نسبة العمالة فى قطاع الخدمات بينهما مستحيلة بل ان نسبة ١٠ — ٢٠٪ للعمالة الصناعية فى الدول النامية يجب النظر اليها بحذر اذا اخذنا فى الاعتبار أن العدد المطلق العاملين فى الصناعة فى هذه الدول صغير .

ومن الملاحظ ايضا كما هو الحال بالنسبة للقطاع الصناعى فان معدل النمو السنوى للانتاج فى قطاع الخدمات فى الدول النامية والذى يبلغ ٥ر٤٪ سنويا تقريبا يتجاوز معدل النمو للناتج المحلى الذى يتراوح بين ٩ر٣٪ عام ١٩٧٠ و٦ر٣٪ عام ١٩٧٨ ، كما انه يتجاوز معدل النمو فى القوى العاملة فى هذه الدول . ولكن يجب التأكيد على ان نسبة الزيادة السنوية فى عمالة قطاع الخدمات أعلى منها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . ففى أمريكا اللاتينية مثلا فان معدل الزيادة السنوية فى العمالة فى قطاع الخدمات بين عامى ١٩٥٠ — ١٩٧٠ بلغت ٤٪ بينما كانت ٤ر١٪ ، ٧ر٢٪ فى قطاعى الزراعة والصناعة على التوالى مما ادى الى ارتفاع نسبة العمالة فى قطاع الخدمات من ٢٥٪ عام ١٩٥٠ الى ٣ر٣٣٪ عام ١٩٧٠ من مجموع القوى العاملة (١) بحيث اثبت قطاع الخدمات قدرته على استيعاب نسبة أكبر من القوى العاملة فى هذه الدول .

وترجع قدرة هذا القطاع على النمو الى حاجة الزيادة السكانية فى الدول النامية بصفة مطردة الى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية فضلا عن تنوع المهن والخدمات داخل هذا القطاع بالمقارنة بقطاع الزراعة مثلا ، فضلا عن ارتفاع الدخول الفردية بين سكان المدن واتجاهها الى الانفاق الكمالى على الترفيه والسياحة خاصة فى ضوء التفاوت الكبير فى الدخول . ولكن ليس من الضرورى ان يتبع النمو المتزايد فى الخدمات نمو مماثل له فى الحجم بالنسبة للعمالة فى هذا القطاع وانما يتوقف الامر على مدى النمو فى مستوى الانتاجية ، فاذا كانت الانتاجية ترتفع بمعدل اسرع من الطلب على الخدمات فان حجم العمالة سيتناقص ولكن الملاحظ ان ارتفاع الانتاجية يحدث بمعدل يقل عن معدل النمو فى الطلب وهذا ما يفسر بجانب عوامل أخرى سرعة نمو العمالة فى قطاع الخدمات بالدول النامية ، ويساهم فى نمو العمالة فى هذا القطاع تدخل الدولة بتحديد ساعات العمل والاتجاه الى تخفيضها وعدم التحسن فى المهارة بدرجة كافية ، والأهم من ذلك أن زيادة العمالة فى قطاع الخدمات لا تتطلب استثمارا كبيرا على نحو ما هو مطلوب فى الصناعة بسبب بطء التقدم التكنولوجى فى هذا القطاع الا فى مجال محدود مثل قطاع المصارف المالية

---

(١) Mouly, J & E. Costa : Employment policies in developmg countries. George Allen & Unwin Ltd. London, 1978, P. 76.

وشركات التأمين التى تتجه الى استخدام نظم الحاسب الآلى والاتصالات الالكترونية التى تؤدى الى توفير العمالة .

ان نظرية كولن كلارك عن ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الثالث كلما تقدمت الدولة فى طريق النمو الاقتصادى بمعنى وجود ارتباط بين ارتفاع الدخل الفردى ونمو قطاع الخدمات وازدياد حجم العمالة فيه — لا تنطبق على حالة الدول النامية بمعنى أن مؤدى النظرية غير صحيح لأن ما يشاهد فى كثير من الدول النامية من تضخم حجم العمالة فى قطاع الخدمات لا تعنى بالضرورة وصول الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو التى وصلتها الدول الصناعية التى تصل فيها نسبة العاملين بالخدمات تلك النسبة التى بلغتها بعض الدول النامية هذه . وهناك اسباب لاختلاف نتائج المقارنة (١) . ذلك أن نمو قطاع الخدمات فى الدول الصناعية جاء نتيجة عوامل زيادة الطلب على الخدمات بعد تحقق مستوى من النمو فى الصناعة وبدأ الطلب يتجه الى الخدمات ، أما فى الدول النامية فان تضخم قطاع الخدمات يخفى وجود فائض العمالة فى الاقتصاد القومى فى مجموعه، والدليل على ذلك انخفاض الانتاجية فى هذا القطاع عن انتاجية القطاع الصناعى وبوجه خاص . ووجود البطالة المقنعة وفائض العمالة بصفة عامة ، ويأتى تضخم قطاع الخدمات نتيجة انتهاج الحكومات سياسات تعمل على امتصاص فائض العمالة فى المصالح الحكومية ، وليس كنتيجة لازدياد حجم الطلب على الخدمات كما هو الحال فى الدول المتقدمة (١).

وكما هو الحال فى بقية القطاعات الاقتصادية فانه توجد ازدواجية داخل قطاع الخدمات حيث توجد نشاطات طاردة للعمالة ونشاطات مستوعبة للعمالة .

فالنشاطات الطاردة للعمالة تشمل تلك الأنشطة التقليدية مثل تجارة التجزئة التى تحل محلها الاسواق المركزية (سوبر ماركت) والتى تستخدم عددا أقل من العمال بالنسبة لحجم معين من النشاط التجارى الذى تمارسه المحلات التقليدية . وكذلك من الأنشطة الطاردة تلك المتعلقة بالخدمات الشخصية كما هو الحال بالنسبة لخدم المنازل او المهن الحرفية والتى بدأت فى الانحسار بارتفاع الاجور وتوفر الاجهزة الكهربائية التى تؤدى نفس العمل مثل الغسالات وغيرها .

أما النشاطات المستوعبة والجاذبة للعمالة فهى تشمل الأنشطة

---

(١) روبرت مابرو : العمالة — اختيار التكنولوجيا — الاولويات القطاعية — فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » — الامم المتحدة — بيروت ١٩٧٩ — ص ٢٩ .

(١) د. عمرو محى الدين — التخلف والتنمية — دار النهضة العربية — بيروت ١٩٥٧ — ص ٨٥ ، ٨٧ .

الحديثة مثل المصـــارف المالية والتأمين والخدمات الحكومية التى تتضـــخم باســـتمرار بحيث تصـــل الى ما بين ٦ر٣٧٪ و ١ر٥٢٪ من مجموع غير العاملين فى الزراعة فى بعض دول افريقيا مثل غانا ٥ر٤٦٪ وكينيا ٤ر٤١٪ وتنزانيا ٥ر٤٨٪ واوغندا ١ر٥٢٪ بل تبلغ النسبة فى الصـــومال ٦٦٪ من مجموع العاملين فى منشآت يزيد العاملون فيها عن ٥ أفراد (١) .

كما توجد بعض النشاطات فى نطاق قطاع الخدمات تعتبر طـــاردة للعمالة من ناحية ومستوعبة لها من ناحية اخرى ، مثل قطـــاع الخدمـــات والنقل والمواصلات حيث يشمل نشاطات جاذبة للعمالة بفضل فعاليتها مثل نشاط النقل البرى والطرق حيث تزيد نســـبة اســـتيعابها للعمـــالة عن النشاطات الأخرى وفعالية هذه النشاطات فى استيعاب فائض العمالة يعتمد على خطط الاستثمار فى انشاء الطرق والموانىء وان كان الاتجاه الى ميكنة وسائل النقل بكثافة أعلى مثل استخدام القطارات الكهربائية يقلل من فرص العمل . وتتضاءل أهمية النقل بالسكك الحديدية كمصدر للعمالة مع تقدم الطرق البرية .

جـــدول رقـــم : ٧

هيـــكل القـــوة العاملـــة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨م

(٪)

مجموعـــة الـــــدول	نســـبة القـــوى العاملـــة فـــى									
	الـزراعـــة				الصناعـــة				الخدمـــات			
	٥٠	٦٠	٧٠	٧٨	٥٠	٦٠	٧٠	٧٨	٥٠	٦٠	٧٠	٧٨
الـدول المنخفضـــة الدخـل	٧٨	٧٧	٧٥	٧٢	٨	٩	١٠	١١	١٤	١٤	١٥	١٧
الـدول المتوســـطة الدخـل	٦٥	٥٩	٥٠	٤٥	١٤	١٧	٢٠	٢٣	٢١	٢٤	٣٠	٣٢
الـدول الصناعيـــــة	٢٥	١٧	١٠	٦	٣٦	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩	٤٥	٥٢	٥٥

المصـــدر :

تقريـــر عن التنميـــة فى العالم ـ البنـــك الـدولى ـ ١٩٧٩ ، ١٩٨٠

---

(1) Mouly, J and E. Costa : Employment policies in developing countries. George Allen & Unwin Ltd. London, 1978, P. 81.

جـدول رقم : ٨

نسبة العاملين فى قطـاع الخدمات فى بعض

الدول النامية بآسـيا وافـريقيـا (٪)

الدولـــة	السـنة	النسبة ٪	الدولـــة	السـنة	النسبة ٪
دول افريقيا :			آســـيا :		
مصـــر	١٩٤٧	٢٤ر٣	سيلان	١٩٥٣	٣٤ر٦
	١٩٦٠	٣٢ر١		١٩٦٣	٣٧ر٧
	١٩٧٨	٢٣ر٠		١٩٧٨	
تونـــس	١٩٥٦	٢٢ر٥	الهنـــد	١٩٥١	٢٨ر٨
	١٩٦٦	٤١ر١		١٩٦١	١٦ر٠
	١٩٧٨	٣١ر٠		١٩٧٨	١٥ر٠
موريشيوس	١٩٥٢	٣٢ر٥	أندونيسيا	١٩٦١	١٩ر٢
	١٩٦٢	٣٦ر٨		١٩٦٥	٢٣ر٤
	١٩٧٨			١٩٧٨	٢١ر٠
			الفلبين	١٩٦٠	٢٠ر٤
				١٩٦٥	٢٥ر٧
				١٩٧٨	٣٦ر٠

المصـدر :

J. Mouly and E. Costa-Employment policies in developing countries. London George Allen & Unwin Ltd. P. 77

والبنك الدولى ـ تقـرير عن التنمية فى العالم ـ وشنطن ـ اغسطس ١٩٨٠ ـ ص ٦٤.

الفصل الثانى

معدل مرتفع لنمو القوى العاملة

من الخصائص المميزة للدول النامية ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة عما هو سائد فى الدول المتقدمة ، ليس هذا فقط بل أيضا فان معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية توالى ارتفاعها المستمر بينما توالى معدلات نمو القوى العاملة فى الدول المتقدمة الانخفاض بصورة مطردة ، مما يجعل الفارق كبيرا مع مضى الزمن .

لقد حقق نمو القوى العاملة بالدول النامية ذات الدخل المنخفض نسبة ١ر٧٪ ، ٩ر١٪ خلال سنوات ٦٠ — ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ — ١٩٨٠ على التوالى ومن المتوقع أن يصل معدل نمو القوة العاملة فى هذه الدول الى ٢ر٢٪ عام ٢٠٠٠ (١) ، وبالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط فان معدل نمو القوى العاملة بها كان ٢٪ ، ٤ر٢٪ فى سنوات ٦٠ — ١٩٧٠ ، ٧٠ — ١٩٨٠ على التوالى ومن المقترح أن يبلغ معدل نموها عام ٢٠٠٠ الى ٥ر٢٪ وهى معدلات مرتفعة جدا اذا ما قورنت بتلك المعدلات فى الدول الصناعية المتقدمة والتى وصلت الى ٢ر١٪ و ١ر١٪ فى نفس الفترة ، ومن المتوقع أن تنخفض الى ٦ر٠٪ عام ٢٠٠٠ ، وهذا ما يؤكد صعوبة موقف العمالة فى الدول النامية بصفة عامة ويجعل الجهود للسيطرة على مشكلة فائض العمالة أكثر تعقيدا مع مضى الزمن . ومن الصحيح أن معدلات نمو القوى العاملة فى الدول المصدرة للبترول ذات الفائض فى رأس المال تزيد عما هى عليه بالنسبة لبقية الدول النامية حيث تصل ٦ر٢٪ ، ٨ر٢ سنويا خلال سنوات ٦٠ — ١٩٧٠ و ١٩٧٠ — ١٩٨٠ على التوالى ومن المتوقع أن تصل ٩ر٢٪ عام ٢٠٠٠ الا أن هذه المعدلات المرتفعة لنمو القوى العاملة فى هذه الدول بالذات لا تسبب أى قلق من وجهة نظر العمالة حيث أن هذه الدول لا تواجه اية مشكلة من مشاكل فائض العمالة لأنها دول ذات كثافة سكانية منخفضة وتتبع سياسات مشجعة للنمو السكانى السريع وهى دون مستوردة للعمالة من الخارج لتلبية احتياجاتها التنموية . اما بالنسبة للدول ذات التخطيط الاقتصادى المركزى فانها برغم ارتفاع معدلات نمو العمالة لديها عما هى فى الدول الصناعية المتقدمة الا انها لا تصل الى ما هى عليه فى الدول النامية كما أن هذه المعدلات تتجه الى الانخفاض حيث كانت ٤ر١٪ ٧ر١٪ خلال السنوات سالفة الذكر ومن المتوقع ان تهبط لتصبح ٢ر١٪ عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم : ١١) .

---

(١) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — وشنطن ، اغسطس ١٩٨٠ ، ص ١٦٤ .

ان تزايد معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية ظاهرة لم تكن معروفة بهذه الحدة خلال فترة التنمية الاقتصادية للدول الصناعية حاليا فى القرن التاسع عشر بسبب عوامل ديموجرافية مختلفة فى كل من المجموعتين من الدول (١) ، ان ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية حاليا قد لا يكون مزعجا بالضرورة لو لم يكن ذلك الاتجـــاه الى اطراد الزيادة مســـتقبلا موجودا ، بل انه اتجاه قوى برغم اتبـــاع معظم الدول النامية لسياسات تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية المرتفعة . فارتفـــاع معدلات نمو القوى العاملة فى هذه الدول من ٦ر٠٪ فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٣٠ ليصـــبح حوالى ٢٪ بالنســـبة لدول الدخل المنخفض و ٤ر٢٪ بالنسبة لدول الدخل المتوسط خلال الفترة ٧٠ — ١٩٨٠ جعل من المتوقع ان تصل الزيادة فى القوى العاملة فى الدول النامية بنسبة ٧٥٪ عام ٢٠٠٠ عما كان عيه الحال فى الستينات .

المبحث الاول

اسباب زيادة معدلات نمو القوى العاملة

ان مشكلة ارتفاع معدلات الزيادة فى القوى العاملة فى الدول النامية ترجع اساسا الى ظروف الانفجار السكانى فى العالم حيث تضـــاعف عدد ســـكان العالم خلال المائة ســـنة الأخيرة وان حوالى ثلثى هذه الزيادة قد حدثت فى الدول النامية وخاصة فى دول آسيا ، ولذلك فان ســـيادة الســـكان تظهر فى المدى الطويل كجزء حاسم من اية خطة شاملة تســـتهدف زيادة الانتاجية والدخول وتحسين وضع هيكل العمالة فى هـــذه الدول ، وتشير التوقعات للزيادة السكانية فى العالم الى ان سكان العالم سيزيدون بمقدار ملايين نسمة مع نهاية القرن منها حوالى ١ر٥ بليون نسمة فى الدول النامية وستكون دول الدخل المنخفض فى آسيا (٦٨٠) مليون نســـمة وافريقيا جنوب الصحراء (٣٣٠) مليون نسمة وامريكا اللاتينية (٢٥٠) مليون نســـمة اكثر المناطق ارتفاعا فى معدلات الزيادة الســـكانية وتتركز الزيادة الســـكانية فى هذه الدول فى القطـــاع الزراعى والريف بصـــفة عامـــــة (٢) .

ومن الضرورى التأكيد على نقطتين هامتين : اولهما ان معدل نمـــو السكان المرتفع فى دول العالم النامى بعد أن هبطت معدلات الوميات فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية سوف يستمر الى نهاية هذا القرن

---

(١) Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939-1973, policy and performance. Clarendon Press. Oxford, London 1976, P. 32.

(٢) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٧٩ .

وانيهما هى انخفاض معدلات المواليد خلال الستينات من هذا القرن وما تبعه من انخفاض تدريجى فى معدل نمو السكان منذ هذا التاريخ . فبالنسبة للنقطة الأولى فان معدلات الوفيات فى دول الدخل المنخفض قد تناقصت من ٢ر٤٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٥٪ عام ١٩٧٨ فى المتوسط ، أما فى دول الدخل المتوسط فانها انخفضت من ١ر٤٪ الى ١ر١٪ فى نفس الفترة ، وذلك بالمقارنة مع ١٪ و ٩ر٠٪ على التوالى بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ، أما بالنسبة للنقطة الثانية فمعدلات المواليد فى الدول النامية قد انخفضت من ٨ر٤٪ الى ٩ر٣٪ خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ فى دول الدخل المنخفض ومن ٤٪ الى ٥ر٣٪ فى دول الدخل المتوسط ومن ٢٪ الى ٤ر١٪ فى الدول الصناعية خلال السنوات المذكورة ومن الملاحظ ان النسبة المئوية للتغيير فى نسبة المواليد فى الدول النامية بصفة عامة أقل منها فى الدول الصناعية حيث انخفضت فى الأخيرة بنسبة ٣ر٣١٪ بينما لم يتجاوز انخفاضها فى دول الدخل المنخفض ٤ر١٤٪ وفى دول الدخل المتوسط ٤ر١٧٪ وفيما يتعلق بنسبة التغيير فى معدلات الوفيات فانها اعلى فى دول الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط عما هى عليه فى الدول الصناعية حيث بلغت النسبة المئوية للانخفاض ٥ر٣١٪ فى دول الدخل المنخفض و ٩ر٢٩ فى دول الدخل المتوسط بينما كانت ٦ فقط فى الدول الصناعية ، وعلى ذلك فان الناتج النهائى لهذه المعدلات هو ازدياد معدلات نمو السكان وبالتالى القوى العاملة فى الدول النامية بنسب اعلى بكثير مما هى عليه فى الدول الصناعية . والعامل الرئيسى المحدد لنمو السكان فى الواقع هو معدل الخصوبة اذ ان معدل الوفيات لا يعتبر هاما بنفس الدرجة خاصة ان كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات وفيات منخفضة تقترب من المعدلات السائدة فى الدول الصناعية وسيكون تأثيرها اقل على نمو السكان منها فى الماضى ورغم أن معدل الوفيات مازال مرتفعا فى بعض دول افريقيا .

ان معدل الهبوط الأخير لمعدلات الخصوبة فى الدول النامية اسرع مما كان عليه فى القرن التاسع عشر فى أوربا والولايات المتحدة ، فقد امضت انجلترا وهولندا نحو خمسين سنة لخفض معدلات المواليد من ٣٥ لكل الف الى ٢٠ لكل الف اى حوالى نقطة كل ٣ سنوات بينما نجحت بعض الدول النامية مثل كولومبيا وتشيلى فى انقاص معدل المواليد الاجمالية بواقع نقطة كل عام ومن ثم فان مقارنة معدلات المواليد الحالية فى الدول النامية لا يجب أن تطمس حقيقة التقدم الذى تحرزه اليوم بعض الدول النامية فى خفض معدلات النمو السكانى (١) وبصفة عامة فان معظم دول الدخل المنخفض وكل دول افريقيا (باستثناء مصر) قد حافظت على معدلات الخصوبة العالية أو خفضتها بنسبة ضئيلة بحيث يمكن توقع نمو السكان فى هذه الدول بمعدل لا يزيد عن ٢٪ سنويا طيلة بقية القرن الحالى

---

(١) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ واشنطن ، اغسطس ١٩٨٠ .

جـــدول رقـــم : ٩

معدلات نمو السكان والناتج القومى ونصيب الفرد منه (نسبة مئوية)

مجموعة الدول	السكان			الناتج القومى			نصيب الفرد		
	٦٠ـ٧٠	٧٠ـ٨٥	٨٥ـ٩٠	٦٠ـ٧٠	٨٠ـ٨٥	٨٥ـ٩٠	٦٠ـ٧٠	٨٠ـ٨٥	٨٥ـ٩٠
الدول النامية	٢ر٢	٢ر٤	٢ر٢	٥ر٦	٥ر٦	٥ر٦	٣ر١	٢ر٦	٣ر٣
منخفضة الدخل	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٧	١ر٨	٢ر١	٢ر٥
متوسطة الدخل	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٣	٦ر٠	٥ر٢	٥ر٨	٣ر٥	٢ر٧	٣ر٤
الدول الصناعية	١ر٠	٠ر٥	٠ر٤	٥ر٠	٣ر٣	٤ر٠	٣ر٩	٢ر٩	٣ر٥

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ واشنطن ـ اغسطس ١٩٨٠ ص ١١٧

جـــدول رقـــم : ١٠

تقدير لتوزيع الدخل بين الطبقات فى الدول النامية (نسبة مئوية)

المنطقة الجغرافية	أفقر ٢٠٪	أفقر ٦٠٪	أغنى ٢٠٪	أغنى ٥٪
١٣ دولة بأمريكا اللاتينية والكاريبى	٤ر٣	٢٣ر٥	٥٧ر١	٣٢ر٨
١٥ دولة أفريقية	٦ر٥	٢٢ر١	٦٢ر٦	٣٤ر٨
٨ دول آسيوية	٣ر٥	٢٨ر١	٥٣ر١	٢٥ر٥

المصدر :
J. Mouly and E. Costa - Employment policies in developing countries. London, George Allen & Unwin Ltd. P. 234

وتزيد هذه المعدلات كثيرا عن المعدل السنوى المقدر للدول الصناعية وهو ٠ر٤٪ وعن المعدل السنوى المقدر للدول النامية ذات الدخل المتوسط فى جنوب أوربا .

ويمكن أن يرجع الهبوط فى الخصوبة الى التحسن فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحفز الأسر على تقليل حجمها ، فالملاحظ أن الدول التى نجحت فى تخفيض معدلات الخصوبة قد اتبعت برامج عامة لتنظيم الأسرة وتحديد النسل سواء عن طريق اجراءات الضرائب وعدم منح اعفاءات ضريبية للأسر الكبيرة العدد أو التدخل تشريعيا بتحديد السن القانونى الأدنى للزواج ، بل أحيانا باجراء عمليات التعقيم الاجبارى كما حدث فى الهند .

وتساعد درجة التحضر اى زيادة عدد سكان المدن التى يزيد سكانها عن حد معين وكذلك التقدم فى التعليم ومشاركة النساء فى القوى العاملة على تخفيض معدلات الخصوبة . وفى جميع الأحوال فان الوضع السائد فى الدول النامية حاليا بالنسبة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية يؤدى الى الزيادة فى حجم القوى العاملة بمعدلات عالية تفوق ما كان سائدا فى الدول الصناعية ابان فترة نموها الصناعى مما يجعل تحقيق هدف العمالة الكاملة امرا اكثر صعوبة فى الدول النامية بسبب دخول اعداد هائلة من العمالة الى سوق العمل بمعدلات تفوق قدرة هذه الدول على الاستيعاب وتوفير فرص العمل الجديدة ، كما انها تعوق النمو الاقتصادى بتقليل الاستثمار فى رأس المال المادى وتنمية المهارات البشرية للقوى العاملة الموجودة . ومقارنة الدول النامية حاليا بالدول الصناعية توضح أن ما حدث فى الدول المتقدمة اثناء فترة نموها هو ان غالبية الزيادة السكانية كانت تحدث فى القطاع الزراعى ذى الانتاجية المنخفضة والحرف وقد بدا انتشار التعليم من القمة باتجاه القاعدة من خلال فئة التجار وملاك الاراضى الزراعية واصحاب المصانع وقد ادى النمو الى امتصاص اعداد كبيرة من القوى العاملة فى الانشطة الاكثر دخلا حتى تم تحقيق التشغيل الكامل للعمالة وقد صاحب هذه العملية وجود فروق كبيرة فى الثروة وتم قبول مثل هذا الوضع باعتباره من مسلمات الفروق بين الطبقات التى كانت سائدة فى ذلك العصر والمقبولة بالاعتقاد فى شرعية نظام الطبقات وفى نفس الوقت وبفضل النجاح فى عملية التصنيع ثم بفتح آفاق واسعة امام القوى العاملة بمعدل يزيد كثيرا عن معدلات الزيادة فى القوى العاملة (١) . الا ان الأمر جد مختلف فى الدول النامية حاليا : ذلك ان انتشار التعليم قد جاء بسرعة تزيد عن سرعة نمو فرص العمل بحيث ان نمو السكان والقوى العاملة يتم بمعدل يزيد كثيرا عن سرعة نمو الاقتصاد وقدرته على الاستيعاب ، اما وقد تم التخلص من الطبقات الاجتماعية فان عملية الاستفادة من الفروق الشاسعة فى الدخل تصبح صعبة التحقيق على النحو الذى تمت به فى الدول الصناعية فى الماضى .

ان الانفجار السكانى فى الدول النامية ليست له سابقة تاريخية فى الدول الصناعية بل كان معدل الزيادة السكانية فى هذه الدول خلال القرن التاسع عشر يعادل فقط نصف معدل الزيادة فى الدول النامية حاليا كما ان انخفاض معدل الزيادة فى الدول الصناعية كان من آثار عملية التنمية ذاتها وما نتج عنها من تحسن فى التغذية وانخفاض معدل الوفيات . فاذا كان معدل الوفيات قد انخفض كجزء من التقدم الاجتماعى والصحى للمجتمع فى الدول الصناعية الذى سمح ببدء انخفاض معدلات المواليد قبل بدء

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press London 1971, P. 108.

الانخفاض فى معدلات الوفيات . الا ان الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للدول النامية اذ ان انخفاض معدلات الوفيات بها حدث لأسباب مختلفة تتلخص فى التقدم العلمى فى مجال الطب والصحة العامة مما يؤكد ان معدلات المواليد والوفيات فى الدول النامية مستقلة عن درجة النمو الاقتصادى والاجتماعى ؛ اى انها غير مرتبطة فى عواملها بالتنمية وبالتالى يمكن السيطرة عليها وتخفيض معدلات المواليد بدون انتظار لتحقيق التنمية ؛ بل على النقيض فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى التى تعتمد بدرجة كبيرة على مدى النجاح فى السيطرة على الانفجار السكانى فى هذه الدول (١) .

ومن أسباب ارتفاع معدل نمو القوى العاملة فى الدول النامية تلك العوامل المتعلقة بمعدل استبدال القوى العاملة فى هذه الدول ، ويقصد بمعدل استبدال القوى العاملة نسبة الخارجين من القوى العاملة الى نسبة الداخلين اليها ؛ وهى تعتمد على عوامل مهنية وتختلف من مهنة الى اخرى ومن وقت الى آخر . وهذا المعدل ليس هو مجرد المقابل العكسى لمدة الحياة العاملة لانه كلما ارتفعت نسبة المواليد كلما كان توزيع السكان على فئات الأعمار اقل استقرارا مع مرور الوقت . وقد بلغ معدل الاستبدال فى الأردن عام ١٩٥٠ نسبة ١ : ٣٫٦٥ وارتفع المعدل الى ١ : ٥٫٢٨ فى سنة ١٩٦٠ ثم الى ١ : ٦٫٤٢ عام ١٩٧٠ وتصل الى ١ : ٧٫٤٨ عام ١٩٨٠ . وفى الجزائر بلغ معدل الاستبدال للفترة ٧٢ — ١٩٨٠ نسبة ١٪ من مجموع

جدول رقم : ١١

القوى العاملة والسكان فى العالم

	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو (٪) السنوى للسكان			متوسط معدل النمو السنوى (٪) للقوى العاملة			
		٦٠ـ٧٠	٧٠ـ٨٠	٨٥ـ١٩٩٠	٦٠ـ٧٠	٧٠ـ٨٠	٨٠ـ٩٠	٩٠ـ٢٠٠٠
الدول منخفضة الدخل	١١٩٣٫٩	٢٫٤	٢٫٣	٢٫٢				
الدول متوسطة الدخل	٨٧٢٫٨	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٣				
كافة الدول النامية	٢١٦٦٫٧	٢٫٥	٢٫١	٢٫٢	١٫٨	٢٫٢	٢٫٢	٢٫١
الدول الصناعية	٦١١٧٫٦	١٫٠	٠٫٧	٠٫٥	١٫٢	١٫٢	٠٫٧	٠٫٥
الدول التخطيط المركزى	١٣٥٢٫٩	١٫٧	١٫٣	١٫١	١٫١	١٫٣	١٫٣	١٫٢

المصدر : البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٧٩ — ١٩٨٠ — ص ١١٧

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 591.

السكان اى ان نسبة الشباب صغير السن دون سن العمل عاليه وتدل على معدل تقاعد اقل بكثير بالنسبة للعمال الداخلين فى القوى العاملة .

اما بالنسبة للدول المتقدمة فانها بالاستقرار السكانى ولذلك فان معدل الاستبدال فى فرنسا مثلا حتى عام ١٩٨٠ يقدر بنحو ٢ر٣٪ وفى الولايات المتحدة يبلغ ٤ر٥٪ تقريبا كما هو مقدر لعام ١٩٨٥ (١) .

المبحث الثانى

آثار ارتفاع معدلات الزيادة فى القوى العاملة

ان ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية يعتبر اثرا كما راينا للانفجار السكانى فى هذه الدول بحيث انه لو افترضنا هبوط معدلات الخصوبة فجاة الى النصف عام ١٩٧٥ لانخفض المجموع الكلى لقوة العمل من الذكور بنحو الثمن فى عام ٢٠٠٠ (٢) عما هو مقدر غير ان القوى العاملة من الذكور لاقل من ٢٥ سنة وهى اعلى فئة تسود بينها البطالة كانت ستكون نصف حجمها المقدر حاليا فقط ، بل يمكن ان يتوقع ان يصل حجم العمالة دون سن ٤٥ عام ٢٠٢٠ الى نصف الحجم المتوقع لها . وعلى ذلك فان بطء النمو السكانى يساعد على تمكين الدول النامية من التغلب على مشكلة العمالة وبدون النجاح فى هذا المسعى فمن المحتمل ان تلتهم النفقات على مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كل ما يمكن ادخاره فى هذه الدول من راس مال .

ان النظر الى مشكلة السكان فى الدول النامية يعيد الى الاذهان نظرية مالثس عن اثر الزيادة السكانية حيث يظل متوسط دخل الفرد منخفضا بصفة دائمة ، ان اطراد الزيادة فى معدلات النمو السكانى يجعل حل المشكلة الاقتصادية تتلخص فى ضرورة زيادة خصوبة الأرض وتخفيض خصوبة البشر(٣) ويمكن ايجاز آثار ارتفاع معدلات النمو فى القوى العاملة فى الدول النامية فيما يلى :

١ ــ انخفاض معدلات الادخار :

ان مشكلة السكان ليست مجرد مشكلة توفير الغذاء اذ انها اعمق من ذلك بكثير ، فهى تلقى بظلالها الكئيبة على معدلات الادخار لان الزيادة

---

(١) ميشيل ديبول ــ العمالة والتعليم فى البلاد العربية ــ بحث فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بيروت ١٩٧٩ ــ ص ٦٦ .

(٢) البنك الدولى ــ تقرير عن التنمية فى العالم ــ واشنطن ــ ١٩٧٩ .

(٣) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 590.

السكانية النابعة من ارتفاع معدلات المواليد تعوق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وبالتالى تقلل نصيب الفرد من الادخار وتؤدى الى تأخير عمليـــة تكوين راس المال لكل عامل بســـبب الانفاق عـــلى المرافق والخدمات العامة بدلا من توفير الأصول الانتاجية فضلا عن اعاقة خطط توفير النقد الأجنبى وخلق العجز فى ميزان المدفوعات (١) . ان انخفاض معدلات المواليد يعنى انخفاض فى معدلات الاعالة بالنسبة لكل عامل بحيث يسمح ذلك بزيادة فى حجم الادخار والاستثمار . فى المراحل الأولى لحدوث الانخفاض فى معدلات المواليد ينخفض معدل الاعالة ولكن يظل معدل الزيادة فى القوى العاملة مرتفعا لان انخفاض المواليد لا يحدث اثره على نمو القوى العاملة الا بعد فترة طويلة نسبيا تبلغ حوالى خمسة عشرسنة وفى هذه المرحلة يزيد تكوين راس المال لكل عامل نتيجة زيادة المدخرات بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة فى القوى العاملة فاذا بدات معدلات زيادة القوى العاملة فى الانخفاض فان نسبة اكبر من الناتج القومى يمكن تخصيصها للاستثمار بحيث تزيد نسبة راس المال الى العمل المستخدم بمعدل اعلى من معدل الزيادة فى السكان ويرتفع كذلك نصيب الفرد من الدخل القومى (٢) .

وتظهر اهمية زيادة السكان عن طريق مقارنة الدول النامية بالدول المتقدمة فى هذا المجال ، ذلك ان النســـبة المئوية لعدد الاشـــخاص فى مجموعات الســـن الصـــغيرة اعلى بكثير فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة . ان ما بين ٣٣ ــ ٣٧٪ من السكان فى الدول النامية تقل اعمارهم عن ١٥ سنة بينما تبلغ نسبة هذه الفئة فى الدول المتقدمة ٢٠ ــ ٢٥٪ ، وعلى ذلك فاذا اعتبرنا ان من يشغلون مجموعة السن ١٥ ــ ٦٥ سنة هم فئة النشطين اقتصاديا اى يمثلون الأشخاص فى سن الانتاج فاننا نجد ان نسبة منهم فى هذه المجموعة فى الدول النامية تقل عن نسبة هذه الفئة فى الدول المتقدمة وهذا هو المقصود بارتفاع معدل الاعالة فى الدول النامية الذى يعيق الادخار والاســـتثمار فيها وهى اصـــلا دول فقيرة وتعتمد على الادخار كدافع اقتصادى لعملية التنمية الاقتصـــادية (٣) .

٢ ــ ارتفاع معدلات البطالة :

من اهم آثار سرعة نمو القوى العاملة فى الدول النامية ظهور البطالة بصورة لم تكن معروفة فى الدول المتقدمة اثناء فترة الثورة الصناعية فى

---

(١) د. محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ــ دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٢) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 289.

(٣) J. Mouly and E. Costa : Employment policies in developing countries. London, George Allen & Unwin Ltd. P. 30.

نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، حيث أن القوى العاملة فى الدول النامية تنمو بمعدلات عالية تتجاوز قدرة اقتصاديات هذه الدول على توفير فرص العمل للوافدين الجدد الى قوة العمل . ومع مرور الزمن تتراكم اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل او تظهر اشكال مختلفة من العمالة الناقصة او البطالة المقنعة ، ولذلك فان ما تظهره الاحصاءات الرسمية فى الدول النامية عن حجم البطالة لا تعبر عن حقيقة الوضع فى هذه الدول . وتتركز البطالة السافرة فى القطاع الصناعى الحديث لانه برغم ارتفاع معدلات الاستثمار فى هذا القطاع وزيادة الناتج الا انه لا عبرة احيانا بما يحققه الاقتصاد من زيادة فى حجم الناتج الاجمالى ما دام ذلك لا ينعكس على نصيب الفرد من الدخل القومى ومادام أن عدد العاطلين عن العمل فى تزايد مستمر . لقد اتضح تخلف العمالة الصناعية عن النمو المتحقق فى الناتج الصناعى والنمو السكانى فى المدن بل ربما تخلفت العمالة الصناعية عن معدلات نمو السكان بصفة عامة فحيث بلغت نسبة النمو فى الناتج الصناعى ٥ر٧٪ فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦١ فى الدول النامية الا أن العمالة الصناعية لم تحقق نموا يتجاوز ٥ر٣ سنويا (١) وفى امريكا اللاتينية مثلا كان نمو السكان فى الخمسينات حوالى ٦ر٥٪ بينما بلغت نسبة نمو القوى العاملة فى قطاع الصناعة ٢٪ سنويا ، وفى افريقيا كانت نسبة النمو فى العمالة غير الزراعية فى الفترة ٥٥ — ١٩٦٤ سلبية فى عدد من الدول اذ بلغت فى كينيا ٥ر٠٪ وفى مالاوى — ٧ر٠٪ وفى تنزانيا — ٤ر٠٪ وفى زامبيا — ٩ر٠٪ برغم أن الناتج غير الصناعى قد ارتفع بنسبة ٥ر٦٪ تقريبا فى كينيا و ٧ر٧٪ فى أوغندا و ٥٠ر٧٪ فى تنزانيا (٢) أما فى الزراعة فانه مع ثبات عناصر الانتاج الأخرى غير عنصر العمل وفى ضوء نقص فرص العمل فى القطاعات الأخرى وصغر حجم المزارع مع مرور الزمن فقد ظهرت البطالة فى الزراعة فى صورتين : العمالة الناقصة بسبب صغر حجم المزارع والبطالة المقنعة نتيجة تجزئة المزرعة الواحدة وتدنى الانتاجية الحدية الى الصفر وكلما زادت حدة الانفجار السكانى وتبعه تفتت الوحدات الانتاجية فى الزراعة ازداد فائض العمالة (٣) .

ومع زيادة درجة التحضر وعجز الصناعة عن توفير فرص العمل اللازمة لمواجهة نمو القوى العاملة خاصة من بين الداخلين الى سوق العمل بعد انتهاء تعليمهم ترتفع نسبة البطالة بين صغار السن ما بين ١٥ — ٢٤

---

(١) ، (٢) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 430.

(٣) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 591.

سنة حتى تبلغ ما يزيد عن ٢٠٪ من دول مثل كولومبيا وكينيا والفلبين وسريلانكا . ومن شأن ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى كثير من الدول النامية أن تجعل توفير العمل امرا اكثر صعوبة فى المستقبل عما كان عليه فى الماضى ولأن نمو القوى العاملة فى فترة زمنية معينة تحدده نسبة نمو السكان السابقة بفترة تختلف تبلغ حوالى ١٥ سنة فانه من المتوقع أن تنعكس معدلات الزيادة السكانية التى كانت سائدة خلال الستينات والسبعينات على معدلات نمو القوى العاملة فى الثمانينات والتسعينات وسيتم فى المستقبل ملاحظة معدلات نمو للقوى العاملة تتجاوز ما سجل فى الماضى . فقد زادت القوى العاملة فى الدول ذات الدخل المنخفض فى آسيا بنحو ١٢٥ مليون شخص بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ومن المتوقع أن تزيد نحو ٢٥٠ مليون بين عامى ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ ليصبح مجموعها ٦٤٠ مليون شخص، وتزيد القوى العاملة فى افريقيا جنوب الصحراء خلال نفس المدة بنحو ١٢٠ مليون شخص وفى امريكا اللاتينية والكاريبى بنحو ١٠٠ مليون شخص . ومثل هذه التقديرات تشير الى ضخامة المسئولية الواقعة على عاتق الدول النامية لحل مشاكل البطالة المفزعة مستقبلا (١) .

٢ — تأخير عملية التحول الاقتصادى :

تقتضى عملية التحول الاقتصادى فى الدول النامية اعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بحيث تنتقل العمالة من القطاع التقليدى الذى يشمل الزراعة والحرف الى القطاع الحديث الذى يشمل الصناعة الحديثة على وجه الخصوص بحيث ينتقل مركز الثقل من الزراعة الى الصناعة وتزايد الاهمية النسبية للقطاع الاخير من حيث القدرة على استيعاب القوى العاملة وتوفير فرص العمل حتى أنه يطلق على عملية التحول هذه « التصنيع » . الا أن تحقق عملية التحول وسرعة انجازها تتوقف على سرعة نمو القوى العاملة فى الدول المعنية . فاذا كان معامل العمالة الى حجم السكان فى الزراعة هو ٠ر٧٪ اى يوجد حوالى ٣٠٪ من حجم العمالة الزراعية فى حالة بطالة مهما كانت صورتها وهو الأمر السائد فى كثير من الدول ؛ فإن معدل استيعاب فائض العمالة هذا فى الصناعة وبافتراض أن نسبة النمو السنوى للسكان هو ١٪ يكون ٦ر٢٪ اذا اريد الوصول الى نقطة التحول خلال ٨٠ سنة مثلا او ٧ر٩٪ اذا اريد الوصول الى نقطة التحول خلال ١٠ سنوات فقط . اى انه كلما كان الهدف الذى حددته الدولة لنفسها عاليا كلما تكلن الجهد المطلوب لتحقيقه كبيرا . وبالنسبة للدول النامية فان افتراض معدل زيادة سكانية ٢ر٥٪ سنويا امر يؤيده الواقع ولذلك فان الوصول الى نقطة التحول يتطلب ٧٠ سنة اذا أمكن تحقيق معدل استيعاب يصل الى ٦ر٤٪ ، فاذا تم تخفيض المدة الى ٢٠ سنة فقط فان معدل الاستيعاب يصل الى ٢ر٨٪ ، ويختلف الأمر

---

(١) البنك الدولى — تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٧٩ .

اذا كان معامل العمالة الى حجم السكان هو ٩ر٠٪ اذ تتناقص معدلات الاستيعاب اللازمة حسب الجدول رقم ١٢ (١) .

وهذه الجداول تبين انه كلما زاد الجهد المبذول للوصول الى نقطة التحول واعادة توزيع العمالة كلما قصرت المدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف اى التضحية فى الحاضر من أجل المستقبل وانجاز هدف التصنيع . وهذا يبين الاهمية القصوى لمعدل الزيادة السكانية فكلما ارتفع معدل الزيادة فى السكان كلما طالت المدة اللازمة لتحقيق التشغيل الكامل للعمالة ويصبح استيعاب فائض العمالة مستحيلا اذا كان الاقتصاد لا يستطيع الوصول الى نقطة التحول مهما طالت المدة بسبب ان موارده الاقتصادية غير كافية او لا يوجد لديه الحافز الكافى للتضحية بالحاضر من أجل المستقبل . وذلك يجد تفسيره فى انه طالما ان معدل النمو فى القوى العاملة الصناعية يزيد عن معدل نمو السكان فانه لا يهم عدد السنوات التى يحتاجها الاقتصاد للوصول الى نقطة التحول مادام ذلك ممكنا ولذلك فان معدل النمو السكانى يعتبر نقطة الحسم فى نجاح او فشل الجهود الموجهة الى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد متقدم ويجب بذل الجهد لتخفيض معدل النمو فى القوى العاملة فى المجتمعات التى يرتفع فيها المعدل والا اصبح الحديث عن استيعاب فائض العمالة غير ذى معنى الا بربطه بمعدلات الزيادة فى السكان (٢) .

وبالرجوع الى الخبرة التاريخية المتحصلة من تجربة الدول المتقدمة ابان فترة تصنيعها ، فانه يتضح ان على الدول النامية حاليا بذل جهد أكبر كثيرا مما بذلته الدول المتقدمة سابقا بالنظر لوجود اختلاف جوهرى فى ظروف كل منهما ، هو اختلاف سرعة نمو القوى العاملة الذى من شأنه التأثير على سرعة التحول فى الدول النامية لتصبح دولا متقدمة ، فبالنسبة لحجم القوى العاملة فانه يلاحظ ان العمالة الصناعية تزيد بالمعدل ذاته تقريبا الذى كان سائدا فى الدول الصناعية فى بداية القرن الحالى ، الا انه اعلى بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ، الا ان الفارق مازال كبيرا فى مجال المقارنة بين مجموعتى الدول النامية والمتقدمة ، ففى حين كانت دول أوربا الصناعية تستطيع استيعاب نحو نصف الزيادة فى العمالة فى الصناعة سنويا فان الدول النامية ذات الدخل المنخفض وبسبب ارتفاع

---

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 238.

(٢) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 239.

جـــدول رقـــم : ١٢

معـدل استيعاب العناصر لفائض العمالـة للوصول الى نقطـة التحـول

أولا : عنـدما يكـون معامـل فائـض العمالـة ٠٫٣

نسبة نمو السكان	عدد سنوات الخطة	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٤٥	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
١٪		١٧٫٤٤٩	٩٫١٥٢	٧٫٠٣٨	٥٫٥١٣	٤٫٩١٧	٤٫٥٦٧	٣٫٩٨٥	٣٫٦٩٠	٣٫٤٥٤	٣٫٢٦٣	٢٫٩٦٨	٢٫٧٥١	٢٫٥٨٢	٢٫٤٤٤	٢٫٤٤١
١٫٥٪		١٨٫٣٨٨	١٠٫٥٥٦	٧٫٩٠٨	٦٫٥٥٨	٥٫٧٤١	٥٫١٨٢	٤٫٧٦٩	٤٫٤٥٤	٤٫٢٠٥	٣٫٩٩٢	٣٫٦٦٧	٣٫٤٢٣	٣٫٢٣٢	٣٫٠٧٥	٢٫٩١٥
٢ ٪		١٩٫٣٠٤	١١٫١٢٧	٨٫٧٥٢	٧٫٣٧٨	٦٫٥٢٥	٦٫٠٣٨	٥٫٦٠٢	٥٫١٦٣	٤٫٨٩٠	٤٫٦٦٣	٤٫٣٠٨	٣٫٩٤٠	٣٫٨٢٨	٣٫٦٥٥	٣٫٥١١
٢٫٥٪		٢٠٫٢٠٤	١٢٫٢٩٠	٩٫٦٩	٨٫١٥١	٧٫٢٧١	٦٫٦٥٣	٦٫١٩١	٥٫٨٦٩	٥٫٥٣٧	٥٫٢٩٣	٤٫٩٠٩	٤٫٦١٩	٤٫٣٩٠	٤٫٢٠٤	٤٫٠٥١
٣ ٪		٢١٫١١٣	١٣٫١٢٧	١٠٫٣٦٢	٨٫٩٠٥	٧٫٩٨٤	٧٫٣٣٤	٦٫٨٤٧	٦٫٤٦٣	٦٫١٥٢	٥٫٨٩٢	٥٫٨٤٢	٥٫١٧٣	٤٫٩٣٢	٤٫٧٣٥	٤٫٥٧٤
٣٫٥٪		٢١٫٩٨٥	١٣٫٩٤٨	١١٫١٢٩	٩٫٩٩٦	٨٫٦٦٨	٧٫٩٨٩	٧٫٤٧٤	٧٫٠٧٠	٦٫٧٤١	٦٫٤٦٧	٦٫٠٣٥	٥٫٦١٢	٥٫٤٥٨	٥٫٢٥٦	٥٫٠٨٨

ثانيـا : عندمـا يكـون معامـل فائـض العمالـة ١٫٠

نسبة نمو السكان	عدد سنوات الخطة	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٤٥	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
١ ٪		١٢٫٥٠٤	٧٫٢٩٩	٥٫٠٤٤	٤٫١٥٠	٤٫٢٠٩	٣٫٧٣٨	٣٫٤٦٩	٣٫٢٦١	٣٫٠٩٤	٢٫٩٥٩	٢٫٧٤٠	٢٫٥٧١	٢٫٤٤٦	٢٫٣٣٧	٢٫٢١٥
١٫٥٪		١٣٫٥٦٥	٨٫٢١٥	٦٫٥١٨	٥٫١٠٦	٥٫٠٣٦	٤٫٦٤١	٤٫٣٩٣	٤٫١١٢	٣٫٩٢١	٣٫٧٦٢	٣٫٥٠٥	٣٫٣٠٧	٣٫١٤٥	٣٫٠١١	٢٫٩٠٩
٢ ٪		١٤٫٥٩٩	٩٫٢٩٩	٧٫١٧٦	٦٫٠٢٢	٦٫١٨٠	٥٫٤٨٢	٥٫١٥١	٤٫٨٩٢	٤٫٦٧٤	٤٫٤٩٠	٤٫١٩٣	٣٫٩٦١	٣٫٧٢٢	٣٫٦١٥	٣٫٤٨٢
٢٫٥٪		١٥٫٩٩٤	١٠٫٢٢٢	٨٫٣٩٤	٧٫٣٩٠	٦٫٧٣٧	٦٫٢٧٠	٥٫٩٠٦	٥٫٦١٣	٥٫٨٧٠	٥٫١٦٣	٤٫٨٢٧	٤٫٦١٥	٤٫٣٨٤	٤٫١٧٩	٤٫٠٣٤
٣ ٪		١٦٫١٣٢	١١٫٢١٣	٩٫٢٨١	٨٫٢٢٢	٧٫٥٢٤	٧٫٠١١	٦٫٦١٣	٦٫٢٩١	٦٫٠٢٢	٥٫٧٩٣	٥٫٤٢٢	٥٫١٣٦	٤٫٩٠٨	٤٫٧١٩	٤٫٥٦٣
٣٫٥٪		١٧٫٢١٧	١٢٫١٤١	١٠٫١٣٦	٩٫٠١٥	٨٫٢٦٩	٧٫٧١٦	٧٫٢٨٣	٦٫٩٣٢	٦٫٦٤٠	٦٫٣٩٢	٥٫٩٩٢	٥٫٨٧٦	٥٫٦٤٢	٥٫٤٤٧	٥٫٠٨٢

المصـــدر :

Fei, C.H. John sGustav Ranis: Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale Univer Richard D. Irwin Inc. Homewood , Illinois 1967 - p.297

معدل الزيادة فى القوى العاملة لديها لم تستوعب أكثر من ٢٠٪ من الزيادة فى القوى العاملة سنويا فى القطاع الصناعى ، وتقدر النسبة فى الدول ذات الدخل المتوسط بنحو ٣٥٪ برغم سرعة تصنيعها ، ولذلك فان سرعة التحول فى الدول النامية أبطأ بكثير جدا مما حدث فى الدول الصناعية خلال فترة تصنيعها لا لسبب الا لأن سرعة نمو القوى العاملة فى الدول الناميـــة تعتبر غير عادية بالمقـــارنة بالخبـرة التاريخية للدول الصناعية (١) .

---

(١) البنك الدولى — التقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٧٩ .

الفصل الثالث

البطالة وفائض العمالة فى الدول النامية

سبق وقدمنا من قبل أفكارا عامة عن البطالة والعمالة الناقصة وبعض المفاهيم الأخرى ونتناول هنا البطالة والعمالة الناقصة وفائض العمالة فى الدول النامية فى عدة مباحث على النحو التالى :

المبحث الاول

تحديد المقصود بفائض العمالة

ان فكرة فائض العمالة تتلخص فى انه يمكن سحب جزء من العمالة المستخدمة فعلا خاصة فى الزراعة التقليدية دون أن يترتب على ذلك انخفاض فى حجم الانتاج بمعنى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل تكون قد وصلت الى الصفر ويشير بعض الاقتصاديين الى حالة يتحقق فيها ذلك فى حالة وجود عدد من العمال فى مزرعة اذا تم سحب عدد منهم فان ذلك يؤدى الى استخدام الآخرين بكامل طاقتهم الانتاجية ما دامت مهاراتهم لم تكن مستخدمة بالكامل ، وهذه الفكرة تفترض وجود قطاعين للانتاج : قطاع تقليدى هو الزراعة والحرف وقطاع حديث يضم الصناعة وحيث تصل الانتاجية الحدية للعمل فى القطاع التقليدى الى الصفر او انها منخفضة جدا وبذلك تكون تكلفة العمل عند نقله الى القطاع الحديث غير ذات قيمة (١) .

ولا يقتصر وجود فائض العمالة بالمعنى المذكور على الزراعة بل يمكن ان يوجد فى قطاعات أخرى سواء بالمدن أو الريف فى صورة زيادة عدد العاملين عما يتطلبه حجم العمل أو فى صورة خدم المنازل أو فى قطاع الخدمات حيث يسود النظام الحرفى . والمعيار فى اعتبار مثل هذه الحالة من قبيل فائض العمالة هو انه لو لم تمنح لهؤلاء فرص العمل المذكورة فان هؤلاء الاشخاص كانوا سيظلون عاطلين عن العمل تماما .

ورغم ان تعبير فائض العمالة بالمعنى السابق قد يشمل فقط ما يطلق عليه الاقتصاديون « العمالة الناقصة » أو « البطالة المقنعة » ، الا ان

---

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development. second edition, Oxford University Press, London 1971, P. 151.

التعبير فى الواقع يعنى ولو من ناحية لغوية بحته كل اشكال « عدم الاستخدام الكامل لعنصر العمل » نتيجة زيادة العرض فى سوق العمل عن الطلب عليها ، وما يترتب على ذلك من قبول الاشخاص القيام باعمال تقل عما يستطيعون القيام به فعلا فى ضوء تاهيلهم وقدراتهم . ولذلك فاننا نرى ان تعبير فائض العمالة قد يشمل صورا من عدم استخدام العمالة بكامل طاقتها سواء من حيث حجمها او من حيث المهارات التى تملكها بسبب قصور فى الطلب على العمل . ولذلك فان فائض العمالة يشمل جميع صور البطالة او العمالة الناقصة او البطالة المقنعة ما دام السبب الكامن وراء ظهورها هو زيادة العرض للقوى العاملة فى ضوء انماط الطلب السائدة . ولذلك يكون العلاج لمشكلة فائض العمالة هو التاثير على الطلب وفى قوى سوق العمل بصفة عامة . وفائض العمالة بهذا المعنى هو ما يعتبر من خصائص العمالة فى الدول النامية باعتبارها سمة دائمة وعامة فى جميع الدول النامية تقريبا وهى ناتجة عن اختلال فى هيكل العمالة وعدم التوازن بين العرض والطلب على هذا العنصر من عناصر الانتاج .

المبحث الثانى

قياس فائض العمالة

ان اسهل طريقة على ما يبدو لقياس البطالة هى احصاء جميع الباحثين عن العمل على اساس الاجور السائدة للحصول على عدد العاطلين عن العمل ، ولكن للاسف فان الامر ليس على هذا النحو من السهولة لان مع ارتفاع معدلات البطالة يحجم الكثيرون عن البحث عن العمل لاقتناعهم بعدم جدوى هذا البحث مما يؤدى الى ظهور البطالة غير المنظورة التى يصعب قياسها (١) .

والمشكلة فى القياس ايضا هى ضرورة الاتفاق على معنى « الشخص العامل » ليصبح من الممكن بالتالى تحديد الشخص العاطل عن العمل ، وتبدو المشكلة فى ان تحديد عدد ساعات العمل التى يجب ان يعملها الشخص اسبوعيا او سنويا هو الذى يحدد مستوى العمالة ومستوى البطالة ايضا ، وهو امر تختلف فيه كثير من الدول بحيث من يعتبر عاملا فى دولة ما يمكن ان يعتبر عاطلا فى دولة اخرى مما يجعل الاحصاءات ان وجدت تحمل مضامين مختلفة بالنسبة لكل دولة وتجعل امر المقارنة صعبا . فاذا اتفق مثلا على ان العامل هو الذى يعمل ٢٠ ساعة اسبوعيا

---

(١) Mark blang : Education and the employment problem in developing countries, ILO, Geneva, 1978, P. 3.

يجعل مستوى العمالة أعلى مما لو حددت عدد ساعات العمل بثلاثين ساعة اسبوعيا والعكس صحيح بالنسبة لحساب البطالة (١) .

ان الدليل على وجود فائض العمالة فى الدول النامية هو فى الغالب مجرد انطباع نظرا لأن الاحصاءات المتوفرة محدودة للغاية وهو أمر يرجع الى ان مكاتب العمل وهى الوسيلة التى يعتمد عليها فى تقدير حجم البطالة غير منتشرة فى معظم هذه الدول وبالتالى فان الاحصاءات المتوفرة لا تعطى صورة كاملة أو دقيقة عن حجم البطالة ومع ذلك فانه حيثما وجدت هذه الاحصاءات فانها تؤكد حقيقة انتشار البطالة على نطاق واسع فضلا عن اتجاه معدلاتها الى الزيادة (٢) . ولأن مثل الارقام التى تشملها الاحصاءات تشير الى اعداد العاطلين فى المدن غالبا فانها تغفل تقدير البطالة المقنعة ومن باب أولى لا تشير الى حجم العمالة الناقصة ، كما أن اختلافات كثيرة يمكن أن تحدث فى تقديرات فائض العمالة لمجرد تغيير اسلوب جمع المعلومات ولكن تبقى مع ذلك حقيقة الانطباع الذى يؤكد وجود فائض العمالة على نطاق واسع سواء من فئة العمال الذين لا يستخدمون أو يستخدمون بطريقة غير كاملة . أن الافتراضات التى وضعها ارثر لويس وفيى Fei, C.H. ورانيس Ranis, J. من وجود اقتصاديات تتميز بوجود عرض غير محدود للعمالة لها نتائجها فى رسم سياسات تنمية القوى العاملة وخطط استيعابها فى ضوء أنماط الانتاج وعامل الكثافة الرأسمالية ودرجة الكثافة التكنولوجية وان كانت فكرة وجود عرض غير محدود للعمالة والتى يؤكدها لويس وغيره لم يؤيدها بعض الاقتصاديين (٣) .

قد تكون الاحصاءات الرسمية للبطالة مضللة حتى بالنسبة للدول المتقدمة ، فمثلا تقدر احصاءات ١٩٧٣ فى الولايات المتحدة عدد العاطلين عن العمل بنسبة ٤ر٩٪ (٤ر٣ مليون عامل) ولكن هذه الارقام يجب أن يتم تكملتها بعناصر أخرى : ذلك أنه كان يوجد حوالى ٥ر٢ مليون عامل آخرين يعملون بعض الوقت لعدم وجود وظائف كل الوقت متاحة لهم ، فضلا عن أن مجموعة ثانية تقدر بمليون عامل لم يتم حسابهم فى القوى العاملة لانهم لم يكونوا يبحثون عن عمل بالفعل ولم يدخلوا بالتالى فى

---

(١) Mark blang : Education and the employment problem in developing countries, ILO, Geneva, 1978, P. 3.

(٢) ILO : Rural employment problems in the Arab United Republic. Geneva 1968, P. 65.

(٣) Gerald M. Meier : Leading issues in Economic Development — Second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 151.

تقديرات الحكومة ، وبذلك فان معدل البطالة فى الحقيقة اعلى من المعدل الرسمى (١) .

وفى ضوء ما سبق فان معدل البطالة فى الدول النامية يمكن ان تتراوح بين ٨ — ١٢٪ من مجموع القوى العاملة خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ، وقد بلغت مثلا فى الفلبين ٣ر٧٪ ، وفى غانا بلغت ١١٪ و٩٪ فى المغرب و ٨ر٧٪ فى نيجيريا و ٧ر٨٪ فى كولومبيا (٢) .

كما بلغت نسبة البطالة فى مصر ٦ر١٢٪ من مجموع القوى العاملة عام ١٩٧٦ ويتعين توفير ٣٥٠ر٠٠٠ وظيفة جديدة سنويا لتجنب ارتفاع هذه النسبة العالية فعلا ، وذلك لمواجهة زيادة الطلب على العمل من القادمين الجدد لسوق العمل بعد انتهائهم من مراحل التعليم المختلفة ، فاذا نفذت الدولة مبادىء سياسة القوى العاملة الجديدة والتى تقوم على اساس اعادة النظر فى السياسة المتبعة لاستخدام جميع الخريجين فى القطاع الحكومى والقطاع العام فانه من المتوقع ان ترتفع حدة مشكلة البطالة فى مصر الا اذا ظهرت فرص عمل جديدة بالقدر الكافى من خلال تنفيذ سياسات معينة للاستثمار (٣) .

ولكن الاكثر صعوبة هو الوصول الى تقدير العمالة الناقصة بسبب عدم وجود معيار ثابت لقياس الانتاجية لعنصر العمل وتحديد المستوى الذى تتحقق عنده العمالة الناقصة ، وقد تم تقدير البطالة والعمالة الناقصة فى باكستان عام ٦٩ — ١٩٧٠ بنسبة ٧ر١٧٪ من مجموع القوى العاملة والجزء الاكبر من هذه النسبة تعتبر عمالة ناقصة ، وفى الفلبين كانت نسبة ٧ر٢١٪ من القوى العاملة تبحث عن عمل اضافى عام ٦٨ — ١٩٦٩ (٤) .

وكما سبق فان المعيار المستخدم لقياس فائض العمالة هو الانتاجية الحدية لعنصر العمل اذ تفترض فكرة فائض العمالة ان الانتاجية الحدية تصل الى الصفر على نطاق كبير بحيث انه من الممكن سحب جزء من العمالة دون حدوث اى خسارة فى الناتج وبدون اجراء تغيير فى طرق الانتاج او

---

(١) McConrell, Campbell R. : Economics, Principles, Problems and Policies, Sixth edition, McGraw-Hill Book Co., 1975, P. 194.

(٢) G.E. Skorov-Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries — Translated by Jenny Warren — Pergamon Press 1978, P. 88.

(٣) ج. س. بيركس ، د. ا. سينكلر — السكان والهجرة فى الدول العربية — مكتب العمل الدولى — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا — بيروت — ١٩٨٠ ص ٢١ .

(٤) G.E. Skorov-Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries — Translated by Jenny Warren — Pergamon Press 1978, P. 88.

جـــدول رقم : ٤٣

تقديرات القوى العاملة في [redacted]

١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ (بالالاف)

البيـــــــان	١٩٧٦	١٩٨٦	نسبة الزيـــادة سنويـــا %
مجموع السكـــــان	٣٨٢٢٨	٤٧٣٣٤	٢,١٦
السكان النشطون آقتصاديا	١١٧٠٠	١٦٠٧١	٣,١
معدل النشاط الخـــام	٣٢,٦٥ %	٣٩,٤٥ %	
حجم الطلب الخارجي على العمل	٦٠٠	٩٧٥	
صافي العرض المحلي للعمالة	١١١٠٧	١٥١٠٤	٣,١
صافي الطلب المحلي على العمالة	٩٦٢٨	١٤٦١٧	٤,٣
عدد العاطلين عن العمـــل	١٤٧١	٤٨٧	ـ ١٠,٥
النسبة المئوية من مجمـــوع القوى العاملـــــة	١٢,٦ %		٣ %

المصدر : ج . س . بيركسوك . سينكلير : السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ـ مكتب العمل الدولي ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت ـ ١٩٨٠ ـ ص ٩٦

فى طرق الانتاج او فى عناصر الانتاج الاخرى . على انه يتعين التمييز بين حجم العمل المستخدم وعدد العمال حيث يمكن التساؤل لماذا يتم استخدام عمال رغم أن انتاجية العمل قد وصلت الى الصفر ، لذلك فانه ليس من المهم حجم العمل المستخدم هو الكبير ولكن عدد العمال هو الكبير حيث أن عنصر العمل يستخدم الى الحد الذى تصل فيه انتاجيته الى الصفر ، وتظهر العمالة الناقصة والبطالة المقنعة عندما يستخدم العمال لعدد ساعات عادية ودون تغيير فى العملية الانتاجية او تغيير فى الوسائل الانتاجية او فى حجم او نوعية اى عنصر من عناصر الانتاج (١) .

ولكن تبقى المشكلة فى قياس حجم فائض العمالة بسبب صعوبة التحقق من أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل قد وصلت الى الصفر بحيث يتسنى بوجود فائض فى العمالة ، ان الطريقة التى يعتمدها بعض الاقتصاديين تفترض ثبات عناصر الانتاج الاخرى والوسائل الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة بحيث ان اضافة وحدات من عنصر العمل الى العملية الانتاجية لن تؤدى الى زيادة الناتج الاجمالى سالم تضاف وحدات اضافية من عناصر الانتاج الاخرى . وهذا يعنى افتراض « انماط » محددة للعملية الانتاجية تتضمن جدول كميات عناصر الانتاج المستخدمة من اجل انتاج كمية محددة من الناتج ، وربما كان هذا الافتراض غير عملى فى ظل ظروف الانتاج لبعض القطاعات الانتاجية حيث لا تخضع العملية الانتاجية لفكرة أن حجم الانتاج يخضع لانماط تتطلب ادخال كميات محددة من عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية مثل التحاليل الكيماوية .

ثمة اتجاه يرفض فكرة وجود فائض العمالة المستخدمة مستندا الى ان اضافة وحدات اضافية من عنصر العمل لابد وان يؤدى الى مردود ايجابى على الناتج الاجمالى حتى مع افتراض ثبات عناصر الانتاج الاخرى وذلك عن طريق التغيير فى نسبة كل عنصر من عناصر الانتاج والاتجاه الى انتاج المنتجات التى تتميز بكثافة عمالية اعلى ، ويعطون دليلا آخر على عدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة بالقول بأن اصحاب العمل لم يكونوا ليستخدموا ما يعتبر فائض عمالة لديهم الا اذا كان لهذا الاستخدام عائد اقتصادى ، وبمعنى آخر أن الانتاجية الحدية للعمل لا يمكن ان تقل عن الأجر الممنوح لهذه العمالة وهذا يؤكد أن افتراض وجود فائض العمالة غير متصور حدوثه عملا . الا فى حالة العمالة غير المأجورة فى قطاع الزراعة أو القطاع العائلى فى الحرف (٢) . وأن هذا الافتراض لا يتحقق

---

(١) Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford. London 1975, P. 33

(٢) W. Arthur Lewis : Development Planning, the esentials of economic policy, Unwin University books, George Allen & Unwin Ltd. London 1970, P. 76.

براجع ايضا : Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford. London 1975, P. 35

الا فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فى دول محدودة مثل الهند والصين ومصر ، حيث يقول آرثر لويس ان فقد خصوبة الارض الزراعية باجهادها بالزراعة قد تصل بالانتاجية الحدية للعمل الى الصفر وهذا لا يعنى ان العامل لا يؤدى عملا ولكنه قد يقوم باعمال مضنية ولكنه يعتبر من وجهة نظر الانتاجية عاطلا بمعنى انه غير منتج . ويذهب هؤلاء الى القول كذلك بانه لا يتصور كيف يعيش هؤلاء الاشخاص ذوى الانتاجية صفر اذا كان الفرض انهم لا ينتجون شيئا (١) .

ويستدل اصحاب الراى القائل بعدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة على قولهم بأن وجود البطالة السافرة أو البطالة المقنعة أو العمالة الناقصة لا يعنى وجود حالة عرض غير محدود للعمالة فى الدول النامية اذ ان تحقق ندرة بعض انواع العمالة الماهرة او شبه الماهرة والمهندسين المدربين يجعل فكرة العرض غير المحدود للعمالة غير ذات معنى بالنسبة لصاحب العمل ، كما ان الوفرة النسبية للعمالة قد لا تنعكس فى مستوى الأجور لأن هذه الأجور تتحدد أحيانا بمعزل عن سوق العمل سواء بضغوط الاتحادات العمالية أو بتدخل الحكومات ولذلك فان معدلات الاجور لا تصلح اساسا للقول بوجود فائض فى العمالة فى الدول النامية لانها لا تتحدد على اساس الانتاجية الحدية لعنصر العمل (٢) .

اننا نميل الى الاعتقاد بوجود فائض كبير فى القوى العاملة بالدول النامية استنادا الى حقائق هيكل العمالة فى هذه الدول ومعدلات النمو للقوى العاملة التى تتجاوز معدلات الاستيعاب لهذه العمالة فى مختلف القطاعات الاقتصادية مما يؤكد ليس فقط وجود فائض فى القوى العاملة فى الوقت الحالى وانما ايضا استمرار هذا الاتجاه فى المستقبل وعلى الاقل حتى نهاية القرن الحالى بالنسبة للدول التى بدأت فى تخطيط مكانى ناجح .

ان ندرة بعض انواع العمالة الماهرة او شبه الماهرة لا يجعل فكرة فائض العمالة غير صحيحة على المدى الطويل على الاقل ، لما تتيحه امكانيات التدريب والتعليم من وسائل للتغلب على الاختناقات المؤقتة فى عرض بعض فئات العمالة الماهرة وقد اكدت التجربة فى جنوب ايطاليا أن التدريب اللازم لعمال خطوط الانتاج يمكن تنفيذه فى أسابيع قليلة وتقدم سان باولو فى البرازيل دليلا على مدى السرعة الممكنة فى مجال تدريب القوى العاملة اذ ارتفع عدد المتدربين عن ٢٤٫٧٠٠ الى ٧٥٫٠٠٠ بين ٥٨ — ١٩٦٣ ، بل

---

(١) روبرت مابرو : العمالة — اختيار التكنولوجيا — الاولويات القطاعية — فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » — الامم المتحدة — بيروت ١٩٧٩ —

(٢) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 151.

ان رجال الصناعة قد يميلون الى البحث عن عمـــال يقومون بتدريبهم فى محـــلاتهم بأنفسهم خوفا من ان يكونوا قد اكتسبوا عادات سيئة (١) ، فضلا عن ان المهارات اليدوية اللازمة لتشغيل الآلات فى الوقت الحاضر تبدو للاساليب الانتاجية المعـــاصرة هى اقل تعقـــدا مما كان متطلبا فى فترة الثورة الصناعية فى الدول الصناعية مما يجعل مهمة التدريب اقل صعوبة . وفى ضوء حقيقـــة ان جزءا كبيرا من نقص العمـــالة من فئـــة المتعلمين الذين يسهل تدريبهم . وهـــذا ما يشير الى ان مشـــكلة نقص العمالة فى الدول النامية ليست مشكلة مرونة فى العرض للقوى العاملة بالدرجة الأولى وانما هى مشكلة قدرة الاستيعاب . ان من خصائص نقص العمالة فى الدول النامية وجود العمالة الفـــائضة على نطاق واسع فى الزراعة ، بل ايضا بين ذوى التخصصات الفنيـــة من خريجى الجـــامعات الذين يجدون انفسهم مضطرين لقبول اعمال لا تتناسب مع تأهيلهم العلمى ومستوى مهارتهم (٢) .

المبحث الثـــالث

اسبـــاب البطـــالة ونقص العمـــالة

ان اهمية البحث فى اسباب البطالة ووجود نقص العمالة على نطاق كبير فى الدول النامية تبدو فى بيان الوسائل التى يمكن استخدامها لعلاج المشكلة لأن مثل هذه الوسائل سوف تعتمـــد اساسا على محـــاولة علاج الأسباب وتلافيها ولذلك فاننا نحاول تلمس الأسباب التى تؤدى الى تفشى البطالة وتساعد على استفحال ظاهرة نقص العمالة فى الدول النامية . كان كينز يعتقد بأن سبب البطالة هو قصور فى الطلب الفعلى وانها لذلك ظاهرة تقتصر على الدول الصنـــاعية وهى امر غير وارد بالنسبة للدول النامية التى ما زالت تملك فرصا لا حصر لها فى مجـــال الاستثمار (٣) . وكان يرجع المشكلة بالنسبة لهذه الدول الى الفقر الســـائد والذى يجعل معدل الادخار منخفضا ، وربما كان هذا التحليل صحيحا بالنسبة للبطالة السافرة فى المدن فى الدول النامية وهى بطالة تتركز فى القطاع الصناعى الحديث ولكن حتى بالنسبة لمثل هذه البطالة فان قصور الطلب ليس العامل الوحيد على ما سنرى فيما بعد .

---

(١) R.B. Sutcliffe — Industry and underdevelopment Addison — Wesley publishing company — London 1971. P. 125.

(٢) كلير نادر : الخبراء الفنيون فى الدول النامية — فى « العلم والتكنولوجيا فى الدول النامية » — مؤسسة فرانكلين — القاهرة ١٩٧٣ — ص ٥١٧

(٣) روبرت مابرو : العمالة — اختيار التكنولوجيا — الاولويات القطاعيـــة — فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » — الامم المتحـــدة — بيروت ١٩٧٩ — ص ٢٤ .

ان السبب الحاسم في وجود البطالة وفائض العمالة في الدول النامية هو سرعة نمو القوى العاملة التي تتجاوز معدل نمو فرص العمل في الصناعة والقطاع الحديث بصفة خاصة ، ويؤكد هذه الحقيقة ان غالبية المتعطلين عن العمل هم من فئة صغار السن الذين انتهوا لتوهم من مراحل التعليم والتدريب ويبحثون عن عمل . ففي سوريا بلغت نسبة المتعطلين من العمل دون سن ١٩ حوالي ٤٣ر٦٪ من مجموع المتعطلين عام ١٩٧٠ . وعلى اي حال فاننا نورد فيما يلي اهم اسباب البطالة والعمالة الناقصة في الدول النامية :

١ — ارتفاع مستوى الاجور :

يختلف اثر ارتفاع الاجور في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة اقتصاديا ، فحيث يؤدي ارتفاع الاجور في الدول النامية الى ارتفاع الميزة النسبية للآلات في العملية الانتاجية على حساب العمالة مما يجعل أصحاب العمل او المنظمين يتجهون الى استخدام الآلات اكثر من اتجاههم لعنصر العمل (١) وربما ادى هذا الاتجاه الى زيادة مستوى الانتاجية والارباح بالتالي . الا أن زيادة العمالة لا تسير بنفس المستوى ، بل انه قد ينخفض مستوى العمالة للاحتفاظ ببند الاجور ثابتا خاصة بالنسبة للعمالة الحكومية المحكومة بالميزانية العامة . ولكن الامر مختلف بالنسبة للدول المتقدمة حيث تكون نتائج ارتفاع الاجور مختلفة عما سبق . وعلى سبيل المثال فان زيادة الاجور تنتشر في الاقتصاد القومي في مجموعه مما يجعل اثرها على ارتفاع اسعار الآلات ايضا عند ارتفاع الاجور ويظل التوازن قائما بين اثمان عناصر الانتاج بل يكون من مصلحة الاقتصاد القومي استخدام المزيد من الآلات من اجل زيادة مستوى الانتاج دون خوف على مستوى العمالة المتحقق في هذا الاقتصاد (٢) .

وفي الدول التي تعتمد على التجارة الدولية سواء في مجال التصدير او الاستيراد يكون اثر ارتفاع الاجور كبيرا ، ففي مجال الصادرات تؤدي الاجور المرتفعة الى جعل المنتجات الوطنية اقل جاذبية في الاسواق الدولية ، وفي مجال الواردات فان ارتفاع الاجور يزيد الاتجاه الى الاستيراد نظرا لارتفاع الدخول نتيجة ارتفاع الاجور من ناحية ، ومن ناحية اخرى تكون المنتجات المحلية اعلى سعرا من تلك المستوردة في السوق المحلي وهو ما يؤدي في جميع الاحوال الى آثار سلبية على مستوى العمالة .

---

(١) Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford, London 1975, P. 35

(٢) Seers, Dudley and Leonard Joy : Development in a divided World. Penguin Books Ltd., Harmonds Worth, Middlesex, England 1971, P. 222/223.

ان دور الاتحادات العمالية فى الدول النامية اخطر بكثير من دورها فى الدول الصناعية فى مجال التفاوت فى الدخول ، ذلك أن هذه الاتحادات تعمل فى الدول النامية على تعميق التفاوت فى الدخول بين فئات العمالة ذاتها لأن هذه الاتحادات تمارس الضغط لمصلحة الفئات التى تتمتع أصلا بمركز متفوق وأجور عالية على حساب فئات العمالة غير الماهرة فى الصناعة أو فئة العمالة الزراعية غير مدنومة الاجر أو حتى المأجورة والتى لا تنتمى الى اتحادات عمالية بل ان دور هذه الاتحادات يكون ضارا بفئة العاطلين عن العمل الذين لا يتلقون اى دخل (١) .

قد يكون من الغريب أن تعتبر الاجور فى الدول النامية مرتفعة مع وجود الحقيقة الثابتة الخاصة بانخفاض مستوى الدخل الفردى وتدنى نصيب الفرد من الناتج القومى . الا انه يتعين اخذ الامر فيما يتعلق بالاجور على وجه نسبى وتحديد الاجور فى ضوء الانتاجية الحدية لعنصر العمل فلا تتم المقارنة بين مستوى الاجور فى الدول النامية ومستواها فى الدول الصناعية المتقدمة لوجود فوارق كبيرة بينهما تجعل المقارنة غير ذات معنى . واهم هذه الفروق هو التفاوت الكبير فى الدخول بين الدول النامية والدول الصناعية والذى يرجع بدوره الى ان الدول الصناعية تستأثر بنصيب الاسد من الدخل العالمى ، ففى حين تضم الدول النامية حوالى نصف سكان العالم (بما فيها الصين) الا انهـا تحصل على ٧٪ فقط من الانتاج العالمى فاذا استبعدنا الصين كان ربع سكان العالم يحصلون على ٣٪ من الانتاج العالمى فى حين ان الدول الصناعية التى تضم حوالى ٢٠٪ من سكان العالم تحصل على ثلثى الانتاج العالمى (٢) . فاذا كان الامر كذلك بالاضافة الى وجود التفاوت الكبير فى الدخول بين الطبقات فى نطاق الدول النامية ذاتها ، فانه يتضح انه لا يجوز اجراء اى مقارنة بين الدخول فى الدول النامية وبينهما فى الدول الصناعية ، وبمعنى آخر فانه لا تجوز المقارنة بين مستوى الاجور فى الدول النامية ومستواها فى الدول الصناعية باعتبار أن الاجور هى نوع من الدخل المترتب على العمل كعنصر انتاجى .

نظرية لويس عن الاجور فى ظل العرض اللامحدود للعمل كما يسميه ترتكز على أن مستوى الاجور فى القطاع الحديث يتحدد على اساس متوسط ناتج العمل فى القطاع التقليدى فى الريف مع حوالى ٥٠٪ زيادة بالنسبة لأجور فئة العمالة غير الماهرة مما يحصل عليه المزارع عند حد الكفاف . وهذه الزيادة التى يراها لويس يبررها فى رأيه ضرورة جذب

---

(١) Seers, Dudley and Leonard Joy : Development in a divided World. Penguin Books Ltd., Harmonds Worth, England 1971, P. 223.

(٢) ILO : Employment, growth and basic needs, a one — world problem, ILO 1976, P. 29.

العمالة من الريف الى القطاع الحديث بالمدن وتعويض العمال عن ارتفاع تكاليف المعيشة فى المدن . ويعتقد بانه بتحديد الاجر على هذا النحو فانه يمكن تأمين حجم العمالة الكافية للصناعة دون زيادة عما تتطلبه احتياجات القطاع الحديث . ولذلك فانه يجب عدم السماح للاجور بالارتفاع فى القطاع الحديث مع الزيادة المتحققة فى الانتاجية حتى يمكن تحقيق فائض من الارباح لتكوين رأس المال والاستفادة من التقدم التكنولوجى عن طريق زيادة حجم الأرباح من الدخل القومى ، ومع زيادة الارباح يزيد تعميق رأس المال وزيادة الاستثمار فى الصناعة حتى يزيد الطلب على العمالة عند مستوى الاجور الثابت ، ولا يسمح بزيادة الاجور الا بعد النجاح فى استيعاب فائض العمالة (١) .

الا ان الواقع يخالف نظريه لويس عن الاجور فى ظل فائض العمالة : ذلك ان الفارق بين مستوى الاجور فى القطاع التقليدى والاجور فى القطاع الحديث تجاوز حدود المسموح به حسب نظرية لويس لمواجهة تكاليف المعيشة فى المدن وانتقال العمالة من الريف الى المدينة ، وبدات الاجور فى الارتفاع قبل استيعاب فائض العمالة بل ارتفعت برغم وجود بطالة سافرة وبرغم جمود الانتاج الزراعى واصبحت الاجور تزيد بمرتين او ثلاثة عن متوسط الاجور فى القطاع التقليدى . وتدفقت العمالة كنتيجة لارتفاع مستوى الاجور فى المدن من القطاع التقليدى الى القطاع الحديث عند معدلات تفوق قدرة الاخير على الاستيعاب فتفشت البطالة ولكنها اصبحت بطالة سافرة هذه المرة بعد ما كانت عمالة ناقصة او بطالة مقنعة فى القطاع الريفى والحرفى (٢) وبالطبع لا يرجع السبب الى اختلال فى سياسات الدول النامية نحو الاجور والتى ادت الى نمو الفجوة بين مستوى الاجور فى الزراعة التقليدية وبين مستواها فى الصناعة والقطاع الحديث بل تحددت بناء على ضغوط سياسية من جانب نقابات العمال وسياسات الحكومات فضلا عن دور الاسعار وقدرة المنتجين على تمرير الزيادة فى الاجور الى المستهلكين كما ان للقطاع العام المنعاظم النمو فى الدول النامية دور اساسى فى رسم سياسات الاجور فى هذه الدول حيث يقوم هذا القطاع بوضع مستويات للاجور تتجاوز مستوياتها خارجة ولكن ما تلبث هذه المستويات ان تنتشر الى القطاعات خارجة بفعل الضغوط او بفعل التدخل من جانب الحكومات لفرض حد أدنى للاجور خارج القطاع العام تتجاوز بالطبع الاجر الذى تبرره الانتاجية للعمل . ويكون اثر ارتفاع الاجور هو ان العمال الذين يحققون الانتاجية الحدية عند الاجر المنخفض سيصبحون

---

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 151.

(٢) Lloyd G. Reynolds : Wages, productivity and industrialization in "Problems in Economic Development" by E.A. Robinson McMillan & Co. New York, 1965, P. 312.

فائضين عن الحاجة عندما ترتفع الاجور . ولجأ الحكومات احيانا الى فرض ضرائب على الشركات الاجنبية عن طريق تقرير زيادة فى الاجور من اجل تخفيض الارباح المتحققة للاجانب والتي يتم تحويلها خارج الدولة ولكن ذلك يؤدى الى انتشار اثر الاجور المرتفعة فى هذا القطاع الى القطاعات الاخـــرى .

أما الدور الذى يلعبه ارتفاع الاجور هذا فهو خلق فروق كبيرة بين مستويات الاجور فى القطاع الريفى وبين مستوياتها فى القطاع الحديث الذى يؤدى الى جذب العمالة النـــاقصة بالريف ، ولكن هـــذا لم يؤد الى تخفيض مستواها فى القطاع الحديث وانما زاد من مشكلة البطالة حـــدة واصبح من الصعب استيعاب فائض العمالة عند مستوى الاجور السائد .

كما ان ارتفاع الاجور ادى الى اتجاه اصحاب العمل الى استخدام اساليب انتاجية ذات كثافة راسمالية اعلى (١) .

وثمة سبب آخر لارتفاع مستوى الاجور فى الدول النامية برغم وجود فائض العمالة . ذلك انه من وجهة نظر القطاع الصناعى فان وجود جيش من الاحتياطى من العمالة يسمح بالاحتفاظ بمستوى الاجور الحقيقية ثابتا رغم استمرار الطلب على العمالة الصناعية ، وهذا فى حد ذاته مفيد لأن اى مقدار من تراكم راس المال او استخدام تطور تكنولوجى جديد يؤدى الى استيعاب عمالة اكثر فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، ولكن فى حالة عدم وجود فائض فى العمالة فان اثر تراكم راس المال او الاستخدام التكنولوجى الجديد سيظهر على صورة زيادة فى استيعاب العمالة او على صورة زيادة فى مستوى الاجور الحقيقية ، اى ان اثر الزيادة فى الطلب على العمل يكون اما اثر كمى بزيادة حجم العمل المستخدم او اثر سعرى بالتغير فى مستوى الاجور الحقيقية ، ويمكن عمل تفرقة بين المدى القصـــير والمدى الطويل : ففى الدول النامية التى تتميز عمالتها بعدم المرونة فى الانتقال الى القطاعات التى يزيد الطلب فيها على العمالة فانه لا يتوقع تحول فورى للعمالة لصالح القطاع الصنـــاعى وتكون النتيجة هو بقـــاء حجم العمالة الصناعية ثابتا ويقع عبء الزيادة فى الطلب على عاتق مستوى الاجور فقط . او يتقاسم مستوى الاجور مع حجم العمالة الصناعية اثر الزيادة فى الطلب على العمالة تبعا لدرجة مرونة العرض للعمالة . وكلما ارتفعت الاجور اتجهت العملية الانتاجية الى الكثافة الراسمالية باستخـــدام طرق الانتاج ذات الكثافة الراسمالية الاعلى سواء عن طريق استخدام الآلات التى تؤدى الى توفير العمـــالة او عن طريق اساليب ادارة الانتـــاج التى تخفض من عنصر العمل المستخدم لكل وحدة من النـــاتج ، اى ان نسبة

---

(١) Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford, London 1975, P. 25

راس المال المستخدم لكل عامل والناتج لكل عامل ترتفع وتتضاعف مما يعني أن نسبة العمل المستخدم تنخفض بالنسبة لراس المال المستخدم وبالنسبة للناتج بسبب تحسن ادارة الانتاج (١) .

٢ — الاتجاه الى استخدام طرق انتاج ذات كثافة راسمالية عالية :

لا يوجد اتفاق على ان استخدام الطرق الانتاجية ذات الكثافة الراسمالية العالية تؤدى الى البطالة ، فثمة اتجاه يرى ان انخفاض تكلفة العمل يمكن ان تجعل الوسائل التكنولوجية ذات كثافة عمالية اعلى وبذلك يزيد عدد العاملين عليها دون زيادة فى التكلفة الكلية للانتاج ، وان ما يجعل الآلات واستخدام الميكنة مرتفع الكثافة الراسمالية هو انهما لا تستخدم بكامل طاقتها الانتاجية فى الدول النامية على النحو الذى تستخدم به فى الدول الاكثر تقدما وتصنيعا ؛ فاذا استخدمت بكامل طاقتها الانتاجية فانها تكون ذات كثافة عمالية اعلى كما حدث فى كينيا اذ وجد ان البطالة ترجع فى احد اسبابها الى عدم استخدام الآلات بطاقتها الانتاجية الكاملة (٢) . الا اننا نعتقد رغم ذلك بأن ارتفاع الاجور نسبيا على الوجه السابق بمعدلات تزيد عن معدلات الانتاجية جعل المشروعات تتجه الى استخدام اساليب انتاج ذات كثافة راسمالية عالية برغم وجود فائض فى العمالة . فقد لوحظ ان الاجور ترتفع بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج القومى حيث زادت الاجور فى كثير من الدول الامريكية وامريكا اللاتينية بمعدلات تبلغ ٤ — ٥ ٪ بينما لم يزد نصيب الفرد من الناتج القومى الا بمعدل ١ — ٥ر١٪ سنويا (٣) . وهذا يبين ان الاجور ترتفع بمعدل يزيد عن معدل الزيادة فى الانتاجية وهو حافز سلبى للمشروعات للاعتماد على عنصر العمل فى العملية الانتاجية ويدفع الى احلال راس المال محل العمل فتزيد الكثافة الراسمالية فى العملية الانتاجية مع مرور الوقت . كما ان بعض السياسات المالية التى تتبعها الحكومات تعمل على زيادة الكثافة الراسمالية اذ انه بسبب انخفاض سعر الفائدة فى الدول النامية بالاضافة الى انخفاض سعر الصرف للعملات الاجنبية الى الحد الذى يجعلها لا تعكس الندرة الحقيقية لراس المال يجعل الآلات

---

(١) G.E. Skorov -- Science, Technology and Economic growth in developing countries — Pergamon Press — 1978, P. 89.

(٢) David Dickson : Alternative Technology and the politics of technical change — Fontana/Cillins — Glasgow, England 1974, P. 163-164.

(٣) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 640.

المستوردة اقل سعرا ويشجع على استيرادها مما يضر بفرص استخدام العمالة كعنصر انتاجي بديل ، ايضا فان سعر الفائدة يكون اقل كلما ازدادت نسبة التضخم النقدى عن السعر الرسمى المقرر لها برغم تدنى هذا السعر عن المعدلات السائدة فى الدول الصناعية . كل ذلك يجعل المشروعات تتجه الى استخدام راس المال بكثافة اعلى مما تمليه طبيعة اقتصاديات الدول ذات الفائض فى عنصر العمل . وتفقد هذه الدول الميزة النسبية التى كان من الممكن الاستفادة منها لوجود احد عناصر الانتاج وهو العمل بوفرة نسبية بالمقارنة بالدول الصناعية .

ومما يزيد الأمور تعقيدا ان الدول النامية تتجه فى عملية التصنيع الى اتباع سياسة استبدال الواردات حيث يحقق القطاع الصناعى نموا سريعا فى البداية ولكنه يتوقف بعد ذلك بسبب عدم اعادة الاستثمار لصغر حجم السوق فى غالبية الدول النامية وعدم القدرة على فتح اسواق خارجية للمنتجات الصناعية ولعدم استفادة الدول النامية من الميزة النسبية لوفرة العمالة فيحدث ركود يعقبه بطالة . واذا كان هذا ما يحدث عند اتباع سياسة استبدال الواردات فان ما يعانيه الاقتصاد عند انتهاج سياسة التصنيع للتصدير هو الاعتماد على اساليب الانتاج المستخدمة فى الدول الصناعية من اجل انتاج سلع تنافس السلع الأجنبية ، وهذا ما يؤدى الى الاتجاه الى استخدام طرق الانتاج المتبعة فى الدول الصناعية وهى بطبيعتها ذات كثافة راسمالية عالية . كذلك فان كثيرا من الدول النامية تعتمد فى عملية التصنيع على الاستثمار الأجنبى او المعونة والمساعدة الفنية الأجنبية كنوع من القروض وكل من هذه الصور من الاستثمار او القروض تعتمد على استخدام نفس التكنولوجيا فى الانتاج المستخدمة فى الدول الصناعية المقرضة او صاحبة الاستثمار الأجنبى مما يجعل عملية استيعاب فائض العمالة فى الدول النامية اكثر صعوبة بسبب زيادة تكثيف راس المال فى الصناعة الحديثة والتى كان يعول عليها كثيرا فى امتصاص فائض العمالة .

٣ — ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض :

لعل من اهم اسباب وجود فائض العمالة فى الدول النامية هو ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض الزراعية باعتبارها عنصر الانتاج الرئيسى ومصدر الدخل لنسبة كبيرة من القوى العاملة فى الدول النامية . واهم صورة من صورة فائض العمالة فى الدول النامية هى صورة العمالة الناقصة فى القطاع الزراعى اذ تعتبر اهم خصائص العمالة بصفة عامة فى هذه الدول وهى تؤثر على وجه الخصوص فى مالكى الأرض او المزارعين فى المزارع الصغيرة وكذلك تشمل العمال الزراعيين ممن لا يملكون ارضا زراعية . والسبب الرئيسى للعمالة الناقصة هو صغر حجم المزارع بالاضافة الى نظام الدورة الزراعية الذى يحتم وجود البطالة الناقصة بنسب عالية فى بعض فترات السنة دون غيرها كما فى فترة

انتظار جنى المحصول بعد زراعته ، وتمثل العمالة الناقصة فى الزراعة حجر الزاوية فى مشكلة فائض العمالة فى الدول النامية برغم وجود عمالة ناقصة فى مجال الحرف والمصانع الصغيرة التى تدار بأفراد عائلة واحدة وبرغم كذلك انتشار البطالة السافرة فى المناطق الحضرية ، الا أن العمالة الناقصة تظل الأكثر أهمية بسبب حجمها المتزايد حيث أن قسما هائلا من العمالة فى هذه الدول اما يعمل لحسابه الخاص او ضمن الأسرة (١) ولانه لا يوجد فى هذه الدول نظاما للتأمين ضد البطالة فان العمال يجدون أنفسهم مرغمين على قبول اى عمل بصرف النظر عن الدخل الناتج عن هذا العمل ويفضلون البقاء على الأرض التى تضيق بهم باعتبارها المصدر الوحيد للبقاء لهم . اذن فان السبب الأول لوجود ظاهرة العمالة الناقصة هو ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض وهذا العامل مقترنا بعامل النقص فى رأس المال يخفض من مستوى الاستغلال للأرض الزراعية . ويؤكد هذا ما اظهرته دراسة فى الهند أوضحت أن ٥٥٪ من سكان الريف تقل مساحة ملكيتهم الزراعية عن ٢ر٥ فدان وأن ٧١٪ يملكون اقل من ٥ أفدنة وان نسبة ٣٠٪ من العائلات الريفية تعتمد على العمل بأجر وهى الفئة التى تمثل لب المشكلة لأنهم هم الذين يبحثون عن العمل فى ظل عدم وفرة الأرض ، كما أن العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية ظاهرة عامة حيث بلغت نسبة فائض العمالة الزراعية حوالى ٣٠٪ من مجموع الزراعيين عام ١٩٥٨ (٢) .

وهناك تقدير لفائض العمالة الزراعية فى مصر عام ١٩٧٠ يذهب الى أن هذا الفائض يتجاوز ٣٠٪ من مجموع العمالة الزراعية ، وأن فائض العمالة من الذكور يصل ٥٠٪ من قوة العمل للذكور من سن ١٥ سنة فما فوق ، وان العمالة الناقصة الموسمية للرجال تعادل ٧٦٪ من مجموع قوة العمل لهذه الفئة المتاحة خلال العام . فاذا اخذ فى الاعتبار الحاجة الى سد النقص من القوى العاملة خلال فترة الذروة فان الفائض من اليد العاملة يصل ٢٩٪ من قوة عمل الذكور (١) . وهذه التقديرات مبنية على اساس التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ والتعداد السكانى بالعينة ١٩٧٠ حيث تم تقدير قوة العمل من الاناث بنسبة ٣٪ من مجموع العمالة الزراعية ١٩٧٣ ، وهو تقدير لا يمثل الحقيقة فى ظل نظام زراعى تسوده الزراعة العائلية والعمالة غير المأجورة ، كما أن تقدير نسبة مشاركة الاناث بمقدار ١٣٪ كما حدث فى التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ لا يظهر الواقع الفعلى لهيكل العمالة الزراعية وان كان يتضح من هذا التفاوت الكبير بين التقديرين لمشاركة الاناث فى قوة العمل الزراعية مدى التضارب فى التقدير الذى يثير الشك فى التقدير الصحيح .

---

(١) ILO : Employment objectives in Economic Development, report of a meeting of experts. — Geneva, 1961, P. 17.

(٢) يرجع الى الجدول ٦ .

واحيانا ترجع العمالة الناقصة الى سوء توزيع الأرض الزراعية بمعنى أن عددا من الملاك يملكون معظم الأرض الزراعية تاركين الغالبية العظمى من الزراعين يعتمدون على العمل بأجر ، ويزداد الأمر سوءا مع مرور الوقت بتفتت الملكيات الصغيرة وبزيادة معدلات نمو السكان . ومن الزراعة تنشر العمالة الناقصة الى القطاعات الاخرى حيث يضطر العمال الزراعيون الى البحث عن فرص للعمل فى القطاعات الاقتصادية بالمدن ، الا انه لقلة الخبرة الصناعية لديهم فانهم يتركزون فى مهن لا تحتاج الى خبرة ولكنها غير ذات مردود اقتصادى للمجتمع مثل خدم المنازل والباعة المتجولون فتنتشر البطالة والعمالة الناقصة فى الصناعات الحرفية كذلك وفى المصانع الصغيرة التى تواجه مزاحمة شديدة من جانب المصانع الكبيرة . ويضطر اصحاب المصانع الصغيرة الى الاستمرار فى العمل لساعات أقل مع تدهور مستوى الانتاجية والدخل بالتالى .

ففى مصر مثلا تمثل الوحدات الزراعية الصغيرة التى تقل مساحتها عن ٥ أفدنة ٨٤٪ من عدد الحيازات الزراعية وتؤمن العمل لنسبة ٧٣٪ من مجموع العمالة الزراعية اما المزارع التى تزيد مساحتها عن ٢٠ فدان فانها لا تمثل اكثر من ٣٢٪ من مجموع المساحة المزروعة وتستوعب ٧٪ من قوة العمل الزراعية فقط ، وتبلغ نسبة العمالة العائلية فى المزارع الصغيرة ٩٦٪ من مجموع العاملين فى هذه المزارع وهذا يعنى أن نسبة العمالة بأجر لا تزيد عن ٤٪ بينما تمثل العمالة بأجر فى المزارع الكبيرة ٦٣٪ من مجموع العمالة بها ، اى انه كلما كبر حجم المزرعة كلما قلت الكثافة العمالية وهذا طبيعى ولكن ليس الى درجة ان تبلغ الكثافة العمالية بالمزارع الصغيرة عشرة اضعاف ما هى عليه فى المزارع الكبيرة (١) وهذا ما يؤكد وجود فائض كبير من العمالة فى الزراعة المصرية .

---

(١) د. عمرو محيى الدين ـ العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية ـ القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية ـ الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ـ بيروت ١٩٧٩ ـ ص ١٥٨ .

انظر راى مخالف لذلك التقدير فى :

ILO : Rural Employment problems in the Arab United Republic. Geneva — 1969, P. 61.

يذهب الى عدم وجود فائض للعمالة الزراعية فى مصر على اساس ان العمالة الناقصة الموسمية يقابلها زيادة الطلب فى اوقات الذروة .

جدول رقم (١٤)

توزيع العمالة الزراعية تبعا لحجم المزرعة (نسبة مئوية)

حجم المزرعة	قوة العمل	المساحة المحروثة	عدد الحيازات
اقل من ٥ فدان	٧٢ر٧	٣٨ر٠	٨٤ر٢
٥ — اقل من ٢٠ فدان	٢٠ر٣	٢٩ر٧	١٣ر٨
٢٠ — واكثر من ذلك	٧ر٠	٣٢ر٣	٢ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : د . عمرو محيى الدين — العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية — القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية — الأمم المتحدة — بيروت ١٩٧٩ — ص ١٥٤ .

وعندما تكون رقعة الأرض الزراعية محدودة فان معدل استيعاب فائض العمالة الزراعية سوف يعتمد على التقدم العلمى وفنون الانتاج الزراعى ، وهناك اعتقاد بان قدرة التكنولوجيا الزراعية محدودة لانها لا تتقدم بمعدل يساوى معدل نمو العمالة الزراعية وان اثر التكنولوجيا يظهر بصورة اوضح فى زيادة ارباح صاحب الأرض على حساب العمالة، وفى مصر تمكنت الزراعة من امتصاص نحو ٤٠٠ر٠٠٠ عامل فقط بين عامى ٣٧ — ١٩٤٧ من مجموع الزيادة فى العمالة الزراعية فى هذه الفترة والتى بلغت نحو ١ر٩١٧ر٠٠٠ شخص (١) .

وهناك من يرى ان مشكلة العمالة فى مصر لا تظهر بشكل انتشار البطالة المقنعة فى الزراعة التى تقاس بوصول الانتاجية الحدية الى الصفر ، لان النظام الزراعى فى مصر له قدرة محدودة على الاحتفاظ بفائض العمالة حيث يتميز بقوة دفع كبيرة تطرد الفائض الى خارج الزراعة ، وهى قوة اكبر من قوة الجذب التى يتمتع بها القطاع الحديث ، ولذلك تتركز البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى اكثر من الزراعة ، وهى بطالة هيكلية ناتجة عن عدم التوازن بين العرض والطلب لعناصر الانتاج (٢) .

---

(١) روبرت مابرو — الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٣ — الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٦ .

(٢) Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939-1973 — Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976. P. 32

المبحث الرابع

خصائص البطالة وفائض العمالة فى الدول النامية

ان من المتفق عليه أن حجم البطالة السافرة فى المدن والتى تظهرها الاحصاءات العامة فى الدول النامية لا تمثل حجر الزاوية فى مشكلة العمالة فى هذه الدول نظرا لصغر حجم هذه البطالة السافرة بالنسبة لمجموع القوى العاملة . ان مشكلة الدول النامية تتركز فى العمالة الناقصة فى القطاع التقليدى وبخاصة فى الزراعة ، ومع هذا فان هذه الدول لا تولى العمالة الناقصة درجة من الاهتمام تتناسب مع حجمها وتركز جهودها على محاولة القضاء على البطالة السافرة لما لها من اهمية اجتماعية وسياسية ولما تتمتع به من تاثير حاد فى المدن وما تفرضه من اهتمام على المستوى السياسى ، كما أن البطالة تعنى فقد مصدر الدخل كلية وهو الامر الذى تفترق به عن العمالة الناقصة حيث يظل العامل يتمتع بدخل ما . ولكن ثمة حقيقة يجب اخذها فى الاعتبار وهو ان القضاء على البطالة فى المدن يتطلب التخلص من العمالة الناقصة فى الريف والتى تمثل مصدر مطرد لدفع أعداد متزايدة الى سوق العمل بالمدن (١) .

بمقارنة البطالة فى الدول النامية بما هى عليه فى الدول الصناعية يتضح أن البطالة فى الدول الصناعية تتركز فى مناطق معينة ومحددة داخل الدولة وفى مهن معينة مما يسهل عملية وضع استراتيجية للتخلص منها وهو الامر الاكثر صعوبة فى الدول النامية لانتشار البطالة فى جميع القطاعات الاقتصادية وتمركز العمالة الناقصة فى القطاع التقليدى ، ثم أن هناك فارق جوهرى بين الدول النامية والدول الصناعية حيث أن البطالة فى الدول الاخيرة تظهر فى فترات الكساد وتبدأ فى التقلص بمجرد أن يستعيد الاقتصاد قوته ومن خلال اجراءات التنمية العامة اى عن طريق زيادة الطلب الكلى مما يدفع الاقتصاد نحو مزيد من الاستثمار وبذلك يستعيد العمال مراكزهم التى فقدوها من قبل ، اذن فهى فى الغالب بطالة تتبع الدورات الاقتصادية ، أما البطالة والعمالة الناقصة فى الدول النامية فهى من قبيل فائض العمالة ، بمعنى انها بطالة دائمة ناتجة عن فشل الاقتصاديات النامية فى استيعاب القوى العاملة ، وهى كنتيجة لنمو القوى العاملة بمعدل يزيد عن معدل

---

(١) Ilo : Employment, growth and basic needs, a one-world problem, Ilo, 1978.

نمو الاقتصاد القومى فىمجموعه ولا يكفى خلق الحوافز للطلب الكلى من اجل فرص استثمار وانما يحتاج العلاج الى اجراءات للحد من نمو القوى العاملة ذاتها .

وسوف نوجز فيما يلى اهم خصائص العمالة الناقصة والبطالة فى الدول النامية على النحو التالى :

١ ـ انتشار العمالة الناقصة :

غالبا ما يكون فائض العمالة فى الدول النامية فى صورة عمالة ناقصة فى القطاع التقليدى الذى يضم الزراعة التقليدية والصناعات الصغيرة والحرفية ، وذلك بسبب التركيب الاجتماعى للريف والعمالة الزراعية التى تعتمد على العمالة العائلية ، ولن كان ذلك لايمنع من وجود بطالة سافرة فى الريف خاصة بين الحرفيين . اما فى المدن فان فائض العمالة يكون فى صورة بطالة سافرة بين خريجى المدارس والجامعات الذين دخلوا سوق العمل لاول مرة او تكون بطالة مقنعة او عمالة ناقصة فى قطاع الخدمات الحكومى (١) . وبينما يكون العاطلون عن العمل فى المدن مجردين من اى وسيلة من وسائل الانتاج فان العمالة الناقصة فى الريف تملك وسائل انتاج ولكنها غير كافية ولذلك فهى ذات انتاجية منخفضة مما يجعل استمرار حالة العمالة الناقصة ممكنة عملا برغم انخفاض الانتاجية . ويعتقد البعض بانه لو امكن رفع كفاءة العمالة الزراعية وتم تغيير العادات الاجتماعية ، واذا امكن تعديل التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة من اجل استخدام العمالة الزراعية غير الماهرة واذا امكن توفير عناصر الانتاج الاخرى بالكميات والنوعيات اللازمة فان الزراعة يمكن أن تقوم بدور كبير فى سبيل امتصاص جزء ضخم من فائض العمالة بدون تخفيض حجم الناتج الصناعى . والواقع أن مجمل هذه الشروط التى يضعها هؤلاء لامتصاص فائض العمالة تعنى أن الاقتصاد قد وصل الى نقطة التحول الى اقتصاد صناعى متقدم أى يشترطون وصول الدول النامية الى نفس مرحلة النمو التى وصلت اليها الدول المتقدمة . ولكنهم لم يبينوا كيف يمكن للدول النامية تحقيق هذه الشروط فى ظل شروط اقتصاد فائض العمالة وبذلك يمكن اعتبار شروطهم من قبيل المصادرة على

---

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 69.

المطلوب . كما يقول هؤلاء أيضا ان كل شخص يمكن اعتباره عمالة ناقصة سواء فى الدول النامية او المتقدمة لانه يكون فى استطاعته أن ينتج بمعدل أعلى بتغيير التكنولوجيا المستخدمة أو تم تحسين التدريب المهنى او زاد رأس المال المستثمر . وهذا القول صحيح أيضا ولكنه لا يبين كيف يتم تحقيقه خاصة فى ضوء ظروف الزراعة فى الدول النامية وزيادة نسبة العمالة الى الارض والتى من المتوقع ان يستمر اتجاهها الى أعلى. ان مشكلة العمالة الناقصة فى الزراعة بصفة خاصة والاقتصاد النامى بصفة عامة هو فى اختلال التوازن فى الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بحيث يوجد فائض فى عرض عنصر العمل بينما يوجد قصور فى جانب عرض عناصر الانتاج الاخرى مثل الارض ورأس المال .

لقد افترض آرثر لويس أن فائض العمالة أو العرض غير المحدود للعمل الذى يشكل العمالة الناقصة فى الزراعة التى تصل انتاجيتها الحدية الى الصفر ، يمكن علاجه عن طريق تحويل شروط التبادل التجارى بين القطاعات الاقتصادية لصالح الصناعة بحيث يتم تثبيت الاجور الزراعية واللجوء الى قروض تضخمية من أجل تمويل القطاع الصناعى بحيث يتمكن القطاع الصناعى من اجتذاب العمالة الناقصة فى الزراعة الى الصناعة عند الاجر الثابت فى الزراعة مع السماح بزيادة لمواجهة تكاليف المعيشة فى المدن فتتم عملية خلق المدخرات اللازمة لاعادة الاستثمار ووضع حد للتضخم وبذلك يتم استخدام الموارد العاطلة وهى عنصر العمل حتى يتم استيعاب جميع فائض العمالة فى الزراعة ، الا ان هذا الافتراض لم يصح على اطلاقه فى الدول النامية بسبب عدم تحقق شرط ثبات الاجور عند حد معين كما افترضه لويس كما سبق بيانه .

وترجع اسباب العمالة الناقصة فى الدول النامية كذلك الى التخلف الاقتصادى ، حيث ان عملية التنمية تؤثر على نوع البطالة السائدة ، فكلما تقدمت عملية التنمية فان الطلب على العمل يزيد وانه كلما ظهرت فرص للعمل أكثر وأفضل كلما دفع ذلك العمالة الناقصة أو البطالة المقنعة الى التحول الى بطالة سافرة أى تتحول العمالة الناقصة الى البحث عن فرص عمل ذات دخل أعلى وقد كانت محتجبة تحت ظروف عدم امكانية توفير فرص العمل الافضل قبل التقدم فى عملية التنمية الاقتصادية . كما أن التغير الاجتماعى قد يؤدى الى التعجيل بظهور

---

(١) Meier, Gerlad M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 149.

البطالة السافرة بدلا من العمالة الناقصة اذ ان العادات الاجتماعيـــة السائدة فى الريف والتكاتف الاجتماعى بين افراد الاسرة الواحدة يجعل من الممكن اعانة واعالة أفراد الاسرة العاطلين عن العمل بمنحهم فرصة العمل فى الارض برغم عدم الحاجة الى عملهم فى العملية الانتاجية . ومع تقدم المجتمع يتخلى عن مثل هـذه القيم الاجتماعيـة وتظهـر البطالة السافرة .

وتبلغ العمالة الناقصة أحيانا حدودا عالية تصل الى ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة فى الزراعة كما هو الحال فى السنغال او تبلغ نسبة ما بين ١٢٪ الى ٨٪ حسب الاقليم فى مدغشقر (١). بل لا يقتصر الامر على مجرد وجود العمالة الناقصة فى الزراعة فى هذه الدول بل يبدو انهـا فى زيادة مستمرة وذلك بسبب عدم التوازن فى الزيادة المتحققة للارض عن طريق الاستصلاح مع الزيادة فى العمالة الزراعية وبقاء الوسـائل المستخدمة فى الزراعة على حالها تقريبا على مدى سنوات طويلة ، وهذا يعنى من ناحية اخرى تناقص عدد ساعات العمل المبذولة فى العمـل الزراعى بالنسبة لكل عامل محسوبة على أساس سنوى .

وتتميز العمالة الناقصة فى الزراعة بانها قد تظهر فى صورة بطالة موسمية بالنظر الى طبيعة العمل بالقطاع الزراعى وتوقفه على عوامل طبيعية مثل سقوط الامطار فى الدول التى تعتمد على المطر فى الرى او بسبب توزيع العمل على الفصول الزراعيـة حسب متطلباتهـا بحيث لا تستطيع العمالة اجراء تعديل فى توزيع ساعات العمل حسب وفـرة العمل وانما تظل محكومة بظـروف الطلب وفقا للدورات الزراعيـة ، بحيث يظل عنصر العمل عاطلا لفترات طويلة تجعل حصيلة عدد ساعات العمل الاجمالية فى نهاية السنة محدودة . وهذا ما يميز العمالة الناقصة فى الزراعة عن غيرها من القطاعات ، ففى حين كانت نسبـة العمـالة الناقصة بين ذوى الدخول النقدية فى سوريا عام ١٩٦٨ حوالى ١٠٫٧ ٪ فى المناطق الريفية الشرقية فانها وصلت الى ٣٠٫٤٪ فى المناطق الساحلية مما يوضح أهمية الظروف المناخية على العمالة فى الزراعة . وفى الاردن اشتغل العمال الزراعيون ما بين ٤٠ ـ ٤٤٪ من ايام العمل المتـاحة فى الربع الاول من عام ١٩٦٧ بينما اشتغل العمال المؤقتون ٢٥ ٪ فقط من الايام المتاحة (٢) .

---

(١) J. Mouly and E. Costa-Employment Policies in Developing Countries. London. George Allen & Unwin Ltd. P. 134.

(٢) مصلحة الاحصاءات العامة ـ السكان والقوى العاملة فى القطاع الزراعى ـــ الاردن ـ ١٩٦٧ .

جدول رقم : ١٥

تطور معدلات البطالة فى الدول الصناعية

(كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

الدولة	السنة			
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
امريكا الشمالية				
الولايات المتحدة	٣ر٩	٥ر٩	٥ر٦	٨ر١
كندا	٤ر٥	٤ر٩	٤ر٩	٨ر١
آسيا				
اليابان	٠ر٨	١ر٢	١ر٣	١ر٣
أوربا				
النمسا	٢ر٧	٢ ر٥	١ر٦	١ر٥
بلجيكا	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٦	٦ر٦
الدانمرك	٠ر٢	٢ر٩	٤ر٢	١٠ر٢
فنلندا	١ر٤	١ر٩	٢ر٣	٢ر١
فرنسا	—	—	—	٤ر١
المانيا الغربية	٠ر٦	٠ر٧	١ر٢	٤ر١
ايرلندا	٥ر٦	٧ر٢	٧ر٢	١٢ر٠
ايطاليا	٣ر٧	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٣
النرويج	١ر٠	٠ر٨	٠ر٨	٢ر٧
هولندا	٠ر٧	١ر١	٢ر٧	٤ر٨
السويد	١ر٢	١ر٥	٢ر٥	٢ر٨
المملكة المتحدة	١ر٥	٢ر٦	٢ر٧	٤ر٥
اسبانيا	١ر٣	١ر٤	١ر٩	٣ر٩

المصدر :

د . عبد العزيز فهمى هيكل : اتجاهات القوة العاملة فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية - جامعة بيروت العربية - ١٩٧٣

جـدول رقم ١٦

تقديرات اولية للبطالة والعمالة الناقصة فى الدول النامية حسب التوزيع الجغرافى عام ١٩٧٥ (٪)

المنطقة	البطالة		العمالة الناقصة		الاجمالى	
	اجمالى	الحضر	اجمالى	الحضر	اجمالى	الحضر
آسيا	٣ر٩	٦ر٩	٣٦ر٤	٢٣ر٢	٤٠ر٣	٣٠ر١
افريقيا	٧ر١	١٠ر٨	٣٧ر٩	٢٥ر١	٤٥ر٠	٣٥ر٩
امريكا اللاتينية	٥ر١	٦ر٥	٢٨ر٩	٢٢ر٨	٣٤ر٠	٢٩ر٣

المصـدر :

Ilo : Employment, Growth and Basic needs. A one World problem. Geneva 1978. P. 18.

ومن مظاهر وجود العمالة الناقصة التوسع فى القطاع العام وقطاع الخدمات بغرض توفير فرص جديدة للعمل ، وتنتهج كثير من الدول النامية سياسات تشغيل فائض العمالة فى قطاع الخدمات الحكومية ، حتى أصبح أهم سمات هذا القطاع انخفاض الانتاجية الى حد بعيد . ويعتبر تضخم قطاع الخدمات مظهرا من مظاهر فشل الصناعة فى القيام بدورها باستيعاب فائض العمالة ، وان كان هذا لا يجب ان يخفى ان لقطاع الخدمات صفة التنوع الكبير فى الانشطة التى يشملها وان التوسع فى العمالة فى هذا القطاع قد يرجع الى النمو الاقتصادى . فالخدمات الوسيطة مثل النقل والمواصلات والتجارة والصرافة والخدمات المهنية تنمو بمعدل سريع مع التقدم الذى يحرزه الاقتصاد فى القطاعات الزراعية والصناعية وليست مجرد موضع لتكديس عمالة فائضة بصفة عامة ، ولكن تبقى مع ذلك حقيقة نمو عمالة قطاع الخدمات الحكومية بمعدلات لا تبررها درجة النمو الاقتصادى لبقية قطاعات الاقتصاد القومى فى كثير من الدول النامية حيث كان القطاع العام يستخدم أكثر من ١٥٪ من مجموع العمالة بالاجر فى دول كالارجنتين وشيلى والهند وفنزويلا ، وفى بعض الدول يمثل جزء من التوسع فى عمالة قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام عمالة فائضة واستخداما مفرطا للعمالة بهدف التخفيف من مشكلات

البطالة وظهر ذلك فى شكل انخفاض الانتاجية (١) ، ففى مصر وفى نطاق قطاع الخدمات مثلا فقد ارتفع عدد المشتغلين بهذا القطاع بمعدل ثلاثة اشخاص فى مقابل كل شخص يعمل بقطاع الصناعة وهى نسبة عالية تلفت النظر فى ضوء ما حققه قطاع الصناعة من نمو فى الانتاجية بلغت بين ٧ - ٨٪ خلال الفترة من ٤٧ - ١٩٦٠ ولذلك ينطبق على مصر فى هذه الحالة انتقالها من مرحلة يكون فيها القطاع الزراعى هو القطاع الاكبر من حيث حجم العمالة المستخدمة فيه الى مرحلة يكون فيها قطاع الخدمات اكثر استيعابا للقوى العاملة دون مرور الاقتصادالقومى على المرحلة الوسيطة التى افترضها كولين كلارك والمستمدة من التجربة التاريخية للدول الصناعية والتى يستوعب فيها القطاع الصناعى نسبة عالية من القوى العاملة ، اى المرحلة التى ينتقل فيها الثقل للقطاع الصناعى كقطاع يستوعب نسبة أعلى من القوى العاملة ، ولذلك تكون اسباب نمو القطاع الثالث مختلفة عن الاسباب التى ادت الى نموه فى الدول المتقدمة نتيجة تطور الطلب الكلى من السلع الزراعية فى المرحلة الاولى الى السلع الصناعية فى المرحلة الثانية الى زيادة الطلب على الخدمات فى مرحلة متقدمة . ولذلك يضم قطاع الخدمات فى الدول النامية كثيرا من الانشطة الاقتصادية المشكوك فى قيمتها الاقتصادية : حيث لايتعاون عنصرا الانتاج العمل وراس المال لتوليد فائض اقتصادى كما انه لايعتقد بقدرة قطاع الخدمات على الاسهام فى نمو النشاطات الهامة التى تولد الوفورات الخارجية أو التقدم الفنى . اى ان مايحدث فى ظل هذا النمط من النمو فى الدول النامية هو تحول فائض العمالة الناقصة بالذات من قطاع الزراعة الى قطاع الخدمات أو من منطقة جغرافية الى أخرى (١) . ويظهر أثر هذا النمط من النمو فى زيادة حجم العمالة بقطاع الخدمات فى مصر من ٣١٠ر٠٠٠ شخص عام ١٩٤٧ الى ١ر٠٣٥ر٠٠٠ شخص عام ١٩٦٧/٦٦ ومن الصعب الاعتقاد بان هذا النمو تبرره درجة أو مستوى النمو الاقتصادى للاقتصاد فى مجموعه أو تبرره احتياجات الادارة الحكومية أو انه كان مصحوبا بزيادة مماثلة فى الانتاج الحقيقى للخدمات الحكومية .

وتمثل ظاهرة انتشار الوحدات الانتاجية الصغيرة دليلا على وجود العمالة الناقصة فى كثير من الدول ، فضلا عن تفتت الملكية

---

(١) J. Mouly and E. Costa-Employment Policies in developing countries. George Allen & Unwin Ltd. London — 1978, P. 76.

(٢) روبرت مابرو - الاقتصاد المصرى ٥٢ - ١٩٧٢ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٦

الزراعية الذى يشير الى انتشار العمالة الناقصة فى الزراعة ، تتزايد اعداد المؤسسات الفردية والصغيرة فى قطاع الحرف ، وقد بلغت نسبة الزيادة فى عدد المؤسسات الفردية فى سوريا ١٣٠٪ فى عام ١٩٧٠ عما كانت عليه عام ١٩٦٠ ، بسبب غياب فرص العمل فى المؤسسات الكبيرة وضآلة الاجور فيها ، كما تبين أن عدد العمال الذين يعملون لدى ذويهم او لدى الغير بدون أجر قد تزايد خلال العشر سنوات المذكورة بنسبة ١٧٪ وارتفعت نسبتهم الى مجموع القوى العاملة من ١٣٪ فى عام ١٩٦٠ لتصبح ١٥ر٧٪ فى عام ١٩٧٠ ثم ارتفعت نسبتهم الى ٢٣٪ فى عام ١٩٥٧ (٢) .

والواقع فى الدول النامية يؤكد انه لا علاقة بين درجة النمو الاقتصادى فى هذه الدول وبين حجم العمالة فى القطاع الثالث كما يذهب كولين كلارك ، ففى مصر مثلا ظل متوسط دخل الفرد ثابتا تقريبا بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧ ومع ذلك تضاعف عدد العاملين فى قطاع الخدمات خلال هذه الفترة .

كما ان هيكل العمالة فى قطاع الخدمات فى الدول النامية يختلف تماما عما هو عليه فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، ذلك انه بينما تمثل نسبة العاملين بالمهن التى لاتحتاج الى مهارة فنية نسبة عالية من مجموع العمالة بهذا القطاع فى الدول النامية مما يؤكد تفشى العمالة الناقصة والبطالة المقنعة ، فان هذه المهن البسيطة تمثل نسبة صغيرة من مجموع العمالة فى قطاع الخدمات بالدول المتقدمة حيث ترتفع نسبة اصحاب المهن الرئيسية مثل الاطباء والفنيين ذوى المهارة العالية (١).

ولا شك أن العمالة الناقصة هى من اهم مؤشرات التخلف الاقتصادى والاجتماعى لأن جزءا منها يختفى بمجرد أن تختفى بعض التقاليد الاجتماعية مثل خدم المنازل الذين يجدون فرص العمل هذه لمجرد وجود اشخاص يحاولون الا يقوموا بالعمل الذى يستطيعون استئجار غيرهم للقيام به ، ولكن بمجرد أن تختفى تلك العوامل الاجتماعية وتبدأ الاجور فى التوقف عن أن تكون مجرد كونها « اعانة اجتماعية » وتبدأ فى الارتفاع فان الوظيفة تصبح مقصورة على اولئك الذين ينتجون بما يعادل الاجر الذى يتقاضونه ، كما أن اصحاب الاعمال سيتخلصون من فائض العمالة لديهم ، وتكون الاجور فى القطاع الحديث عامل جذب للعمالة من القطاع التقليدى وبقدر حاجة الاخيرة،

---

(١) د. شفيق سلاح - دراسة وتخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية السورية - معهد الانماء العربى - بيروت - ١٩٧٨ - ص ٧٤

(٢) د. عمرو محيى الدين - التخلف والتنمية - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٥ ص ٨٦

ولكن تتحول العمالة الناقصة الى بطالة سافرة مع تحقق النمو الاقتصادى ووصول الدولة النامية الى نقطة التحول .

٢ ـ بطالة المتعلمين :

توجد بطالة من نوع خاص فى الدول النامية هى بطالة من تركوا الدراسة سواء بعد اكمال تعليمهم او دون ان يكملوا التعليم بسبب عدم توفر فرص التعليم الاعلى ، وهذا النوع من البطالة ينتشر بين صغار السن فى المناطق الريفية الذين تركوا التعليم بعد مرحلة معينة وهم بذلك يبحثون عن عمل مكتبى دون التفكير فى العودة الى القطاع الريفى الذي خرجوا منه ويبقون بدون عمل انتظارا لأى فرصة تسنح فى القطاع الحديث أو فى قطاع الخدمات المتنامى فى هذه الدول . وهذا ما يميز مثل هذه البطالة عن البطالة فى الدول الصناعية التى تتركز البطالة فيها بين من فقدوا أعمالهم فى القطاع الصناعى أو غيره ، ولذلك فان البطالة السافرة فى الدول النامية تتفشى بين من يدخلون سوق العمل لاول مرة وهم فى نفس الوقت من بين صغار السن . ولكن من ناحية أخرى فان ذلك لا يغفل حقيقة ان فى الدول النامية التى تنخفض فيها نسبة المتعلمين بالنسبة للسكان فان الغالبية العظمى من فئة المتعطلين تكون من بين الاميين الذين يمنعهم جهلهم بالقراءة والكتابة من تنمية قدراتهم المهنية لمواجهة متطلبات المهن فى القطاع الحديث . وتوضح نسب البطالة فى المدن انها أعلى مما هى عليه فى الريف (١) ، فقد بلغت فى الهند عام ١٩٦١ نسبة ١١٪ فى المدن بينما لم تتجاوز ٢٪ فى المناطق الريفية وفى بنجلاديش كانت النسبة ٣ر١٠٪ بالنسبة للمدن الكبيرة و ٦٪ فى المدن الصغيرة و ١ر٣٪ فقط فى القرى ، وهذا ما يؤكد ان البطالة السافرة من خصائص المدن ولذلك فهى أعلى عما هى عليه الحال فى القطاع الزراعى الذى تتركز فيه العمالة الناقصة لاسباب اجتماعية وكأثر للتنظيم الاجتماعى . ولأن البطالة تتركز فى المدن فانها تنتشر بين المتعلمين بصفة أساسية وبين العمالة غير الماهرة المهاجرة من الريف .

ويمكن ارجاع سبب بطالة المتعلمين الى التوسع التعليمى الذى أدى فى بعض البلدان الى معدلات عالية من الخريجين الجدد ، ففى بداية السبعينات على سبيل المثال كان نحو ٢٠٪ من خريجى المدارس الثانوية فى سيريلانكا عاطلين عن العمل (٢) وتعكس هذه المعدلات نجاح

---

(١) Ilo : Employment, growth and basic needs. A one World Problem ? Genva 1978. P. 19.

(٢) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ وشنطن ١٩٧٩

هذه الدول فى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم فى وقت يتزايد فيه عدد السكان الذين هم فى سن الدراسة الامر الذى زاد بالتالى من عرض العمل من فئة المتعلمين بما يتجاوز حجم الطلب عليه مما ادى الى انتشار البطالة بين هذه الفئة ، ولكنها فى نفس الوقت تعكس فشل سوق العمل فى التكيف مع هذا الاختلال فى التوازن حيث ان التمايز بين الاجور التى تمنح للعمال المتعلمين والاجور التى تمنح لغيرهم لم ينخفض الى الحد الذى يكفى للقضاء على فائض العرض ، والمشكلة فى الدول النامية هى التغير الاجتماعى الذى طرأ عليها بحيث يمكن القول بأن المفاهيم الاجتماعية والتطور الاجتماعى فى الدول النامية قد سبق كثيرا عملية التنمية الاقتصادية بحيث اصبح الافراد ينظرون الى التعليم كحق طبيعى لا تستطيع الحكومات انكاره وهو فى نظرهم اكثر من رغبة فى التعليم لذاته وانما كوسيلة لتحقيق مستوى من الدخل اعلى مما يحصلون عليه لو لم يتعلموا . ولذلك يمكن ان يكون السبب الرئيسى لبطالة المتعلمين هو وجود فارق كبير بين مرتبات المتعلمين ودخل غير المتعلمين ، ويشجع على ذلك انه عندما تبدأ عملية التنمية يحدث نقص حاد فى عرض فئات معينة من ذوى التأهيل العلمى اللازم لمواجهة احتياجات خطط التنمية فتوضع جداول المرتبات لتعكس الندرة النسبية لمثل هذه الطوائف خاصة اذا كان يلزم استقدامهم من الخارج فيحدث اتجاه الى التعليم نتيجة لذلك ولكن الطلب على هذا النوع من العمالة لايقابل الاعداد الكبيرة من الخريجين ورغم انه من الممكن ان تنخفض الاجور بسبب زيادة العرض الا ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وتتكدس اعداد كبيرة منهم بدون عمل ولذلك فان بطالة المتعلمين تعتبر ظاهرة مستديمة فى دول آسيا والشرق الاوسط ، كما ان بطالة خريجى المدارس المتوسطة فى افريقيا عامة بسبب زيادة المدارس الابتدائية فى الريف بمعدل يزيد عن معدل استيعابهم فى الوظائف .

ومما يزيد مشكلة بطالة المتعلمين فى الدول النامية انه لا يوجد نظام يحقق الاستفادة من الافراد حسب تخصصاتهم حتى انه يوجد عدد كبير من المهندسين والاطباء فى الهند وباكستان وسيلان لايجدون عملا او انهم بوظائف لا تتناسب مع تأهيلهم العلمى وفى الوقت ذاته تخصص مثل هذه الدول قدرا كبيرا من مواردها لاستيراد بعض المهارات المطلوبة وعلى سبيل المثال تنفق باكستان ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار سنويا على المستشارين الاجانب وهو ما يمثل ١٪ تقريبا من مجموع الدخل القومى (١) .

---

(١) ا.ب. زحلان : تعليم القوى العاملة وتنمية وتطوير المؤسسات التعليمية — فى « العلم والتكنولوجيا فى الدول النامية » — مؤسسة فرانكلين القاهرة — ١٩٧٣

الفصـــل الرابع

الاجور والانتاجية فى الدول النامية

من الملاحظ انه فى الدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر قد نمت القطاعات الحديثة فى اقتصادياتها مع ثبات مستوى الاجـور فيها . وقد ساعد بريطانيا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر واليابان خلال النصف الثانى من ذلك القرن وجود فائض من القـوى العـاملة على التوسع في قطاع الصناعة الحديثة مع ثبات الاجـــور الحقيقية . ولكن الامر على ما يبدو مختلف فى الدول النامية خـلال النصف الثانى من هذا القرن ، وثمة بالطبع اسباب لهـذا الاختلاف ترجع الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحاول الدول النامية فى ظلها تنفيذ خطط تنميتها ، وتتركز هذه الظروف فى زيادة الوعى الاجتماعى لدى الطبقات العاملة فى الدول النامية حاليا بدرجة لم تكن معروفة لدى مثيلتها فى الدول الصناعية خلال فترة نموها الاقتصادى، وظهور الاتحادات العمالية فى مرحلة مبكرة من مراحل التنمية بالمقارنة لمرحلة ظهورها فى الدول المتقدمة ، كما أن انتشار الافكار الاشتراكية فى الدول النامية جعلها تعتنق مبادىء فى رسم سياسات الاجور تميل الى جانب مصلحة القوى العاملة فيها ، بل يرجع السبب أحيانا الى الوعى الاجتماعى لدى طبقة اصحاب الاعمال انفسهم والذى يدفعهم الى الرغبة فى مشاركة ثمار مشروعاتهم مع عمالهم ، وليس بنادر مشـاركة الطبقات العمالية فى ملكية المصانع التى يعملون بها وبمساندة الحكومات ذاتها (١) . لكل هذه الاسباب فان موضوع الاجور فى الدول النامية يأخذ طابعا مختلفا عن التجربة المكتسبة فى الدول الصناعية ، الامر الذى يبرر دراسته فى هذا الفصل . وسوف نتناول أيضا موضوع الانتاجية الذى يرتبط بالاجور ودور الانتاجية فى ظل اقتصاد فائض العمالة .

المبحث الاول

اهمية الاجـور

ترجع أهمية الاجور الى انها تمثل تكلفة عنصر العمل وهى بهـذه المثابة تدخل فى العملية الانتاجية وتكلفتها الكلية وتؤثر فى اتخاذ القرار الخاص بحجم الانتاج وتكلفة الوحدة من المنتج وسعر بيعها فى السوق.

---

(١) Meier, Gerlad M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971 - - P. 76.

فاذا لم تكن تكلفة العمل مناسبة فقد يدفع ذلك المستثمرين الىمحاولة استبدال عناصر الانتاج فى ضوء تكلفتها النسبية واحلال عنصر محل عنصر آخر تبعا لمرونة الاستبدال ، اى قد يدفع مستوى الاجور المستثمرين الى اتخاذ قرارات معينة بالنسبة بطرق الانتاج ومدى الكثافة النسبية لعناصر الانتاجفى العملية الانتاجية . اما بالنسبة لاهمية الاجور باعتبارها مصدر الدخل لفئة العمال ، فان مستوى الاجور يحدد توزيع الدخل ليس بالنسبة للقوى العاملة بل يحدد نسبة الربح الممكن الحصول عليها من جانب صاحب المشروع ، وفىجميع الاحوال يحدد مستوى الاجور حجم الادخار وبالتالىالاستثمار ، لانه كلما انخفض نصيب الارباح من العملية الانتاجية انخفض بالتالى معدل الادخار والاستثمار الذى يعتمد عليه . ولما كانت مشكلة الدول النامية هى فى ندرة راس المال اللازم للاستثمار لانها اقتصاديات تعتمد فى تنميتها على قوة دفع راس المال والاستثمار بعكس الدول الصناعية التى تعتمد على التقدم التكنولوجى الذى يخلق الطلب (١) ، فان الاجور تكتسب اهمية خاصة فى الدول النامية والتى تتميز بوفرة نسبية فىالقوىالعاملةوندرة نسبية فى راس المال .

وقد سبق ان راينا ان مستوى الاجور فى الدول النامية لا يتناسب مع مستوى الانتاجية لعنصر العمل فى هذه الدول بسبب وجود جانب سياسى لمشكلة الاجور . ان الاتحادات العمالية لعمال الصناعة بصفة خاصة غالبا ماتكون لها قوة ضاغطةاكبر من الطبقات المتوسطةوالفلاحين ويساعدها فى ذلك ان الصناعات الحديثة لها القدرة على تغطية الاجور العالية مما يدفع مستوى الاجور الى الارتفاع فى باقى القطاعات بمايترتبعليهمن آثار خطيرة فيما يتعلق بالاتجاه الى تقليص حجم الادخار والاستثمار والاتجاه الى الاستثمار فى المشاريع ذات الكثافة الراسمالية العالية وكلها لها آثار سلبية على مستوى العمالة فى هذه الدول .

ومما يميز الاجور فى الدول النامية تلك الفروق والتفاوت بين مستوياتها داخل الاقتصاد القومى ، حيث أن التفاوت بين مستوى الاجور فى الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية اكبر مما عليه الحال فى الدول المتقدمة مما يعطل النمو ويجعل الخدمات والصناعات التى تعتمد على المهارات اكبر تكلفة وتضع جداول للمرتبات لهذه الفئات

---

(١) Ranis. Gustav : Theories of Growth in Capitalist Countries in "Problems in Economic Development" by E.A.G. Robinson, McMillan & Co. New York 1965, P. 17

أعلى من مستوياتها بالنسبة لاجـور باقى الفئات بل أحيـانا أعلى من الاجور التى تمنح لمثلها فى الدول الصناعية .

والواقع انه لو رغبت الدول أن تحقق مستوى أعلى من الاستثمار فان تحديد الاجور يجب الا يعتمد على ما تستطيع صناعة معينة دفعه كأجر للعامل بها ، وتكون وسيلة امتصاص الزيادة فى الارباح عن طريق الضرائب حتى لا يمتد أثر ارتفاع الاجور فى صناعـة معينة الى باقى الصناعات ، وتعتمد معظم الدول النامية التى لديها قطاع عام كبير أسلوب فرض الضرائب على الارباح حتى تحتفظ بمستوى الاجـور الحقيقية منخفضا لتحقيق فائض الادخار اللازم للتنمية وهذا ما يتعارض أحيانا مع سياسة الدولة الاشتراكية التى تهدف الى تحقيق العـدالة فى توزيع الدخل (١) .

ومما يجعل الاجـور رسيلة فعـالة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الدول النامية هو الدور المتنامى للاجور فى هذه الدول حيث ان القوى العاملة مدفوعة الاجر فى نمو سريع بعدما كانت نسبة العمالة بأجر صغيرة حينما كانت الزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل وكانت زراعة عائلية تنتج للاستهلاك أساسا . وقد تغيرت الامور ولم تعد حتى الزراعة تنتج للاستهلاك الذاتى للمزارعين وانما تنتج للسوق رغم بقائها زراعة تقليدية .

ولا يقتصر التفاوت بين مستويات الاجور فى الدول النامية على وجود فروق بين عمال الصناعة وغيرها من القطاعات أو بين عمال صناعة معينة وعمال الصناعات الاخرى ، وانما يمتد التفاوت الى مستويات الاجور التى تمنح للموظفين الاداريين وطبقة المديرين بالمقارنة مع مرتبات أو أجور ذوى المهن الفنية داخل نفس الصناعة ، حيث يحصل ذوى المهن الفنية على أجـور أعلى مما يحصـل عليه غيرهم من العاملين ، بالصناعة ، بل يمتد التفاوت الى أجور نفس العمال الذين ينتمون الى فئة واحدة من حيث المهارة : مثلا فروق بين مستوى أجور السباك والدهان وهما من فئة العمال المهرة .

ولذلك تكتسب سياسة الاجور أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية، وتقع المسئولية غالبا على عاتق الحكومات باعتبارها أكبر صاحب عمل ،

---

(١) Lewis, W. Arthur : Development Planning, the essentials of economic policy, Unwin University Books — George Allen & Unwin Ltd. London, 1970, P. 78

والنمو السريع للقطاع العام وغياب دور قوى السوق فى تحديد مستوى الاجور او الاختلال فى هذه القوى الذى يؤدى الى تحديد الاجور على نحو لا يتفق مع مستوى الانتاجية لعنصر العمل (١) .

وتلعب الاجور دورا هاما فى تحقيق التوازن بين فرص العمل المتاحة وعدد الباحثين عنه ، حيث ان عدد الباحثين عن عمل خاصة فى المدن يتحدد فى ضوء مستوى الاجور السائد فى هذه المدن مقارنا بمستوى الاجور أو الدخل الذى يحققه العاملون لحسابهم فى المناطق الريفية واحتمال الحصول على فرصة العمل فى المناطق الحضرية . فكلما ارتفع مستوى الاجور كلما دفع ذلك عددا اكبر للبحث عن الوظائف التى تعطى اجرا اعلى وبالتالى ارتفع عدد العاطلين عن العمل ، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢٥ ٪ فى مدن : نيروبى ، كمبالا ، ممباسا ، دار السلام بينما كانت نسبتهم فى المدن الاخرى الصغيرة بين ١٠ - ١٥ ٪ فقط (٢) ومع هذا فان تخفيض مستوى الاجور ليصل الى المستوى الذى يحقق التوازن بين عدد الوظائف المتاحة وعدد الباحثين عنه أمر عسير فى ظل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، وقد يكون الحل الاكثر واقعية هو وضع ضوابط قانونية او فعلية لمنع تدفق العمالة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية بمعدلات تفوق فرص العمل المتاحة فى الصناعة ، ويؤدى الفشل فى تحقيق هذا التوازن الى انتشار البطالة .

ان هدف المحافظة على مستوى الخدمات العامة التى تستطيع الدول النامية تقديمها الى مواطنيها يتأثر بمستوى الاجور التى تدفعها الحكومات الى الموظفين القائمين بالعمل فى هذه المرافق بحيث ان ارتفاع الاجور وعدم قدرة هذه الدول على تخصيص جزء اكبر من مواردها لهذا الغرض يؤدى الى تقلص فى حجم ونوعية الخدمات التى تستطيع الدول القيام بها ، لان ذلك يؤثر على نمو القوى العاملة فى هذه المرافق، ومدى اشباع حاجات اساسية للسكان الذين يزيدون بمعدلات عالية سنويا ، ويجعل الدول النامية فى منعطف صعب فى ظل فائض العمالة لديها وفى مواجهة توفير الخدمات الاساسية من تعليم وخدمات صحية وكلها ذات تأثير على كفاءة القوى العاملة وانتاجيتها .

---

(١) Mabro, Robert & Samir Radwan : The Industrialization of Egypt 1939-1973 — Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 32.

(٢) Mouly J. and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries. George Allen & Unwin Ltd. London — 1978.

ولا شك ان مستوى الاجور يؤثر على الاستخدام الجيد للعمالة اذا كان مستواها منخفضا اذ تحرم الاقتصاد القومى من الاستفادة من الخبرات المتاحة بين القوى العاملة والتى تفضل الهجرة والعمل بالخارج سعيا وراء أجور اعلى ، كما ان انخفاض مستوى الاجور يحجب فرص الاستفادة من التقدم العلمى لعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج ، ويمنع تكوين طبقات عاملة تحسن الاستفادة من هذه الكنولوجيا مما يرفع انتاجية العمل بحيث يكون العائد أعلى من تكلفة الاجور (١) .

ويعتمد حجم السوق للمنتجات الصناعية على مستوى الاجور والجزء المخصص منها للاستهلاك والانفاق على السلع الصناعية بعد تغطية الحاجات الاساسية من المواد الغذائية بحيث يتوسع السوق كلما ارتفعت الاجور فيساعد ذلك على تنويع الانتاج ونموه ، كما ان مستوى الاجور وحجم العمالة المستخدمة يؤثر على هيكل الطلب ولكن يجب الاخذ فى الاعتبار اثر توسع السوق على حجم الواردات بدلا من زيادة الطلب على السلع المحلية ولذلك قد يلزم استخدام الضرائب على الواردات أحيانا للحد من هذا الاثر واقتصار اثر ارتفاع الاجور على توسيع السوق للمنتجات الصناعية الوطنية (٢) .

المبحث الثانى

وظيفة الاجور

للاجور فى اقتصاديات الدول النامية ذات الفائض فى العمالة وظائف خاصة يمكن ان تؤديها بنجاح فتلعب دورا أساسيا فى علاج مشاكل هذه الاقتصاديات وتعجل بتحقيق التنمية الاقتصادية . فلا يقتصر أثر الاجور على التعديل فى سوق العمل وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة بل يتعدى الى علاج مشاكل الاقتصاد فى مجموعه مثل مشكلة الازدواجية القطاعية واستخدام الوسائل الفنية للانتاج .

---

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development. Second edition — Oxford University Press. London 1971. — P. 634.

(٢) Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939. 1973 — Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 30.

ففى مجال التعديل بواسطة الاجور فى سوق العمل : فان مستويات الاجور تعتمد كثيرا على القوة النسبية للمجموعات المهنية والاجتماعية المعنية اكثر بكثير من اعتمادها على مساهمة هذه الفئات والمجموعات فى العملية الانتاجية ، واحيانا يكون ارتفاع الاجور او انخفاضها بالنسبة لمهنة معينة غير مرتبطه بندرة هذه الفئة ولا يتحدد مستوى الاجور بالنسبة لها تبعا لعوامل العرض والطلب وانما بتأثيرات اجتماعية او بظروف العمل الاقل ارضاء للقائمين بها وباحتمالات الترقية فى المستقبل ولذلك فان القبول بوجود التفاوت فى مستويات الاجور فى حدود معينة يؤدى الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب ويعمل على خلق المرونة اللازمة فى عرض الفئات المهنية لمواجهة الطلب عليها . ولكن لابد من الاستعانة باجراءات اخرى تكميلية لاثر التفاوت المقصود فى مستويات الاجور مثل تقديم فرص التدريب اللازمة لفئات العمالة النادرة وتعديل البرامج التعليمية بحجب انواع التعليم غير اللازمة والتى يوجد بها فائض يزيد عن حاجة الطلب فى سوق العمل .

كما انه يمكن استخدام الاجور لتشجيع الصناعة فى المناطق الريفية بغرض التخفيف عن سوق العمل فى المدن والحد من العرض غير المحدود للعمالة فى المدن وبالتالى تقليص حجم البطالة السافرة فى المدن والتى ترتفع معدلاتها سريعا فى معظم الدول النامية . والواقع ان التفاوت فى الاجور بين خريجى المعاهد التعليمية العالية وخريجى المدارس الفنية الادنى مستوى يغرى بالالتحاق بالاولى على حساب الاخرى مما يزيد من مشكلة البطالة فى الدول النامية ويخلق الهوة الواسعة بين العرض والطلب فى كل من الفئتين بحيث يزيد العرض على الطلب بالنسبة لفئة ذوى التأهيل العلمى العالى بينما يحدث العكس فيما يتعلق بفئة المهنيين المهرة الذين تحتاجهم مرحلة النمو الاقتصادى . ويمكن عن طريق تحديد مستويات الاجور احداث الاثر المرغوب فيه بالتشجيع على التحول الى الاعداد المهنى وذلك عن طريق التقليل من التفاوت بين مستويات الاجور للطبقتين المذكورتين .

وفى مجال علاج الاختلال فى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية فانه يمكن استخدام الاجور كأداة لاعادة توزيع العمالة على القطاعات الحديثة بالاقتصاد عن طريق فرض الضرائب على المرتبات والاجور المرتفعة بالقطاع الحديث لتشجيع استخدام العمل بدلا من المعدات والآلات وتشجيع العمالة الى الاتجاه للقطاعات التى لا تخضع فيها لضرائب مرتفعة وعن طريق ذلك يتحقق توزيع العمالة على القطاعات بطريقة تخدم اهداف التنمية . وتستخدم الضرائب وبرامج التأمين

الاجتماعى لتحقيق توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة بحيث يتحمل ذوى الاجور العالية عبء الضريبة والضمان الاجتماعى الذى تمنحه الدولة لذوى الاجور المنخفضة (١) .

ولكن يجب استخدام ضرائب الاجور والضمان الاجتماعى بحذر لو امكن نقل عبء الضريبة من أصحاب العمل الى كاهل العمال فان تأثيرها على تكاليف العمل وبالتالى على الطلب على العمل يكون طفيفا بعكس حالة ما يتحمل أصحاب العمل للضريبة حيث تزيد تكلفة العمل وينخفض الطلب عليه بالتالى ، وفى ظل وجود فائض العمالة فى الدول النامية فيجب الحرص على استخدام اداة الاجور لتحقيق أقصى استفادة منها سواء بالتدخل لتخفيض مستوى الاجور أو زيادتها .

وتستخدم مستويات الاجور كمؤشر لقياس فائض العمالة لان الفرض ان ثبات الاجر الحقيقى يشير الى وجود فائض للعمالة وهذا الاجر يكون أعلى من الانتاجية الحدية للعمل فى القطاع الذى يوجد فيه فائض للعمالة وهو غالبا قطاع الزراعة ، وثبات الاجر يجد تبريره فى الافتراض الضمنى بتطابق الحد الاقصى والحد الادنى للاجر الذى لا يمكن أن ينخفض عنه اى حد الكفاف . والحد الاقصى هو الذى لا يمكن أن يتجاوزه الاجر بسبب وجود فائض العمالة فلا يستطيع العمال المطالبة بزيادة الاجور عن طريق الضغط على صاحب العمل . الا ان تحقق شروط ثبات الاجر الحقيقى فى ظل فائض العمالة امر غير واقعى فى الدول النامية لانه وان كان العمال لايملكون قوة ضاغطة على صاحب العمل مباشرة عن طريق الاتحادات العمالية الا أن صاحب العمل الرئيسى فى هذه الدول هو الحكومة ذاتها والتى تستجيب فى الغالب الى مطالب العمال تمشيا مع الافكار الاشتراكية والضغوط السياسية التى تملكها القوى العاملة ولذلك فانه رغم وجود فائض العمالة فى هذه الدول الا ان ثبات الاجر الحقيقى امر مشكوك فيه مع الاتجاه المستمر نحو ارتفاع مستويات الاجور ولذلك لا يعتبر هذا الارتفاع دليلا على عدم وجود فائض العمالة . ولكن يمكن اعتبار تدخل الحكومة بتحديد حد ادنى للاجور كقرينة على وجود فائض العمالة الذى يجعل مستوى الاجور ينحدر الى حد الكفاف خاصة فى الزراعة مما يجعل اجور الصناعة التى تتحدد على اساس الاجور فى الزراعة منخفضة جدا . ويتم على كل حال قياس فائض العمالة عن طريق ملاحظة اثر الزيادة فى الطلب على العمالة الصناعية فاذا ترتب عليها ارتفاع فى الاجور فان ذلك يعتبر قرينة عدم وجود فائض فى العمالة بافتراض مرونة العرض فى المهن

---

(١) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٧٩

المطلوبة أما اذا كان التغير فى حجم العمالة بمعنى حدوث زيادة فى حجم العمالة الصناعية نتيجة زيادة الطلب على عنصر العمل كان ذلك دليلا على وجود فائض العمالة اذا لم ترتفع الاجور الصناعية (١) .

المبحث الثـــالث
كيفية تحديد الاجور

ان الاجر باعتباره حافزا على العمل ومقابلا له يجب ان يرتبط بأهمية العمل ذاته بحيث لا يرتبط مباشرة بالتأهيل العلمى الذى حصل عليه الموظف او العامل او بالمركز الاجتمـاعى او السياسى . كما أن مركـز الوظيفة يجب أن يتحدد على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة فى الاقتصاد القومى . وقد راينا ان سوق العمل فى الدول النامية يتميز بوجود ظاهرتين :

اولهما : ان معدل نمو القوى العاملة اسرع بكثير من معدل النمو فى الناتج القومى . بل ان نسبة السكان الذين يعملون فعلا تقل مع مرور الوقت كلما ازداد النمو السكانى .

ثانيهما : ان مستوى الأجور يرتفع برغم حقيقة وجود فائض كبير من القوى العاملة فى هذه الدول ، بل ان التفاوت بين مستويات الاجور يزداد عمقا ليس فقط بين من يعملون حسب القطاع الذى يعملون فيه وانما يزيد التفاوت عمقا بين هؤلاء وبين العاطلين عن العمل . حتى انه فى بعض الدول الافريقية يصـل الفرق بين أجور العمالة الماهرة وبين العمالة غير الماهرة الى ١٥٠٪ بينما يبلغ الفرق بينهما فى الدول الصناعية بين ١٠ — ١٥ ٪ فقط ويمكن ارجاع السبب فى ذلك الى أن معيار تحديد الاجور فى الدول النامية ليس اهمية الواجبات المحددة للوظيفة وانما يكون المعيار هـو المؤهل العلمى لشاغلها والذى قد لا تكون له ادنى عـلاقة بالوظيفة . وهذا احد اسباب التفاوت بين الاجور فى القطاع الحديث الذى يعتمد على العمالة الماهرة وبين الاجور فى القطاع الزراعى الذى نادرا ما يعتمد التأهيل العلمى اساسا لتحديد مستوى الاجور (٢) .

---

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy — The Economic Growth Center. Yale University. Richard Irwin Inc. Homewood, Illionis 1967 — P. 162.

(٢) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University press. London 1971 — P. 637.

ويلاحظ أن مستوى الاجور فى الاقتصاد المزدوج الذى يتميز بوجود فائض العمالة لا يتحدد على أساس الانتاجية الحدية فى قطاع الزراعة التى تصل صفرا أو قريبة من الصفر (١) ، لكن الاجور تتحدد بمقدار يتجاوز الانتاجية الحدية للعمل عن طريق التشريعات ويظل الاجر محددا على هذا النحو طالما بقيت حالة وجود فائض العمالة ، فاذا تمت محاولة تحديد الاجور بما يتجاوز هذا المستوى سينشأ عنها تدفق العمالة الزراعية الى القطاع الصناعى مما يعيد الاجور الحقيقية الى مستوى الحد الادنى المقرر قانونا ، ويتحدد الاجر فى القطاع الصناعى عادة فى ضوء مدى النجاح الذى يحققه القطاع الزراعى فى زيادة الناتج الزراعى ليكفى احتياجات عمال الصناعة أيضا فيتحدد الاجر على ضوء الفائض فى الناتج الزراعى فاذا لم ينجح القطاع الزراعى فى تحقيق فائض انتاج يكفى لسد احتياجات عمال الصناعة ادى ذلك الى ارتفاع فى مستوى الاجور الحقيقية فى الصناعة لتغطية ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فى السوق ما لم يتم تغطية العجز عن طريق الاستيراد نظرا لانعدام مرونة الطلب على هذه السلع . ويتأثر مستوى العمالة الصناعية بسبب ارتفاع مستوى الاجور فى الصناعة اذ أن ارتفاعها سيؤدى الى انخفاض مستوى العمالة الصناعية من أجل تحقيق التوازن بين الاجور الصناعية الحقيقية والانتاجية الحدية للعمالة الصناعية ، ويكون دور السوق هو القيام بتحديد الكميات من جميع العناصر عند نقطة التوازن فى ضوء حجم الفائض الزراعى وحجم ونوع السلع الرأسمالية المستخدمة فى وقت معين (٢) .

والواقع انه يجب التفرقة بين تحديد الاجور فى القطاع الزراعى وتحديدها فى القطاع الصناعى ، ذلك انه يصاحب وصول الاقتصاد الى مرحلة النمو الكامل أن يرتبط القطاع الزراعى بالسوق بمعنى أن يمنح العمال الاجور المعادلة للانتاجية الحدية ، أما بالنسبة للقطاع الصناعى فان ذلك يمثل الواقع منذ البداية حيث يتحدد مستوى الاجور عن طريق قوى السوق وهذا ما حدث بالنسبة للدول الصناعية حاليا ولكنه لم يصدق بالنسبة للدول النامية ، حيث يوجد فائض العمالة وتنتشر ظاهرة التدخل لتحديد حد أدنى للاجور : -

---

(١) Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford, London 1975 — P. 53.

(٢) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy — The Economic Growth Center. Yale University. Richard D. Irwing Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 208.

فقد أصبح العمل فى الدول النامية اكثر قدرة على التنظيم وتشكيل الاتحادات العمالية فى هذه الدول والتى لايجب اعتبارهامجرد تنظيمات نقابية بل لابد أن نتفهم دورها ونظرة الحكومات اليها ولذا لابد أن نعرف الدور السياسى والاجتماعى لهذه النقابات والذى تلعبه للتأثير على الحكومات فى مجال تحديد مستوى الاجور . ليس لهذه الاتحادات العمالية القوة التفاوضية التى تتمتع بها فى الاقتصاديات المتقدمة فليس لها القدرة على الدخول فى مساومات مباشرة مع أصحاب الاعمال وتلجأ بدلا من ذلك الى الاعتماد على وساطة الدولة وسلطاتها ، كما أنه يجب فهم دور النقابات العمالية فى ضوء حقيقة أن خصمها الاساسى هو الحكومة ذاتها باعتبارها اكبر صاحب عمل فى الدول النامية (١) .

وهذا بدوره يقودنا الى ضرورة بيان الدور الذى تلعبه الحكومة بوصفها صاحب عمل وممثلة فى القطاع العام فى سبيل تحديد مستوى الاجور ، اذ أن للقطاع العام دورا متزايدا فى اهمية تحديد أجور العاملين بالقطاع العام وبوصفه محكما فى خلافات أجور العاملين بالقطاع الخاص وعبر اعداد التشريعات العمالية أو أحكام محاكم العمل، ولكن الدور المباشر للقطاع العام فى تحديد الاجور للعمالة الزراعية مفقود تقريبا مما يزيد مشكلة الازدواجية فى سوق العمل تعقيدا ويتعمق التعاوت فى الاجور بالتالى . ولذلك فان تحديد مستوى الاجور فى القطاع العام أعلى مما هو عليه فى بقية القطاعات وفى ضوء وجود فائض كبير من العمالة قد يجد من الفرصة لزيادة حجم العمالة بتوسيع فرص العمل وتنتشر البطالة . وهذا ما دفع أحيانا ببعض الحكومات الى الحد من قوة النقابات وتقييد الاجور مثلما حدث فى الصين وكوريا وسنغافورة وغانا واندونيسيا (٢) أو امتنعت الحكومة عن التدخل فى تحديد الاجور، والواقع انه يجب أن يكون تدخل القطاع العام فى مجال الاجور قاصرا على أن يجعل جداول مرتباته وتشريعات العمل التى يصدرها تعكس اتجاهات سوق العمل بدلا من ان يحددها بحيث يكون الهدف من تحديد الاجر للعاملين بالقطاع العام هو ضمان الحصول على القدر الكافى من القوى العاملة المدربة على القيام بتأدية أعماله .

(١) Allen, V.L. : The Sociology of Industrial Relations Longman, U.K. 1971

(٢) Skorov, G.E. : Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries. Translated by Jenny Warren. Pergamon Press — 1978.

المبحث الرابع

انخفاض انتاجية العمل فى الدول النامية

يمكن تحديد العوامل التى تساهم فى زيادة الانتاجية بأنها مستوى التعليم والتدريب الذى تتمتع به القوى العاملة والذى يرفع بالتالى مستوى المهارة الفنية لدى الافراد ، وكذلك مستوى الصحة العامة والثقافة العامة ، ومستوى التنسيق الصناعى داخل الوحدات الانتاجية ونوع الاتصالات المستخدمة لتسهيل الاتصال داخل الوحدة ، أيضا تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية على الانتاجية اذ تعمل عوامل المنافسة الاجتماعية الى رفع كفاءة الافراد وبذل جهد أكبر ومن ناحية اخرى فان اتساع نطاق الانتاج يعمل على زيادة الانتاجية وهذا يبدو من انخفاض مستوى الانتاج فى الصناعات الحرفية بالمقارنة مع المصانع الكبيرة التى تنتج سلعا مماثلة ، وهذا يعنى كذلك ان التقدم التكنولوجى يعمل على زيادة الانتاجية (١) .

وعندما تكون التكنولوجيا المستخدمة ذات كثافة عمالية عالية ، فان الانتاجية العمالية تظل ثابتة أو تتجه للانخفاض بينما يتجه الناتج الى النمو ، ففى جنوب افريقيا مثلا تضاعف الناتج الصناعى منذ عام ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٥ ولان العمالة ارتفعت بنفس القدر فان الناتج للعامل زاد بمقدار ضئيل جدا وهذا بسبب اتجاه الدول النامية الى مضاعفة الناتج من خلال استخدام عنصرى العمل ورأس المال حتى يمكن الحصول على أعلى عائد حدى للتكلفة وهذا لايعنى بالضرورة زيادة الانتاجية (٢) .

ويبدو أثر الاتجاه الى مضاعفة الناتج من خلال استخدام عنصرى العمل ورأس المال وليس من خلال زيادة الانتاجية ما حدث فى مصر عندما انخفضت الانتاجية الصناعية فى الفترة ٦٤/٦٣ - ١٩٧٠ عندما تبنت الحكومة سياسة التوسع فى العمالة ، بينما بلغ معدل نمو

---

(١) Shigero Tsuru : The effects of technology on productivity in "Problems in Economic Development". P. 303.

(٢) W. Galenson & J. Eriksson : Industrial Labour Productivity in non-western countries, since 1945 in "Problem in economic development" by E.A. Robinson McMillan & Co. New York — 1965, P. 244.

الانتاجية بين عامى ٤٦ - ١٩٥١ حوالى ٨٪ سنويا وهى فترة تميزت بارتفاع معدل تكوين راس المال والاستثمار ، كما بلغ معدل نمو الانتاجية الصناعية فى الفترة ٥٣ - ١٩٦٤ حوالى ١٠٪ وهى الفترة السابقة مباشرة على تنفيذ سياسة تشغيل الخريجين والتوسع فى القطاع العام (١) .

ربما كانت مشكلة انخفاض الانتاجية فى الدول النامية أحد المشاكل الصعبة التى تواجه اقتصاديات هذه الدول وهى فى نفس الوقت تعتبر من اهم سمات هذه الاقتصاديات التى تميزها عن الاقتصاديات الصناعية ، واحد اسباب انخفاض الانتاجية فى الدول النامية هو وجود فائض العمالة والعمالة الناقصة وانتشار البطالة حتى تصل الانتاجية الحدية لنسبة عالية من القوى العاملة الى الصفر ، وبصرف النظر عن الاعداد الهائلة من القوى العاملة التى هى فعلا خارج نطاق العمل ، كل هذه العوامل تؤدى الى انخفاض الانتاجية ، وقد ترتب على ذلك اتساع الهوة بين مستويات الانتاجية فى الدول النامية والدول الصناعية التى تواصل الانتاجية فيها اتجاهها الى اعلى حتى بالنسبة للقطاع الزراعى ويظهر الفارق بين هذه الدول فى الفارق الكبير بين مستوى الدخل القومى فى كل منهما ومعدلات نموه السنوية . لقد انخفض نصيب الناتج الزراعى من الناتج القومى فى الدول الصناعية من ٤٠ - ٥٠٪ قبل بدء التصنيع فى القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر ليصبح حوالى ١٠٪ ومع ذلك زاد الناتج الزراعى فى هذه الدول بحوالى اربع او خمس مرات عما كان عليه قبل الثورة الصناعية، اما بالنسبة لنمو الناتج الصناعى فقد ارتفع بنحو ٤٠ مرة بحيث زاد نصيب الفرد منه بمعدل ١٥ مرة ، ولكن نظرا لانخفاض الانتاجية فى الدول النامية وعدم مسايرتها لمعدلات نموها فى الدول الصناعية فقد تغير توزيع الدخل العالمى بين الدول الصناعية والدول النامية بدرجة صارخة ، وفى حين أن عدد سكان الدول الصناعية كانوا يمثلون نحو ربع سكان العالم عند بدء الثورة الصناعية فى اوربا وكانوا يحصلون على ثلث الناتج العالمى ، فان هذه الدول والتى لم يزد عدد سكانها الا قليلا خلال الستينات من القرن الحالى فانها قد حصلت على حوالى ٨٠٪ من الدخل العالمى ، وهذا ينطبق ليس فقط على الدول الغربية بل ايضا على دول الكتلة الشرقية ، ومن ناحية دخل الفرد فانه بلغ فى

---

(١) Mabro, Robert & Samir Radwan : The Industrialization of Egypt 1939-1973 — Policy and Performance Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 92/149.

الدول الصناعية حوالى ٩ مرات مما هو عليه فى الدول النامية (١) .

ففى الدول الاشتراكية مثلا كان معدل نمو الانتاجية الصناعية بين ٥٠ — ١٩٦٠ هى : ٩٦ ٪ فى الاتحاد السوفيتى ، ١٢٨ ٪ فى بولندا، ١١٠ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، ١٣٤ ٪ فى ألمانيا الشرقية ، ١١٩ ٪ فى رومانيا ، وفى سنة ١٩٦٠ وحدها كان معدل نمو الانتاجية الصناعية فى هذه الدول هو ٤ ٪ فى الاتحاد السوفيتى ، ٧ر٤ ٪ فى بولندا ، ٥ر١ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا و ٩ ٪ فى رومانيا ، ٨ ٪ فى المجر (٢) .

وتختلف مستويات الانتاجية حسب القطاعات الاقتصادية ودرجة نموها ، ونظرا لانتشار ظاهرة العمالة الناقصة فى الزراعة أكثر من غيرها من القطاعات فان انتاجية القطاع الزراعى هى أدنى من غيرها وهذا ما يؤثر على انتاجية الاقتصاد القومى فى مجموعة نظرا لان نسبة السكان الزراعيين تزيد عن نصف عدد السكان فى هذه الدول .

ورغم أن انتاجية العمالة الزراعية قد ارتفعت بمعدل ٣ ٪ خلال العقدين الاخيرين فى معظم الدول النامية الا انه نتيجة لزيادة حجم العمالة الزراعية بنسبة تتراوح بين ٢ — ٥ر٢ ٪ فان صافى الزيادة فى الدخل الفردى لم تتجاوز ١٪ سنويا (٣) ويظل الفارق بين انتاجية العمالة الزراعية فى الدول النامية وانتاجية القطاعات الاخرى كبيرا حيث تصل فى الدول النامية حوالى ٥٠ ٪ فقط من معدل انتاجية العمالة فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ففى فنزويلا تبلغ انتاجية العمالة الزراعية ٢٢٪ فقط حيث تنفشى العمالة الناقصة فى القطاع الزراعى لتبلغ نسبتها احيانا ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة فى القطاع . فاذا تم قياس العمالة الناقصة واعتبارها مرادفة للانتاجية المنخفضة فانه يلاحظ أن هذه الانتاجية فى انخفاض مستمر ويتخذ معيار عدد السعرات الحرارية التى ينتجها العامل سنويا مقياسا لذلك ، وقد اتضح من احدى الدراسات أن متوسط الانتاجية للعامل سنويا تناقص ٩٢ر٥

---

(١) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 16.

(٢) Platnikov, K. : Factors influencing the economic development of socialist countries, in "problems in economic development" by E.A.G. Robinson. McMillan & Co., New York — 1965, P. 62.

(٣) J. Mouly and E. Costa : Employment policies in developing countries. London George Allen & Unwin Ltd. P. 134.

مليون وحدة حرارية الى ٠ر٦٠ مليون وحدة بين عامى ١٩١٣/١٢ ؛ و ١٩٦٤/٦٠ فيما يعتبر معدل ٩ر٤ مليون وحدة هو الحد الادنى الذى يهدد بحدوث المجاعة ، أما فى الدول المتقدمة فقد كان المعدل قبل الثورة الصناعية هو ٠ر٥ مليون وحدة حرارية وان الانتاجية فى الوقت الحاضر تبلغ ٦٠ فى فرنسا و١٨٠ فى الولايات المتحدة الامريكية(١) . بحيث يبدو أن الحل لمشكلة انخفاض الانتاجية الزراعية يحتم تغيير اساليب الانتاج الزراعى وليس ادخال قسط اكبر من عنصر العمل فى العملية الانتاجية ، لان الانتاج الزراعى يتم عن طريق اتحاد عنصرى راس المال ممثلا فى الارض ومواردها الطبيعية وعنصر العمل ، فاذا كان عنصر العمل متوفرا وفائضا عن الحاجة فان الارض القابلة للاستغلال الزراعى قد تصبح عنصرا نادرا وبقى البديل وهو التغيير فى اساليب الانتاج ذاتها واستخدام التقدم التكنولوجى للحصول من هذين العنصرين الانتاجيين على اكبر عائد ممكن ، وبمعنى آخر ضرورة زيادة الانتاجية الزراعية من اجل المحافظة على مستوى معتدل للاجور الصناعية عن طريق توفير المواد الغذائية (٢) . فاذا تركنا الزراعة جانبا فاننا نجد ان تناقضا واسعا بين انتاجية قطاع الصناعة وقطاع التشييد من ناحية وبين انتاجية قطاع الخدمات من ناحية اخرى ، حيث تتجه العمالة الزراعية المهاجرة الى قطاع الخدمات بنسبة أعلى من القطاعين الاخرين وكثيرا من هؤلاء يلتحقون بقطاع الخدمات الخاصة ويعملون لحسابهم فى مهن ذات انتاجية منخفضة للغاية ولا تتطلب كثيرا من راس المال والخبرة وربما فضل هؤلاء المهنيون البطالة السافرة على العمل بهذه المهن لو ان هناك تأمين ضد البطالة . كما أن انتاجية قطاع الخدمات الحكومى متدنية الى حد كبير بالمقارنة مع انتاجية الصناعة بل مع انتاجية العمالة فى القطاع الخاص بصفة عامة ويرجع السبب الى أن الحكومات التى تحاول استيعاب الاعداد الهائلة من الخريجين فى قطاع الخدمات الحكومى تمنح مرتبات منخفضة نظرا لان الاعتمادات المتاحة لها لهذا الغرض محدودة ولذلك فهى لا تجذب العناصر الجيدة والمدربة للعمل بهذا القطاع وتتجه الى القطاع الخاص حيث ترتفع المرتبات او انها تتجه الى العمل بالقطاع الحديث الذى يشمل الخدمات المصرفية والسياحية وغيرها .

---

(١) J. Mouly and E. Costa : Employment policies in developing countries. London George Allen & Unwin Ltd. P. 135.

(٢) John C.H. Fei and Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy — The economic growth center — Yale University — Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illinois 1967 — P. 159.

المبحث الخامس

نمو الانتاجية ونمو العمالة

ان معدل الزيادة فى فرص العمل فى كثير من الدول يصل ثلث معدل الزيادة فى الانتاج بل أن العمالة فى بعض دول شرق افريقيا قد انخفضت لمدة حوالى عشر سنوات خلال الستينيات بينما ارتفع الانتاج بنسبة كبيرة ، وهذا ما يشير الى أن معدل الانتاجية يرتفع على حساب معدل الزيادة فى عدد الوظائف المتاحة ، وهو موقف فى غير صالح تلك الدول التى تعانى من وجود فائض كبير فى القوى العاملة . وتزداد المشكلة تعقيدا فى ضوء حقيقة نمو السكان بمعدلات تفوق بكثير معدل استيعاب القادمين الجدد سنويا للقوى العاملة وتبدو هذه الفجوة التى تتسع سنة بعد اخرى من خلال مقارنة معدلات التخرج من مراحل التعليم مع عدد الوظائف التى يستطيع الاقتصاد القومى توفيرها سنويا ، ففى نيجيريا مثلا ينتهى حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ شخص سنويا من مراحل التعليم بينما تبلغ فرص العمل المتاحة لهم بين ١٠٠ر٠٠٠ الى ٢٠٠ر٠٠٠ فرصة عمل فقط ، وفى تنزانيا بينما قدر أن عدد الخريجين خلال خطة التنمية فى الستينيات يبلغ ١ر٢٥ مليون شخص الا أن عدد فرص العمل التى قدر أنها ستتوفر خلال تلك الخطة ٥٥ر٠٠٠ فرصة عمل فقط . وهذا التفاوت بين عدد القوى العاملة التى تطلب عملا وبين عدد فرص العمل المتاحة لهم يرجع الى ارتفاع معدلات الزيادة فى الانتاجية على حساب زيادة فرص العمل (١) .

ان الوصول بالاقتصاد القومى فى الدول النامية الى مرحلة النمو الاقتصادى الكامل والتى يختفى عندها فائض العمالة يبدأ عندما تتنافس القطاعات الاقتصادية فيما بينها للحصول على حاجتها من القوى العاملة عن طريق سوق العمل . وبالطبع فان هذا لا يتم فى ظل ثبات حجم السكان عند نقطة البدء فى عملية التنمية ومحاولة اعادة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية وانما يزيد عدد السكان سنويا وبمعدلات مرتفعة ، وكلما طالت المدة المحددة للوصول الى مرحلة النمو كلما زادت الضغوط السكانية وزاد العبء على قطاع الصناعة لاستيعاب أعداد اكبر من القوى العاملة . ومن هنا تبدو أهمية تحديد سرعة انجاز عملية التصنيع والتى تأخذ فى حسابها معدل الزيادة السكانية ، ويعبر

---

(١) Dudley Seers and Leonard Joy : Development in a divided world, penguin books, ltd., Harmondsworth, Middlesex, England, 1971 — P. 218.

عن هذا الجهد اللازم للوصول الى مرحلة النمو على صورة وضع حد ادنى من الزيادة فى الانتاجية كحد ادنى سواء لانتاجية القطاع الزراعى او قطاع الصناعة بالنسبة لكل سنة من سنوات الخطة الموضوعة للتنمية، اى ان الانتاجية الصناعية يجب ان تزيد بمعدل يكفى لتمويل انشاء فرص وظيفية جديدة سنويا تغطى الزيادة فى القوى العاملة ، كما ان الانتاجية الزراعية يجب ان تزيد بمعدل يكفي لتوفير الموارد الغذائية للزيادة السكانية المضافةسنويا خاصة فى ضوء تناقص العمالة الزراعية نتيجة اعادة توزيع العمالة . وتناقص العمالة الزراعية لا يعنى تناقص العدد المطلق للعاملين فى الزراعة وانما انخفاض نسبتهم بالنسبة لمجموع القوى العاملة . ولاشك ان زيادة الانتاجية تستوجب زيادة تكوين رأس المال المستخدم لان زيادة الانتاجية لعنصر من عناصر الانتاج تتحقق اذا زادت كمية عنصر الانتاج الآخر ، كما انه يلزم الاستفادة من التقدم التكنولوجى والذى بدوره يعتمد على جهود البحث العلمى للوصول الى وسائل فنية وأساليب انتاجية ذات كثافة عمالية تؤدى الى زيادة حجم الادخار والاستثمار ، وعلى ذلك فان المدة اللازمة للوصول بالاقتصاد القومى الى مرحلة النمو تعتمد على الجهود المبذولة لزيادة الانتاجية فى كل من القطاعين وتحقيق التوازن بينهما . كما ان زيادة الانتاجية الزراعية لا تقتصر اهميتها على مجرد توفير الغذاء الكافى للسكان على اهميته، وانما يجب ان ترتفع لتغطى الاحتياجات من المواد الزراعية المستخدمة كمواد اولية فى الصناعة التى تنمو بسرعة خاصة ان عامل الصناعة تزيد احتياجاته الزراعية عن قرينة العامل الزراعى نظرا لارتفاع مستوى معيشة الاول نسبيا (١) .

وقد يبدو احيانا تناقض عملى بين تحقيق هدفى زيادة الناتج وزيادة العمالة لان الامر يتوقف على مدى الحاح اى من الهدفين واعطاء الهدف الأكثر الحاحا اولوية على الهدف الآخر فى خطط التنمية بحيث يعتبر الهدف الاول هدفا عاجلا يجب تحقيقه فى المدى القريب للخطة والآخر هدفا يتحقق فى المدى الطويل بحيث يعتبر تحقيق ايهما دليلا على مدى نجاح او فشل الخطة . وكثيرا ما يعتبر هدف مضاعفة الانتاج الهدف العاجل رغم ما يتضمنه ذلك من زيادة حجم البطالة بسبب الاعتماد على التكنولوجيا ذات الكثافة الراسمالية فى الاستثمارات الصناعية والتى تساهم فى تحقيق زيادة الانتاجية على حساب زيادة العمالة . وقد يكون

---

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the labour surplus economy — The economic growth center. Yale University, Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967. P. 23.

هذا التناقض مجرد افتراض اذ انه حتى فى ظل وجود فائض العمالة فى الدول النامية فان زيادة الانتاجية والتى تؤدى الى زيادة معدل تكوين راس المال والانشطة المتعلقة بالتقدم التكنولوجى يمكن ان يقررا ليس فقط معدل استيعاب العمالة الناقصة او البطالة الصناعية ولكن ايضا معدل الزيادة فى التاتج الصناعى ولهذا فانه يجب الا يكون هناك تناقض بين هذين الهدفين بالنسبة للاقتصاد النامى الذى يعانى من نقص فى راس المال ووفرة فى العمالة ، وان كانت المشكلة لا تزال قائمة بالنسبة لاختيار الكثافة التكنولوجيـة ، فاذا تم استخدام كثـافة تكنولوجية راسمالية فان ذلك يعنى التضحية بهدف زيادة العمـالة على المـدى القصير ، والعكس صحيح ايضا ، وقد وفقت اليابان فى التوفيق بين الهـدفين عن طريق استخـدام التكنولوجيا التى سمحت باستمـرار الصناعات الحرفية كجزء مكمل او كمقاولين من الباطن لتوريد اجزاء صناعة كبيرة تقوم بها المصانع العملاقة وهذه الطريقة اعتمدت على عملية اعادة تنظيم العمليـة الانتاجيـة واعادة توجيه الاستثمارات اكثر من اعتمادها على استثمارات ضخمة . وقد تطلب هذا تكييف التكنولوجيا المستوردة لتتناسب مع الظـروف المحلية بالاضـافة الى الاكتشافات التكنولوجية المحلية وهذه هى الطريقة المثلى اذا اريد استخدام الطاقات البشرية المتعطلة عن العمل فى الدول الناميـة دون اللجوء الى استيراد تكنولوجيـا ذات كثافة راسمالية لا تقـدم الكثير للاقتصاد القومى فى مجموعه بل الركود (١) .

يقول آرثر لويس ان معدل النمو المتوسط للناتج غير الزراعى يمكن ان يكون ٦ ٪ سنويا ومعدل الزيادة فى العمالة غير الزراعية ٤ ٪ وهذا يعطى ٢ ٪ كمعدل للزيادة فى انتاجية القطاع غير الزراعى ، ولذلك فان الدول التى لديها فائض فى العمـالة وترغب فى التخلص منه يجب ان تحاول ان تحتفظ بمعدل انتاجية القطاع غير الزراعى منخفضا عند هذا المستوى لان الزيادة الضئيلة فى الانتاجية مع تشغيل عـدد اكبر من العمال قد يزيد الدخل القومى ، ولذلك اذا اظهرت خطة تنمية معدلا للزيادة فى الانتاجية للقطاع غير الزراعى يزيد عن ٢ ٪ سنويا فانه يجب اعادة النظر فى الخطة لمعرفة ما اذا كان استخدام اساليب انتاج اعلى كثافة

---

(١) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the labour surplus economy — The economic growth center. Yale University, Richard D. Irwin Inc. Home wood, Illinois 1967, P. 168.

راسمالية لا يؤدى الى تخفيض فى الناتج او العمالة (١) والواقع ان ما يريد لويس تأكيده ان ارتفاع معدلات الانتاجية يجب الا تكون على حساب هدف استيعاب فائض العمالة فى الدول النامية ، وبمعنى آخر انه يجب الاعتماد على أساليب الانتاج ذات الكثافة العمالية العالية حتى لو لم تتحقق معدلات عالية فى الانتاجية للقطاع غير الزراعى .

لقد لوحظ أن نمو العمالة يحدث بمعدل يقل عن معدل نمو الانتاجيةمما يشير الىاستخدام تكنولوجيا ذات كثافة راسمالية عالية ادت الى اخفاق الصناعة فى المساهمة بدور كبير فى استيعاب فائض العمالة ، وقد بلغت على سبيل المثال النسبة فى نمو العمالة الىالنسبة فى نمو الناتج ٦٢ر لجميع الدول النامية خلال الخمسينات واوائل الستينات ، وكانت النسبة المذكورة (والتى يمكن اعتبارها بشكل تقريبى مرونة العمالة) فى امريكا اللاتينية ٤٣ر. وفى الهند ٤٩ر. اى أقل من النسبة الوسطية لمجموع الدول النامية واحتلت مصر نسبة أعلى هى ٧١ر. ، ورغم أن البعض لا يلقى باللوم على التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة وحدها بدعوى أن التكنولوجيا يمكن أن تكون مرنة وانها تعتمد على الاسعار النسبية لعناصر الانتاج ، الا اننا نرى أن كثافة راس المال العالية للتكنولوجيا الصناعية المستخدمة فى الصناعة هى المسئول الاول عن تلكؤ معدل استيعاب فائض العمالة فى ملاحقة معدل النمو فىالانتاج ، بالاضافة الى عواملأخرى اهمها الحماية المرتفعة التى تفرضها الدول النامية على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا لتنافس مثيلتها المستوردة ، اذ ينتج عن هذه الحماية معدلات اجور مرتفعة بشكل غير عادى فى الصناعة المحمية وهذا يؤدى بدوره في الاقتصاد النامى ان عاجلا أو آجلا الىانتشار ظاهرة ارتفاع الاجور الى بقية القطاعات . كذلك الحماية تؤدى الى احباط نشاطات الانتاج الصناعىو التقليدى فى المصانع الصغيرة التى تستخدم كثافة عمالية عالية ، ذلك أن المصانع الصغيرة رغم انها لا تدفع أجورا مرتفعة بالمقارنة للمصانع الكبيرة ذات الكثافة الراسمالية العالية فانها تعانى منافسة من المؤسسات الكبيرة المحمية والتى لا تستطيع تصدير منتجاتها بسبب ارتفاع تكلفة الاجور ومن ثم يتشبع السوق المحلى بالسلع وتبدأ اسعار البيع بالهبوط عن المستوى الذى تحدده الحماية فتحدث البطالة فى القطاع الصناعى الحديث وتنتشر العمالة الناقصة والبطالة المقنعة فى القطاع الحرفى التقليدى .

---

(١) W. Arthur Lewis : Development planning, the essentials of economic policy, Unwin University books, George Allen & Unwin Ltd., London, 1970, P. 244.

أن الكثافة الرأسمالية فى العمليةالانتاجية لا تؤدى بالضرورة الى ارتفاع الانتاجية حيث يوحظ أن الانتاجية فى الدول النامية أقل بكثير منها فى الدول الصناعية برغم استخدام نفس المعدات والآلات ولذلك فان المجال مفتوح أمام الدول النامية لزيادة الانتاجية فى القطاع الصناعى عن طريق الاستخدام الافضل للمصانع القائمة وذلك بالصيانة السليمة للمعدات والقضاء على توقف الآلات وتنظيم العمل داخل المصانع للاستفادة القصوى من المعدات فضلا عن تحسين كفاءة العمالة الصناعية ، وكدليل على ذلك فقد نتج عن برامج التدريب وتحسين الانتاجية فى مصر والتى اقامتها منظمة العمل الدولية زيادة الانتاجية دون زيادة فى راس المال المستثمر بنسبة ١٢ ٪ الى ٤٠٠ ٪ (١) . كما ان بعثة تحسين الانتاجية التابعة لمنظمة العمل الدولية - وقد وجدت فى باكستان أن مصنعا ينتج ١٩٠٠٠ ياردة من المنسوجات يوميا بالمقارنة للحاجة الى ٤٠٠٠٠ ياردة يوميا وقد تم اعادة تنظيم العملية الانتاجية مع اضافات طفيفة بالمصنع مما أدى الى زيادة الانتاج الى ١٥٠٠٠ ياردة يوميا بنفس المعدات مما يوضح أن زيادة الانتاجية لا تحتاج الى استثمار جديد بمقدار ماتحتاج الى اعادة تنظيم العملية الإنتاجية واستغلال طاقتها الانتاجية سواء فى الزراعة او فى الصناعة .

ولا يجب أن تكون زيادة الانتاجية على حساب العمالة بمعنى انها لا تعنى الاستغناء عن جزء من العمالة من أجل تخفيض اتكاليف وانما يستتبع عملية اعادة تنظيم العملية الانتاجية ايجاد فرص عمل جديدة للقيام بالصيانة للمعدات والعمل لاكثر من دورة عمل فى اليوم الواحد . ولكن فى جميع الاحوال فان زيادة الانتاجية الصناعية تتيح الفرصة لتحقيق فائض فى الارباح وتكوين راس المال لاعادة الاستثمار أو زيادة فى العائد من العملات الاجنبية اذا كانت صناعة تصديرية وتتيح الفرصة لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية للتصنيع وزيادة فرص العمل الجديدة. وفى الصناعة الانشائية فان زيادة الانتاجية قد تستتبع الاستغناء عن جزء من العمالة غير الماهرة التى كانت تستخدم فى أعمال الحفر ومناولة المواد واستبدالها بالحفارات والرافعات الا ان ذلك يؤدى فى نفس الوقت الى زيادة فرص العمل لتشغيل وصيانة هذه المعدات (٢)

---

(١) Ilo : Employment Objectives in Economic Development, report of a meeting of experts. Ilo — Geneva, 1961, PP. 94-135.

(٢) Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the labour surplus economy — The economic growth center. Yale University. Richard D. Irwing Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 136.

والعقبة الوحيدة فى ضوء ظروف العمالة فى الدول النامية انه سواء فرص العمل الجديدة التى تحققها عملية اعادة تنظيم العملية الانتاجية أو التى تتطلبها عملية اعادة التنظيم ذاتها ، تتطلب كفاءة معينة فى العنصر البشرى المطلوب ، بمعنى أن هذه العملية تؤدى الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة والتخصصية وتوفر أعدادا كبيرة من العمالة غير الماهرة أحيانا خاصة فى قطاع الخدمات الانشائية . وتتطلب هذه العملية جهود الجهات الرسمية لخلق العناصر القادرة على التفكير فى الاساليب الجديدة للانتاج وتطبيق الوسائل الحديثة لجعل عملية اعادة تنظيم الانتاج عملية مستمرة لا تتوقف واجراء دراسة مستفيضة لظروف الانتاج فى المشروعات الانتاجية وطرق تحسينها ، لان الوحدات الانتاجية فى الدول النامية ليس لديها هذه الكفاءات القادرة على ذلك وليس لديها الامكانيات المالية التى تؤهلها للقيام بهذه البحوث والدراسات .

جدول رقم ١٧

اختلاف نسبة العمالة باختلاف حجم المشروعات

حجم المشروع (عدد العمال)	النسبة المئوية للعمالة		
	اليابان ١٩٦٠	الولايات المتحدة ١٩٥٨	بريطانيا ١٩٥١
١ — ٩	١٥	٤	٤
١٠ — ٤٩	٢٨	١٤	١١
٥٠ — ٩٩	١١	١٠	١٠
١٠٠ — ٤٩٩	٢١	٣٠	٣٢
٥٠٠ — ٩٩٩	٧	١٢	١٣
١٠٠٠	١٧	٣١	٢٩

المصدر :

Seymour Broadbridge : Industrial Dualism in Japan, Frank Cass — London, 1976 — P. 50.

جـدول رقم : ١٨

مقارنة دولية للفروق فى الانتاجية للعمالة الصناعية

(القيمة المضافة للعامل فى المصانع التى يعمل بها ١٠٠٠ أو أكثر = ١٠٠)

حجم المصنع (عدد العمال)	الفروق فى الانتاجية		
	اليابان ١٩٦٠	الولايات المتحدة ١٩٥٨	بريطانيا ١٩٤٩
١٠٠٠ أو اكثر	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٠٠ — ٩٩٩	٨٠	٨٩	٩٨
٣٠٠ — ٤٩٩	٦٣	٨٤ (أ)	٩٧ (هـ)
٢٠٠ — ٢٩٩	٥٩		
١٠٠ — ١٩٩	٥٠	٧٩ (ب)	٩٦
٥٠ — ٩٩	٤٢	٧٤	٩٤
٣٠ — ٤٩	٣٧	٧٢ (جـ)	٩٢ (و)
٢٠ — ٢٩	٣٤		
١٠ — ١٩	٢٩	٧٠	٩٠
٤ — ٩	٢٤	٧٠ (د)	

(أ) ٢٥٠ — ٤٩٩ (ب) ١٠٠ — ٢٤٩ (جـ) ٢٠ — ٤٩ (د) ٥ — ٩
(هـ) ٢٠٠ — ٤٩٩ (و) ٢٥ — ٤٩ (ز) ١١ — ٢٤

المصـــدر :

Seymour BroadBridge : Industrial Dualism in Japan, Frank Cass — London, 1976 — P. 53.